التّصريفُ العَربي

من خلال علم الأصوات الحديث

الدكتور الطيب البكوش

إستاذ اللغة العربية بجامعة تونس

تقديم صالح القرمادي

الطبعة الثالثة

1992

الاهداء

إلى روح الفقيد صالح القرمادي
رائد الألسنية العصرية بالجامعة التونسية
وفاء لذكراه أستاذا وزميلا وصديقا .

مقدمة

إن طبعة هذا الكتاب الاولى التي صدرت سنة 1973 قد نفدت منذ سنوات وحالت ظروف قاهرة دون إعداد طبعة ثانية منقحة في الابان .

ولئن حافظنا على إخراج الطبعة الأولى ، فإننا قد أدخلنا عليها تحويرا يتمثل بالخصوص في :

1 ــ إصلاح ما تسرب من أخطاء الى الطبعة الاولى .

2 ــ تدقيق بعض المفاهيم ولا سيما باثراء الشروح والحواشي وزيادة الجداول والخطوط البيانية وتنويع الامثلة التوضيحية .

3 ــ زيادة ثبت في أهم المصطلحات الواردة في الكتاب مع إحالة الى الصفحة التي عُرِّف فيها المصطلح أو ذكر لأول مرة ليمكن فهمه بسياقه أو تعريفه . ونحن نأمل أن تملأ هذه الطبعة الثانية الفراغ الذي تركه نفاد الطبعة الاولى ولا سيما لدى الطلبة والمدرسين .

المؤلف

تقديم

نحو التجديد في وصف العربية

لقد تطور علم « الالسنية العامة » (Linguistique Générale) منذ بروز كتاب « فردينان دي سوسور » (Ferdinand de Saussure) في أوائل قرننا هذا (سنة 1916) تطورا عظيما وذلك من حيث هو علم يرمي أصحابه إلى وصف كيفية قيام اللغات جميعا بوظيفتها الابلاغية وصفا موضوعيا بعيدا عن التحيز والتعقيد .

وقد أحدث تطوره ذاك رجة كبيرة في أذهان المعتنين بدراسة اللغات ان نظرا علميا بحتا وان تطبيقا في ميدان وضع الكتب المدرسية لتلقين اللغات تلقينا بيداغوجيا للتلامذة والطلاب .

وبعد رد فعل عنيف قاوم به أصحاب المذاهب النحوية القديمة والفيلولوجيا مفاهيم الألسنية الجديدة وطرقها الحديثة في وصف اللغات استطاع الألسنيون في البلدان المتقدمة من المعمورة ان يفرضوا علمهم شيئا فشيئا فأخذ اللغويون يهتدون بهدى الالسنية ويطبقون تعاليمها واصطلاحاتها وأساليبها في التحليل على وصف لغاتهم وقد جاء ذلك خاصة في الكتب المدرسية المجعولة لتلقين قواعد اللغات للمتعلمين .

ونحن نشاهد اليوم في جميع أقطار العالم المتقدم اقتصادا واجتماعا وثقافة سيلا جارفا من المصنفات والتآليف البيداغوجية المجعولة لتعليم اللغات تستمد ماهية مادتها من أساليب هذا العلم الجديد ومبادئه حتى أنه أصبح من الممكن في بعض البلدان كالمانيا مثلا أن يعلموا هياكل لغتهم الاساسية للاجانب في ظرف شهرين اثنين فحسب وذلك في صلب معهد «قوتة» (Goethe-Institut) لتعليم اللغة الألمانية .

بيد أن حظ أهل العربية من الاستلهام من مبادىء الالسنية الحديثة ومن تطبيق أساليبها التحليلية على دراسة لغتهم حظ نزر قليل .

فرغم المجهودات التي قام بها بعض اللغويين العرب في الشرق والغرب لمحاولة تعصير طرق عرض النحو والصرف العربيين ورغم وجود اقسام بل وحتى معاهد في بعض البلدان العربية (1) يهتم عدد من البحاثين فيها بالالسنية فان أساليب بسط نحو العربية الفصحى

---

(1) نذكر على سبيل المثال وبالنسبة الى المغرب العربي فقط : قسم الالسنية ، التابع « لمركز الابحاث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية » (C.E.R.E.S) بتونس « ومعهد العلوم اللسانية والصوتية » بالجزائر .

وصرفها ما زالت مع الاسف خاضعة لجبروت سيبويه رغم مرور أكثر من ألف سنة على وجود هذا الامام القديم في علم العربية ورغم أن هذه اللغة لم تعد في عصرنا الحاضر ــ عصر تعميم التعليم تعميما ديمقراطيا جماهيريا ونشره على أوسع نطاق ممكن ــ لغة نخبة من الانفار المعدودين يفنون أعمارهم في حذقها ثم يقيمون الحلقات وينظمون المنتديات يتسامرون فيه ويتأدبون ويتضاربون بما فيه قولان وثلاثة أقوال وأربعة أقاويل !

ولجميع هذه الاسباب فانه لا يسعنا الا الترحيب كل الترحيب بهذه الدراسة الجديدة التي يقدمها لنا في تونس الاستاذ الطيب البكوش عن « التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث » .

وقد شعر المؤلف أثناء تدريسه في التعليم العالي لقواعد اللغة العربية بما يعترض المكتفي ببسطها حسب الطرق التقليدية المتوارثة في النحو العربي من المصاعب والعقبات في طريق ايصالها الى أذهان التلامذة وترسيخها فيها لما في تلك الطرق التقليدية من تشعب في التفصيل وافراط في التحليل واستعمال لمفاهيم قياسية عامة بعيدة المنال قد تتضارب والاستعمال أصبحت في عصرنا هذا على كل حال قابلة للنقاش واعادة النظر من جراء تطور المنهجية العلمية واللغوية في العالم .

وما شعور جل مدرسي العربية « بانحطاط المستوى » عند تلاميذهم وطلابهم الا شاهد بذلك .

وسعيا الى تحسين تدريسه ومحاولة منه الى تطوير طرق البسط والعرض في تلقين العربية شرك المؤلف عددا هاما من طلبته في القيام ببحث وتحقيق كانت نتيجتهما هذا العمل المبارك .

وقد اهتدى صاحبه الى تطبيق معطيات علم الأصوات الحديث بل وحتى ــ وان الماما ــ علم وظائف الأصوات (الفونولوجيا) على وصف النظام الصرفي العربي في نقطة من نقطه الحساسة ألا وهي « تصريف الفعل المجرد » صحيحا وغير صحيح فاستطاع في وضوح وجلاء أن يستعمل مفهومي « المقطع » و « النبرة » ــ وهما مفهومان جديدان تماما بالنسبة الى التعاليم اللغوية العربية التقليدية ــ وكذلك مفاهيم مخارج الحركات طويلها وقصيرها ــ وهي مفاهيم موجودة بعد عند النحاة العرب القدامى إلا أن تقديمها عندهم أصبح اليوم غير كاف ــ قلت استطاع أن يستعمل كل ذلك لاقامة ترتيب تدرجي بين الحركات إما تجاورا وتجانسا أو تباعدا وتنافرا وقد مكنه هذا الترتيب المنظم من أن يقحم في مفاهيم العلل النحوية القديمة المبهمة من نحو الاستثقال والتعذر محتوى علميا مدققا ممنطقا منطقة واضحة حسب معايير صوتية مضبوطة .

وأما ثاني ما وفق فيه المؤلف توفيقا كبيرا فهو تطبيقه ــ لأول مرة على نطاق شامل في

نظرنا ـــ لمبدا الاحصائيات المرقمة على دراسة مشكلة من أهم مشاكل صرف العربية وهي مشكلة ضبط حركة عين الفعل ماضيا كان أو مضارعا بالخصوص . ولا يخفى ما قد شاع على ألسنة الناطقين بالعربية الفصحى اليوم من تردد وخلط وفوضى عند النطق بعين المضارع . فمن منا يعرف بالضبط حركة الكاف في « ركن ـــ يركن » والباء في « سبق ـــ يسبق » بل وحتى الراء في « عرف » والصاد في « يقصد » بل إن «الغلط» و « اللحن » قد تفشيا في حركة عين المضارع تفشيا جعل أغلبية المستعملين للفصحى لا يأبهون لها ولا يعيرونها من الأهمية الا قليلا حتى أنك كثيرا ما تسمع متخاطبين يرفع أحدهما صاد « يقصد » ويكسره الآخر بدون أن يشعرا لا بالغلط ولا حتى بالاختلاف .

وقد تمكن المؤلف في هذا الصدد وبفضل استعمال طريقة الاحصاء من اقامة تبويب وترتيب مرقمين مجعولين في سلّم تنازلي مثبتين لأهمية المضارع المضموم العين اذ يأتي أولاً (802) فالمفتوحها (679) فالمكسورها (516) .

وقد تفطن صاحب هذه الدراسة الاحصائية ص 93 الى احتياجها الى مزيد من التعميق والشمول بأن ينظر مثلا في نوع العلاقة التي قد توجد بين معنى الفعل وبين نوع حركته ماضيا ومضارعا . وأكد كذلك على أن العربية قلما تستعمل حركة عين المضارع استعمالا تمييزيا بين المعاني كما في « حسب يحسب » (أي عد) وحسب ـــ يحسب (أي ظن) ـــ وفي اعتقادنا أن هذه النقطة كانت تحتاج أيضا إلى الاحصاء والترقيم ـــ .

وتأكيده على هذه الفكرة يبرز بوضوح ما ذهب إليه من آن الأولى والأجدر ـــ الى جانب الاعتراف بأولوية الضمة في عين المضارع من الناحية الاحصائية ـــ الاخذ برأي أبي حيان :

« أن سمع وقف عند السمع وان لم يسمع فأشكل جاز يفعُل ويفعِل » أو حتى برأي ابن عصفور : « يجوز الأمران (أي ضم عين المضارع وكسرها) سمعا أو لم يسمعا » . (ص 95)

وفي هذا ما فيه من أهمية في ميدان التطبيق عند تلقين العربية للطلاب اذ فيه دعوة الى ضرورة استئناس الاساتذة بهذا الجواز وتركهم لتلامذتهم نوعا من الحرية في اختيار عين المضارع ضمة أو كسرة وذلك بالخصوص عند استعمال الأفعال النادرة أو الغريبة لا أن يستمروا كما هو الشأن اليوم في أكثر الأحيان مع الاسف في تشطيب « الغلط » وتسطيره بالاحمر القاني لاجئين في أوقات الشك الى المناجد للتثبت بأنفسهم في ذلك قبل محاسبة التلميذ كما لو كان التردد بين ضمة وكسرة في عين مضارع ضربا من الكفر ولونا من ألوان الغواية والبهتان .

وثالث ما يسترعى الانتباه في هذه الدراسة الجديدة من نوعها الاستعانة باللهجات

العربية قديمها وحديثها لالقاء أضواء جديدة على صوتيات العربية الفصحى وعلى صرف أفعالها .

وقد عقد المؤلف فصلا وجيزا في آخر بحثه دعا فيه الى المزيد من الاعتناء بدراسة اللهجات العربية وبخاصة الحديثة منها « اذ أنها توضح الى حد بعيد أحيانا بعض الحالات اللغوية القديمة التي لا نجد عنها ما يكفي من الوثائق » (ص 194) .

كما أنه أورد في الباب الأول من هذا الكتاب أمثلة من اللهجة التونسية وقعت فيها عمليات صوتية تعاملية استعان بها لتوضيح ما يطرأ على الفصحى أيضا من عمليات صوتية مماثلة .

وان السبب الأساسي الذي يستدعي منا اليوم أن نعير دراسة اللهجات جانبا هاما من اهتماماتنا اللغوية ليتمثل في أمر بسيط جدا غفل عنه الاكثرون الى حد الآن لفرط بساطته وذلك أنه لا يمكنك من الناحية البيداغوجية أن تعلم الاطفال لغة من اللغات بدون أن تراعي « المتاع » اللغوي الذي يجيئونك به الى المدرسة . فمثل المعلم يعلم تلميذه لغة بدون اعتبار المادة اللغوية الأولى ـــ أي اللهجة ـــ التي يحملها كمثل المهندس يبني جسرا على نهر بدون دراسة طبيعة الأرض التي يبني عليها . فما دراسة اللهجات العربية اذن ووصف هياكلها الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية وصفا ألسنيا إلا مرحلة أولى لا بد منها تعيننا عن طريق المقارنة والمكافحة على تحسين طرق تدريس اللغات الأخرى من عربية فصحى وغيرها التي نريد تعليمها لتلامذتنا . من ذلك مثلا أن اللغويين في فرنسا قد اهتدوا بفضل الألسنية الى أنه لا يمكن أن يعلموا اللغة الفرنسية مثلا للطفل الفرنسي أو للطفل العربي أو للطفل السينغالي باستعمال نفس الكتب ونفس الطريقة وانما ينبغي أن يراعوا في الكتاب المدرسي الطبقة اللغوية السفلى (substrat) التي عند الطفل أي لغة (أو لهجة) الطفل الأولى أي الفرنسية الدارجة بالنسبة الى الطفل الفرنسي ومختلف اللهجات العربية بالنسبة الى الطفل العربي ومختلف اللهجات السينغالية بالنسبة الى الطفل السينغالي كلهجة « الولوف » (wolof) مثلا .

فكم من « غلطة » يرتكبها الطفل العربي في استعماله للغة الفرنسية أو الانقليزية ليس مردها الى بلادة ذهنه أو « تصطيكته » كما نقول في تونس وانما مرجعها الأصلي الى تأثير نظام لهجته العربية في نظام اللغة الاجنبية (1) . وكم من « لحن » يقع فيه الطفل العربي في استعمال العربية الفصحى يكون سببه الاساسي تأثره بنظام لغته العربية الأولى أي اللهجة

(1) من ذلك قول كثير من العرب في الفرنسية «Le livre que je l'ai lu» قياسا على «الكتاب اللي قريتو» أو الكتاب الذي قرأته.

العربية التي يتكلم بها في جميع ميادين حياته العمومية اليومية (2) .

فالاستعانة باللهجات بعد دراستها لا تمكننا من فهم هياكل العربية الفصحى فهما أدق وأضبط فقط كما ذهب الى ذلك المؤلف وذلك باعتبارها امتدادا متطورا لمختلف اللهجات العربية القديمة غير الحجازية وانما تمكننا أولا وبالذات من تحسين طرق تلقين العربية الفصحى للاطفال وذلك بمقارنة هياكل الفصحى بهياكل اللهجة ولفت نظر الطلاب الى أوجه الائتلاف وأوجه الاختلاف . فخلافا لما يذهب اليه البعض من أن في الاعتناء بدارسة اللهجات خطرا على العربية الفصحى نقول ان في الاهتمام بها خدمة للعربية الفصحى .

هذا وان التجديد في تقديم مسألة تصريف الفعل العربي صادر في هذا الكتاب عن أستاذ جامعي مطلع اطلاعا واسعا على النحو العربي التقليدي وعلى آراء النحاة العرب القدامى آخذ منهم أخذا فمقدر لما جاء في كتبهم من تعاليم ثابتة ظلت صحيحة الى يومنا هذا وناقد لما بدا له فيها باستعمال المنهجية الألسنية الحديثة ذا ارتباك واختلال . من ذلك مثلا اننا نراه يناقش ابن جنى في رأيه المتعلق بتفضيل « يفعل » على « يفعل » في غير التعدي وقد لفت المؤلف بنفسه نظر القراء الى هذه الناحية من الطريقة التي اختارها في البحث اذ يقول في مقدمته (ص 27) : « ولقد حرصنا قدر الامكان في هذا العمل على ربط الصلة بين الماضي والحاضر والقديم والحديث ايمانا منا بأن لا حديث بلا قديم ولا فضل لقديم يقنع بنفسه ولا يتطور أو يتجدد مع الزمن » وحق له في هذا الصدد أن يستغرب جمود النحو العربي اذ يقول (ص 24) : « لكن ما قد يدعو الى شيء من الاستغراب هو أن يعيش العرب أكثر من اثنى عشر قرنا على هذه النظريات (أي النحوية القديمة) دون أن يطوروها أو يعيدوا فيها النظر رغم اهتمامهم بالنحو المقارن واطلاعهم على اللغات الاجنبية وانكباب بعض الباحثين المعاصرين منهم على الكتب الحديثة وعلم الأصوات الحديث » .

فكأني بالمؤلف اذن يستعمل « دي سوسور » ومدرسة « براغ » الفونولوجية منطلقا يريد به المساهمة مع زمرة الألسنيين العرب المحدثين في تجديد دراسة العربية رابطا بالاخذ والنقد الصلة الأصلية الصحيحة بمن انطلقوا في القرن الثاني للهجرة من « أرسطو » وغيره فوصفوا اللغة العربية وصفا كاملا دقيقا يدعو في نطاق عصرهم الى الاعجاب والاكبار وفي نطاق عصرنا الى التحوير والتطوير .

وقد أحسن صاحب هذا الكتاب العرض بانتحال الطريقة المنهاجية تقسيما وتركيباوتحليلا

(2) من ذلك مثلا قول التلاميذ عندنا متأثرين بالدارجة التونسية : كان يضرب فيه أو قلقت (أي ضجرت) فخرجت ...

وتأليفا فجاءك بعد كل تحليل احصائي عن طريق الجداول المبوبة بتعليق تأليفي استخرج فيه من الاستنتاجات العامة الجامعة الشيء الكثير أهمها في نظرنا ما قرأناه في تعليقه على الجدول الاحصائي العام للافعال العربية (ص 172) وبوجه خاص ملاحظته لشيئين هامين جدا في نظرنا بالنسبة الى معرفة العربية هما :

ـــ كون عين الفعل هي العنصر القار فيه .

ـــ كون عدد الافعال « غير العادية » في العربية يضاهي 40 بالمائة من مجموع أفعالها .

وفي هاتين الملاحظتين ما فيهما من امكانية للقيام باستنتاجات ألسنية هامة نرجو أن تفرد لها دراسة خاصة في المستقبل .

ان نقد هذا الكتاب من الناحية العلمية لا يدخل في نطاق تقديم كهذا الذي به نقدمه إلا أنه يبدو لنا من المفيد أن نشير منذ الآن وفي انتظار مثل هذا النقد الى بعض مالاحظناه مما يتطلب عناية الناقد ، من ذلك مثلا :

ـــ حاجة هذه الدراسة الاحصائية الى استعمال مفهوم التواتر ـــ على صعوبة انجاز ذلك ـــ فالاعتماد على الافعال المذكورة في المنجد غثها وسمينها ان صح هذا التعبير أي مستعملها ومتروكها مشهورها ونادرها قد أدى المؤلف الى أرقام إحصائية ونسب متساوية من الممكن ألا تكون هي هي لو اعتمد على الأفعال الأكثر تواترا فلم يجعل مثلا قحث ـــ يقحث (أي أخذ الشيء عن آخره) في نفس المرتبة التي جعل فيها «بحث ـــ يبحث » .

ـــ حاجتها كذلك الى مزيد من التحري قبل الجزم بإفراط النحاة العرب القدامى في التأثر بالرسم دون اللفظ مما اداهم الى الخلط والاضطراب في تقديم المسائل الصوتية وقبل القول كذلك بقلة حظهم في تقديم وصف صوتي للحركات . فقولة ابن يعيش المشهورة في باب مخارج الحروف « والحرف انما هو صوت مقروع في مخرج معلوم » وذكره أحيانا لما يظهر في اللفظ ولا يبين في الخط وكذلك ملاحظته لكون « مكان الحركة من الحرف بعده » وكذلك كلام النحاة المستفيض عن حروف المد واللين وعن الحركات طويلها وقصيرها في باب الامالة والتفخيم والروم والاشمام دليل على أن هذه المسألة تستحق مزيدا من البحث والتنقيب والاحصاء والترقيم .

ـــ حاجتها الى التخلص تماما مما قد يشوب منهجيتها العلمية الثابتة من استخراجات شعرية واستنتاجات ارتسامية هي بالادب والخيال أولى منها بالعلم والموضوعية . من ذلك ما أورده المؤلف في صفحة 180 من كتابه من أن « انفتاح » مخرج الفتحة في فعل يناسب « انفتاح » معنى هذه الصيغة على الخارج لتعديها الكامل بينما يطابق « انغلاق »

مخرج الكسرة في فعل « انغلاق » معنى هذه الصيغة للزومها عادة أو لعودة حدثها عند تعديها على صاحب الفعل . فاما عن مفهوم انغلاق معنى « فعل (بكسر العين وضمها)» وانفتاح معنى فعل (بالفتح) ففي ذلك نظر على الأقل واحتياج الى احصاء وترقيم اذ ترى ما عسى يكون الفرق مثلا بين « شرب » المكسور العين و « أكل » المفتوحها من حيث انغلاق المعنى وانفتاحه ؟. وأما عن تناسب الانغلاقين في فعل (انغلاق المعنى وانغلاق مخرج حركة العين) وتوافق الانفتاحين في « فعل » (انفتاح المعنى وانفتاح مخرج حركة العين) فمحض من الصدفة اخصوصب لها خيال المؤلف كما اعشوشب خيال الشاعر الفرنسي « رامبوا » (Rimbaud) عندما ذهب في قصيدة له شهيرة الى أن للحركات ألوانا .

ولعل لنا عودة في فرصة قادمة لنقد هذا البحث من الناحية الفنية نقدا أدق .

لأن التجديد في وصف اللغات صوتا وصرفا وتركيبا ومعجما طريق جذابة لكنها كأداء كالورد لا يقطف إلا من خلال الشوك

لنلخــص :

عمل طيب أساسا كاسم صاحبه . منها جية علمية رصينة في جملتها . اطلاع واسع على نظريات النحو العربي القديم ومبادىء الألسنية وعلم الأصوات الحديث . روح تجديدية مباركة في روية واتزان . استنتاجات هامة نظرا وتطبيقا : هكذا بدت لنا خصال هذا الكتاب الخادم للعربية خدمة عظيمة ولا يسعنا في النهاية إلّا أن نرجو لصاحبه التوفيق الى اتمامه بالأفعال المزيدة والى اتحافنا في المستقبل بأعمالٍ أخرى عديدة جديدة

صـــالح القرمـادي

تونس جانفي 1973

المقدمة

تعرف القواميس الأوربيّة الحديثة علم الصرّف (1) بأنّه « البحث في نشأة الكلمات والتّغيرات الّتي تطرأ على مظهرها الخارجي في الجملة » . (1) .

وتدلّ مادة « صرف » في العربيّة على معنى التّغيير . ويَشمل « الصرّف » أو التّصريف كلّ ما يندرج في نطاق الاشتقاق (أي التّغيير المرتبط بالمعنى) وكذلك ما يندرج في نطاق الإعلال وما إليه (أي التّغيير الصّوتي) . وقد عبّر « ابن جنّى » عن علاقة الصرّف بالاشتقاق في « المنصف » . 3/1 ... بقوله : « وينبغي أن يعلم أنّ بين التّصريف والاشتقاق نسبا قريبا واتّصالا شديدا لأنّ التّصريف إنّما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتّى ... وكذلك الاشتقاق .. إلّا أنّ التّصريف وسيطة بين النّحو واللّغة يتجاذبانه ، والاشتقاق أقعد في اللّغة من التّصريف كما أنّ التّصريف أقرب إلى النّحو من الاشتقاق ...

(1) — morphologie (انظر القاموس الفرنسي P. Robert) .

فالتّصريف إنّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثّابتة ، والنّحو إنّما هو لمعرفة أحواله المتنقّلة ،... وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النّحو أن يبدأ بمعرفة التّصريف لأنّ معرفة ذات الشّيء الثّابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقّلة ، إلّا أنّ هذا الضّرب من العلم لمّا كان عويصا صعبا ، بدىء قبله بمعرفة النّحو ، ثمّ جيء به بعد ، ليكون الارتياض في النّحو موطئا للدّخول فيه ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه ...»

وأبرز ما يستنتج من كلّ هذا سعة معنى التّصريف إذ يكاد يشمل النّحو لولا اختصاص النّحو أساسا بالبحث في التّغيير الّذي يلحق أواخر الكلمات . لذلك يتميّز عنه الصّرف بالبحث في التّغيير الّذي يطرأ على أبنية الكلمات . وهكذا فإنّ البحث في اختلاف حركات الإعراب (ضمّة أو فتحة أو كسرة) ، وفي وجودها أو انعدامها (أي السكون) من مشمولات النّحو لكنّ البحث في تصرّف مادة « كتب » إلى أفعال مجرّدة أو مزيدة ، مختلفة الأزمنة ، وإلى أسماء مشتقّة مفردة أو جموعا .. إلخ ، إنّما هو من مشمولات الصّرف . وهذا المفهوم ، لئن بدا قريبا من المفهوم الغربي كما عرضناه في البداية ، فإنّه أوسع منه إذ يشمل تصريف

الأفعال (2) .

وإذا أضفنا الى هذا أنّ الصّرف في العربيّة يشمل أيضا التّغيير اللّفظي ــ الّذي لا يرتبط بتغيير المعنى ــ مثل الإعلال والهمز والتّضعيف وما إلى ذلك ، فإنّ الصّرف يشمل عند ذلك جانبا من علم الأصوات فيكسب بعدا جديدا هاما . فإذا أخذنا مثلا مضارع شدّ : يَشْدُدُ ← يَشُدْدُ = يشُدُّ ، فإنّ تقدّم الضمّة على الدال ينتج عنه تغيير هام في ترتيب مقاطع الصّيغة : وإذا أخذنا مثلا أنتِ (تَدْنُوِين ← تَدْنِين) أو هم بَقِيُوا ← بَقُوا) ، فإنّ تفاعل الأصوات يدخل تغييرا عميقا على الصّيغة من حيث عدد المقاطع ومن ثمّ تتغيّر الكميّة الصوتية . أمّا إذا أخذنا مثلا (ازتهر ← ازدهر) فإنّ بنية الصّيغة لم تتغيّر من حيث هيكلها ، لكنّها تغيّرت قليلا من حيث جرس بعض أصواتها .

وهكذا نرى أنّ علم الصرّف في العربيّة متعدّد الجوانب والأبعاد.ويمكن لنا الآن أن نتبيّن ثلاثة أنواع من التّغييرات الطّارئة على صيغة من الصيّغ :

---

(2) ــ Conjugaison ــ ولعله يحسن تخصيص لفظ تصريف لتغيير الأفعال حسب الضمائر والأزمنة واستعمال لفظ «الصرف» للعلم في مجموعه .

1 ــ تغيير صرفي بحت : يتعلّق أساسا بالاشتقاق (تصرف الأفعال واشتقاق الأسماء) .

2 ــ تغيير صرفي ــ صوتي : يتعلّق بتأثير التّغيير الصّوتي في بنية الصّيغة صَرفيا (يشُدّ ، بقُوا...)

3 ــ تغيير صوتي بحث : يتعلّق بتعامل الأصوات (ازدهر، اتّصل).

ونلاحظ هنا أنّ الصّنف الأوّل هو الّذي يتعلّق بتغير المعنى باختلاَف الصّيغ . أمّا الصنفَان المواليَان فأثرهما بنائي لا معنوي . وإنّ شدّة ارتباط نغيير البنية بتغيير المعنى جعلت النّوعَ البنائي (أو اللّفظي) لا يحظى بنفس الاعتناء في كتب الصرف ويكاد يهمل في الكتب المدرسيّة بينما هو لا يقل أهميّة عن الأول ، لأنّه يدّل على متانة الصّلة بين نظام اللّغة الصّرفي ونظامها الصّوتي .

وقد توصّل اللّغويّون العرب إلى إيجاد نظريّة صرفيّة لا تخلو من الإحكام ، فسّروا بها أهمّ التّغييرات الصّوتية الطّارئة على الصّيغ . وهذه النّظرية تعتمد مبادىء أهمّها : الإعلال والإدغام وامتناع التقاء السّاكنين. إلّا أنّ هذه النظرية تتضمّن في

نظرنا عيوبا جوهريّة أهمّها :

1 ــ تعدّد المعاني الّتي يدلّ عليها المصطلح الواحد ولا سيّما الحرف ، فهو الصّوت المنطوق ، والرّمز المكتوب ، سواء أكان حرفا صامتا أم حركة صائتة قصيرة أو طويلة (حرف مدّ) . هذا إلى جانب معنى الكلمة واللّهجة واللّغة إطلاقا ...

2 ــ وقد كان هذا من جملة أسباب اعتبار الألف حرفا في نفس مستوى الواو والياء ، ممّا أدّى إلى اعتبار حروف العّلة ثلاثة ، بينما الألف ــ إذا لم تكن عماد الهمزة ــ لا تقوم بدور الحرف أبدا ، وإنَّما تكون علامة طول الفتحة ، أمّا الواو والياء فتقومان فعلا بدور الحرف حينا فتتحركان مثلا ، وبدور الحركة حينا آخر فتكونان مدّا .

لذلك فحروف العلّة الحقيقيّة اثنان : الواو والياء . وهو ما يقابل المفهوم الغربي : نصف حركة أو نصف حرف ، وهما اسمان لمسمىّ واحد .

وقد نتج عن هذا الخلط كثير من الالتباس والاضطراب في نظريات العرب المتعلّقة بالإعلال (وإن كانت لهذا الخلط مبرّرات وظيفية يمكن تحليلها . أُنظر في ذلك « أندري افرام » . وله رأي طريف وإن كان قابلا للنّقاش) .

3 ـــ تعليل التّغييرات الصوّتية انطلاقا من الرسم المرئي لا من سلسلة الأصوات المسموعة (وهو عيب تشترك فيه النّظريات اللّغويّة القديمة جميعا فيما يبدو ، إذ نجد نفس الظاهرة عند اليونانيين كذلك).

وينتج عن هذا الاعتبار أنّ مراحل التّغيير الّتي تمرّ بها الصّيغة الأصليّة قبل أن تتّخذ شكلها النّهائي تمثّل صيغا مستحيلة لا يمكن نطقها وهو ما يجعل التّفسير القديم نظريا صرفا ، لأنّه خطيّ ، بينما اعتبار التّغيير الصّوتي يجب أن يجعل كلّ الصّيغ النّاتجة ممكنة النّطق ولو كانت ثقيلة . بل انّها لا تتغيّر إلّا لثقلها ، فتنتقل من ثقل إلى ما دونه حتّى تستقرّ في صيغة تتطلب أقلّ ما يمكن من المجهود النّطقي طبقا لمبدإ الاقتصاد اللّغوي وقانون المجهود الأدنى (انظر على سبيل المثال التّفسير التّقليدي لصيغة بقِيُوا ← بقوا) .

فالاعتماد على الرّسم دون النّطق يقود حتما إلى التّعسّف والخطأ في الحكم إلى جانب ما فيه من تناقض ضمني لأنّ الرّموز الخطية لا يمكن أن تستوعب كلّ ما يوجد من غنى وتنوّع صوتي في اللّغات البشريّة . وممّا زاد هذا العيب استفحالا طبيعة الخطّ العربي الّذي لا يهتم كثيرا بالحركات إذ

تعتبر فروعا للحروف (فالفتحة والضّمّة والكسرة «حروف صغيرة» متفرّعة تباعا عن الألف والواو والياء ، انظر « ابن جني » ، سرّ الصّناعة ص 19 : « الحركات أبعاض حروف المدّ») . ولذلك لا ترسم عادة ، وإن رسمت فعلى الحروف أو تحتها بينما هي تليها في النّطق . ولذلك يتصوّر النّحاة العرب الحركات تنتقل فوق الحروف فتعوّض الواحدة الأخرى بكلّ بساطة . وكأنّما هي أثواب يستبدلها الحرف كما يشاء . فهم عندما يقولون إن ضمّة الياء في « بَقِيُوا » انتقلت إلى القاف فالتقى ساكنان فحذف ما سبق وهو الياء ، وأصبحت الصّيغة « بَقُوا » يعتبرون أنّ كسرة القاف حُذفت ، بينما لا يمكن لحركة أن تضمحلّ بكامل هذه السّهولة وبدون مبرّر صوتي (3) .

فالرسم العربي جعل النّحويّ يتصوّر بشيء من السّذاجة أنّ تحت القاف كسرة أصليّة وفوقه ضمّة طارئة ، فأطرد الطارىءُ الأصليّ وأخذ مكانه . ومن ناحية أخرى فإنّ وضع رمزين (ـُو : ضمّة وواو)

(3) رغم هذا الاعتبار فان بعض النحاة تفطن الى أن الحرة تتبع الحرف . لكن ذلك لم يستغل في النظرية الصرفية العربية . يقول ابن يعيش في ذلك : « ... محل الحركة من الحرف بعده» شرح المفصل 120/10 .

للدّلالة على حركة الياء جعل اللّغوي العربي يفصلهما كما لو كانا صوتين مستقلّين فينقل الحركة أي الضمّة إلى القاف ويترك علامة طولها أي الواو في مكانها ويعتبرها ساكنا يلتقي بالياء . وهو خطأ فادح مرجعه الغفلة عن حقيقة الأصوات وتفاعلها في الصّيغة تأثّرا بالخطّ .

وهذا النّوع من التّصوّر ، لا يمكن أن نقتنع به اليوم ، وقد تقدّمت العلوم اللّغويّة ولا سيّما علم الأصوات تقدّما كبيرا ، يستوجب أن نستفيد منه وأن نطبّق معطياته ونتائجه على اللّغة العربيّة لتجديد نظرتنا إليها ، وفهمنا لروحها وخصائصها . ورغم أنّ اللّغويّين العرب قد درسوا خصائص لغتهم الصّوتيّة درسا عميقا طريفا من جوانب عديدة وتوصّلوا إلى نتائج يمكن الاحتفاظ اليوم بنسبة كبيرة منها فإنّهم لم يحسنوا استغلالها في مستوى التّجويد . ولم يوفقوا كثيرا في ربط الصّلة بين الصّوتيّات والصّرفيّات في العربيّة ، وكأنّما أعوزهم الخيال عن تصوّر الأصوات بمعزل عن الكتابة فبقوا سجناء الخطّ المرئيّ .

ولعلّه لا يمكن أن نطالبهم بأكثر من ذلك إذا اعتبرنا العصر والأمكانيات المتوفّرة لديهم . لكن ما قد يدعو إلى شيء من الاستغراب ، هو أن يعيش

العرب أكثر من اثني عشر قرنا على هذه النّظريات دون أن يطوّروها أو يعيدوا فيها النّظر رغم اهتمامهم بالنّحو المقارن واطّلاعهم على اللّغات الأجنبيّة وانكباب بعض الباحثين المعاصرين منهم على الكتب الحديثة وعلم الأصوات الحديث .

ولا يمكن أن نعيب على الكتب المدرسيّة اتّباع الطرق القديمة في تفسير الظواهر الصّرفيّة وتعليلها لأنّ تجديد الكتب المدرسيّة لا بد أن يسبق بتجديد في مستوى البحوث الأساسيّة . وهو أمر لم نر له أثرا في ما أمكن لنا الاطّلاع عليه من البحوث الصّرفيّة العربيّة الحديثة . إلّا أن بعض المحاولات الهامّة قد ظهرت لدى بعض المستشرقين ولكنّها ، لئن جددت النّظرة وغلّبت الصّوت على الحرف المرسوم ، لم تصل إلى الشّمول الّذي يمكّن من تعويض النّظريات القديمة بنظريات أخرى عصريّة (انظر في ذلك مثلا دروس كنتنو ص 85 — 86 . والتّرجمة 137 — 139 ، حيث نجد وصفا دون تعليل) .

ولعلّ ممّا ينفّر الباحثين المعاصرين من دراسة الصّرف العربي كثرة ما فيه من التّعقيد الظاهري ، وكثرة ما يبدو فيه من شذوذ ، وخضوعه خضوعا مطلقا في ظاهر الأمر للسّماع الّذي يجعل القواعد تكاد تكون معدومة .

ولكن إذا آمنّا مع « فردنان دي سوسور » إمام الألسنيّة الحديثة ، بأنّ كلّ لغة بشريّة طبيعية تتكّون حتما من نظام (متفاوت الإحكام في تركيبه) . فإنّ كلّ بحث لغوي يجب أن يهدف إلى اكتشاف هذا النّظام وبيان طرق بنائه ووظائف عناصره والأسس الّتي يقوم عليها . فلا شيء في اعتقادنا يمكّن من فهم روح اللّغة وأسرارها مثل الكشف عن أنظمتها وتبيّن العلاقات الّتي تربط بين مختلف وحدات تلك الأنظمة . وهذا من أهمّ المبادىء الّتي اكتشفتها الالسنيّة الحديثة .

لكن إذا كان اليوم من الهيّن كشف الأنظمة الصّوتية ، لسرعة تقدّم علم الأصوات ووجود مناهج في البحث محكمة عامة يمكن تطبيقها على كلّ لغات الدّنيا تقريبا ، فإنّ محاولة ذلك في مستوى الأبنية الصّرفية والنّحويّة لا تخلو من المزالق والمصاعب ، لأنّ الصّرفيات والنّحويات لم تبلغ بعد في الألسنيّة الحديثة شأو الصّوتيات الّتي تتمتّع بما توفّره لها الآلات الحديثة والعلوم الصّحيحة من الإمكانيات الهائلة في المستويين الأساسي والتّطبيقي .

وما هذا العمل الّذي أقدمنا عليه إلّا محاولة أوّليّة لكشف بعض خصائص النّظام الصّرفي العربي .

ولقد حرصنا قدر الامكان في هذا العمل على ربط الصّلة بين الماضي والحاضر والقديم والحديث إيمانا منّا بأن لا حديث بلا قديم ولا فضل لقديم يقنع بنفسه ولا يتطوّر أو يتجدّد مع الزّمن ، فانطلقنا من المفاهيم القديمة والمصطلحات القديمة ، ولم نغيّر منها إلّا ما قد يوقع في الغموض والالتباس أو ما بان خطؤه وعدم صلاحه اليوم . وقد نبّهنا إلى ذلك في مواضعه ، وحاولنا إنارة المفاهيم القديمة بالمفاهيم الحديثة بغاية التّبسيط الممكن حتّى يشعر القارىء بمواطن الالتقاء ومواطن الافتراق بينهما وحتّى لا يشعر بالقطيعة بين فقه اللّغة القديم وعلم اللّغة الحديث فلا يختنق في الحدود القديمة الضّيقة ولا يتيه في مجال النّظريات الحديثة المتشعبّة ومصطلحاتها العديدة المتجدّدة .

ولقد انطلق بنا التّفكير من ظاهرتين أساسيتين في الصّرف العربي هما تغيّر الحركات بتغيّر الصّيغ ولا سيّما حركة عين المضارع بالنّسبة للماضي وما تخضع له من سلطان السّماع ، وتغير الصّيغ بتأثير التّضعيف والهمز والإعلال خاصة .

وقد كان هدفنا أن نجد سر مثل هذه الظّواهر ، والمبادىء الّتي تقوم عليها ، والقوانين الّتي تخضع لها في تصرفها الغريب أحيانا .

وقد أمكن لنا أوّل الأمر بمجرّد السّبر دون الإحصاء الكامل أن نصل إلى بعض النّتائج المشجعة . فأقدمنا على تطبيقها في تدريس الصّرف العربي أثناء السنة الجامعية 1970/1969 لطلبة السّنة الأولى من أستاذية اللّغة والآداب العربيّة بكلّيّة الآداب ودار المعلّمين العليا وكذلك السّنة الأولى من طلبة العربيّة بمدرسة ترشيح الأساتذة المساعدين . وللفريق الأوّل من طلبة السّنة الأولى بهذه المدرسة يرجع الفضل في القيام بجلّ الإحصائيات الّتي استعملناها ، فقد وزعت عليهم حرفا لكلّ طالب حسب حروف المعجم (كأن يجمع أحدهم الأفعال المبدوءة بالباء ...) في نطاق أعمال موجّهة ترمي إلى تشريكهم في العمل والتّفكير ، لتدريبهم على تنظيم نتائج الإحصاء وترتيبها ومحاولة الاستنتاج منها بصفة منظّمة .

ونغتنم هذه الفرصة لنشكرهم على ما بذلوه من جهد وما أظهره جلّهم من اعتناء واهتمام بهذه المحاولة .

وقد واصلنا تجربة هذه الطّريقة سنتين أخريين فجعلنا ذلك نوقن بجدواها وما تثيره في نفس الطّلبة من اهتمام وتفكير وتأمّل جديد في هذه النّاحية من لغتهم .

وقد كان في عزمنا استيعاب كامل الصّرف العربي ولكن ذلك يستوجب منّا سنوات أخرى من البحث فآثرنا أن ننشر القسم الأوّل من هذا البحث تعميما للفائدة ، ولأنّه يَتضمّن المنهجيّة العامّة ويمثّل الأساس الّذي لا بدّ منه ، وهو الفعل المجرّد بأنواعه المختلفة . وما بقيّة المشتقات إلّا فروع تخضع في جملتها لنفس القوانين ولا تختصّ إلّا بمميّزات قليلة تحتاج إلى الضّبط والإحصاء . على أنّنا نعتزم مواصلة البحث في الموضوع حتّى يشمل هذا المنهج كامل الصرّف العربي .

ورغم أنّ هذا البحث خاص بالمجرّد ، فإنّنا أشرنا في كثير من الأحيان إلى عديد من المشتقات ولا سيّما الفاعل والمفعول وبعض المزيدات وذلك في التّمهيد الخاص بالصّوتيات أو في التّعليق على التّغييرات الطّارئة على أهمّ المشتقات في آخر بعض الفصول الهامّة كالنّاقص والأجوف وغيرهما .

ونريد في ختام هذا التّقديم أن نلفت الانتباه إلى النّواحي الفنّية التّالية

البــاب الأوّل :

غايته تقديم أوّليات مختصرة مبسطة في علم الأصوات الحديث . وقد اعتمدنا فيه أساسا على ترجمة « صالح القرمادي » لكتاب « جان كنتنو »

« دروس في علم أصوات العربيّة » في روحه ومصطلحاته مع كثير من التّصرف والزّيادة في بعض الجوانب ولا سيّما في الفصول الخاصة بأنصاف الحركات والظّواهر التّعامليّة والنّبرة ، فأثرينا فصول هذا الباب بملاحظات خاصة وبحث شخصي وأمثلة متنوّعة من العربيّة على اختلاف مستوياتها . وقد قصدنا عدم الإكثار من المصطلحات وعمدنا إلى وضع لفظ أبسط بين قوسين أمام المصطلح الفنّي لتقريبه من الأفهام . وإذا كان المصطلح في حاجة إلى تفسير خاص أو تعريف ، وضعنا ذلك في التّعاليق الهامشية .

ولم نذكر من الصّوتيات إلّا ما اعتبرناه ضروريا لفهم دراسة الأبنية الصّرفيّة وما استعملناه بالفعل في تحاليلنا لهذه الأبنيّة اعتقادا منّا بأنّه لا سبيل إلى فهم روح الصّرف العربي فهما عصريا عميقا بدون هذه المعطيات الأساسيّة من علم الأصوات .

الباب الثّاني :

جمعنا فيه ما قدمه بعض الطّلبة مفرقّا على حروف الهجاء ، في جداول تأليفيّة وقمنا بسبر للتثبت من صحّة الأرقام فتبيّن لنا أنّه توجد بعض الأخطاء في الإحصاء . لكن نسبتها لا تتجاوز النّسبة الطّبيعية المقبولة في كلّ عمل بشري . ومن ناحية أخرى فإن

الأرقام في حدّ ذاتها ليست لها أهمّية كبرى ، إذ أنّ النّسب المئويّة لا تتأثّر ببعض الأعداد بالنّسبة للمئات والآلاف . فالنسّب العامة إذا تبقى صحيحة في جملتها والنّتائج الّتي بنيت عليها لا تحتمل الخطأ . بيد أنّنا آثرنا أن نقوم وحدنا بالإحصائيات كاملة فيما يتعلّق بمشكل الإعلال ولا سيّما سقوط الواو والياء أو ثبوتهما في مضارع الفعل المثال نظرا لأهمّية ظاهرة الإعلال في الفعل العربي .

وقد قارنّا نتائج الإحصاء بالاستعمال القرآني حسب دراسة « مصطفى الشويمي » للفعل في القرآن كلّما رأينا في ذلك فائدة .

وقد رمزنا إلى حروف الفعل الثّلاثة بالفاء والعين واللّام كما هو الشّأن تقليديا وذلك كلّما كانت الحروف عادية . إمّا إذا كانت همزة أو واو أو ياء فإنّنا رسمناها كما هي سواء أكانت أوّلا أم وسطا أم آخرا .

أمّا في الفعل المضاعف ، فإنّنا آثرنا وضع مطّة عليها شدّة لتعويض العين واللّام معا واستعملنا المطّة مكان العين بالنّسبة للأفعال الجوفاء الّتي ليست واويَة أو يائية بصفة محضة .

وقد أشرنا في غضون البحث في كثير من

الأحيان إلى اختلاف اللّهجات العربيّة القديمة متى كان في ذلك فائدة تمكّن من الخروج بنتيجة ، إلّا أنّنا وضعناها بصفة هَامشيّة في التّعاليق أو في الملاحظات أو أحيانا بين قوسين إذا كان ارتباطها بالنّص أمتن . وقد رقّمنا التّعاليق الهامشية متتابعة في كلّ باب على حدة لكثرتها النّسبية . لذلك خصّصنا هذه التّعاليق غالبا لبعض المعلومات الهامشيّة ودمجنا المراجع في صلب النّص .

الباب الثّالث :

يمثل خلاصة البحث التأليفية . وهي قائمة على إبراز خصائص النّظام الصّرفي العربي في مستوى الفعل المجرّد وتقابل وحداته .

وهكذا فإنّ هذا العمل لئن كان جامعيا من نواحيه الإحصائية ونتائجه النظريّة فإنّ أهميّة التّطبيق فيه تمثل امتدادا تعليميا يجعله قابلا لأن يكون مرجعا في تدريس الصّرف العربي بطريقة أحدث .

المؤلــف

الباب الاول

تمهيد في صوتيات العربية

توطئــة

نقتصر في هذه العجالة على تقديم أبسط مبادىء علم الأصوات مطبّقة على اللّغة العربيّة ، وهي مبادىء نعتبرها ضروريّة لفهم كثير من مشاكل الصّرف العربي ، فهما علميا حديثا ، مبنيا على تفصيل نطق الكلمة لا على شكلها الكتابي . فمن المعلوم أنّ اللّغة العربيّة ـــ كغيرها من اللّغات ـــ كثيرا ما تهمل في الرّسم بعض الأصوات المنطوقة (مثل نون التّنوين ، والمدّ في هذا ولكن ...) وتثبت رموزا لا تنطق (مثل ألف الفعل الماضي المسند إلى الغائبين ، واللّام في الكلمات الشّمسية ...) هذا بالاضافة إلى أنّ العربيّة ـــ كجل اخواتها السّاميّة ـــ تهمل في الرّسم الحركات ولا سيّما القصيرة منها ، وهو ما أدّى ، بصفة طبيعيّة ، النّحاة واللّغويين العرب إلى الاهتمام بالحرف دون الحركة بينما الحركة صوت لا يقلّ في واقع الأمر عن الحرف أهميّة إذ أن تغيير حركة في كلمة عربيّة يغيّر معناها تماما : فيكفي أن نتصوّر مختلف الصّيغ الّتي تنجرّ عن تغيير حركات كلمة ثلاثيّة مثل « كتب » وما يتبع ذلك من تنوّع في المعاني لنتبيّن أهمّية الحركة في اللّغة . وإنّ إهمال الحركات في اللّغة العربيّة ، جعلها

ترسم ـــ إن أثبتت ـــ فوق الحرف أو تحته عوض أن تكون بعده كما هو الشّأن بصفة طبيعيّة في اللّغات الهنديّة ـــ الأوروبيّة . لذلك يصعب على القارىء العربي أن يتصوّر أنّه يوجد بين الكاف والتّاء في « كتب » حركة ، تمثّل الصّوت الثّاني في الكلمة . ولهذا أهميّة كبرى في تفسير بعض الظّواهر اللّغوية كالإدغام والإعلال . ويتعقّد الأمر خاصّة في الأفعال المعتلّة حيث تسقط حروف العلّة حينا وتثبت حينا آخر باختلاف الصّيغ ، والصّيغ تختلف أساسا باختلاف الحركات إلى جانب زيادة الحروف ، لذلك يحتاج الدّارس العربي إلى أن يتخلّص من تأثير الخطّ العربي الّذي لا يمنح الحركات إلّا مكانة ثانوية بالنّسبة للحروف وأن يلجأ في كثير من الأحيان إلى الرّموز العالميّة (1) ان شاء أن يَفهم أو أن يُفهم بعض الظّواهر بكلّ وضوح وبعد عن أوجه اللّبس المتعدّدة .

وإنّ أهمّ الظّواهر اللّغوية كالأدغام والحذف وما إليهما ترجع إلى الرّوابط الموجودة بين أصوات الكلمة . وهذه الرّوابط ـــ تماما كروابط أفراد الأسرة أو المجتمع ـــ تتّسم بالتّجاذب أو التّنافر وما ينجر عن ذلك التّفاعل من تأثير وتأثر ، يخضع لخصائص هذه الأصوات مثلما تخضع صِلات البشر لطباعهم وخصائصهم النّفسيّة . فالأصوات البشرية تتميّز إذا بخصائص متعدّدة تكوّن منها « أُسَرا » ومجموعات تتقارب وتتابعد طبقا لنوع هذه الخصائص الّتي يمكن أن نرجعها إلى ثلاث مجموعات كبرى .

---

(1) مثل نظام A P I (المنظمة العالمية للعلوم الصوتية)

ـــ تتعلّق المجموعة الأولى **بمخرج الصوت** ، أي النقطة التي يقوم عندها حاجز (1) في جهاز التّصويت (2).

ـــ وتتعلّق الثّانية **بدرجة انفتاح الحاجز** .

ـــ أمّا المجموعة الثّالثة فتتعلّق **بصفات الصّوت** ، وهي مختلف الخاصيات التي تصاحب قيام الحاجز .

نبدأ أوّلا بدراسة الحروف حسب هذه المحاور الثّلاثة ، ثمّ نطبّقها على الحركات .

---

(1) الحاجز هو عادة عضو من أعضاء جهاز التصويت ، يقوم أمام الهواء المنطلق من الرئتين فيسد مجراه سدا تاما أو جزئيا ، ويمكن أن يكون اللسان ، الذي يرتفع ظهره أو طرفه ، أو الشفتين ، كما يمكن أن يكون الحاجز مجرد انقباض في جزء من الجهاز ، كانقباض الحلق .

(2) يمتد جهاز التصويت من الرئتين الى الشفتين . واعتبارا للنقط التي يقوم عندها الحاجز ، يمكن أن نقسم هذا الجهاز بصفة مبسطة إلى أربع مناطق كبرى (وتسمى كل منطقة في علم الاصوات حيزا) : وهي الشفتان والاسنان والحنك والحلق . ويضم كل حيز مجموعة من الحروف

الفصل الأوّل

الحروف العربية

الحرف هو الصّوت الّذي يحدث عندما يقوم في جهاز التصويت حاجز يعترض النَّفس ثم يجتاز النّفس ذلك الحاجز .

I ــ المخارج :

1 ــ **حيّز الشّفتين** : يضمّ الحروف الشّفوية الّتي تقرع (تنطق) بضمّ الشّفتين معا : وهي الباء والميم والواو ونضيف إليها للتّبسيط الفاء الّتي هي في الواقع شفوية اسنانية (أي تقرع بوضع الأسنان العليا على الشفة السفلى) .

2 ــ **حيّز الأسنان** : يضمّ مجموعتين :

أ ــ حروف ما بين الأسنان : تقرع بوضع طرف اللّسان بين الأسنان : وهي الثّاء والذال والظاء ؛

ب ــ الحروف الأسنانية : تقرع بوضع طرف اللّسان على الأسنان العليا أو على مغارزها : وهي التّاء والدّال والطّاء والنّون واللّام والرّاء والضّاد والسّين والصّاد والزّاي (مع الملاحظة أنّ الرّاء واللّام قد تتأخران إلى أدنى الحنك إذا فخمتا مثل : الله ، راجل ...)

3 ـــ **حيّز الحنك** : (وهو سقف الفم) : يضمّ مجموعتين :

أ ـــ حروف الحنك الصّلب أو الحروف الحنكية : تقرع بضمّ مقدم اللّسان إلى مقدم الحنك ، وهي الشّين والجيم (حسب نطقها التّونسي) ، والياء والكاف (مع الملاحظة أنّ الكاف يتأخّر مخرجها حسب الحركة الموالية لها من أدنى الحنك مع الكسرة إلى وسطه مع الفتحة إلى أقصاه مع الضمّة) .

ب ـــ حروف الحنك الرّخو أو الحروف اللّهوية : (نسبة إلى اللهاة) : تقرع بضمّ ظهر اللّسان إلى اللّهاة (وهي جزء رخو من الحنك الأقصى يفصل بين الحنك الصّلب والحلق ويُسمّى أيضا غشاء الحنك) وهذه الحروف هي الخاء والغين والقاف (حسب نطقها التّونسي الحضري) .

4 ـــ **حيّز الحلق** : يضم الحروف الحلقيّة الّتي تقرع بانقباض الحلق وضيقه ، وهي الحاء والعين والهاء والهَمزة ، مع الملاحظة أنّ الحرفين الأوّلين من أدنى الحلق والثّالث والرّابع من أقصى الحلق عند رأس قصبة الرّئة إذ تحدث الهاء بانقباض رأس القصبة وتحدث الهمزة بانغلاق رأس القصبة وانفتاحه السّريع .

ملاحظة : توجد ضمن الحروف العربيّة أربعة حروف تكون مخارجها أكثر تعقّدا إذ يضاف إليها شبه مخرج ثان تشترك فيه الأربعة وهو رفع ظَهر اللّسان إلى أقصى الحنك . وهذه الظاهرة تجعل منها حروفا **مفخّمة** وهي الظّاء والطّاء والصّاد والضّاد

(وتقابل الظّاء الذّال والطّاء التّاء ـــ حسب النّطق الحالي ـــ والصّاد السّين ، أمّا الضّاد ، فنظرا إلى انفرادها وصعوبة نطقها قديما فقد اضمحلّت ولم يعد تقريبا ينطق بها اليوم أيّ عربي . فقد أصبحت عند بعض العرب دالا مفخمة أو لاما مفخمة واختلطت في تونس بالظّاء . ولم تبق العربيّة كما كانت « لغة الضّاد » ولم يعد العرب « الناطقين بالضّاد » إلّا في أفواه الخطباء .

II ـــ درجات الانفتاح (3) :

يكون جهازُ التّصويت منغلقا فتكون الحروف **شديدة** أو منفتحا فتكون الحروف **رخوة** ، ومن الطّبيعي أن توجد بين هاتين الدّرجتين القصويين درجات متعدّدة حسب أهمية الانفتاح إذ قد يكون ضعيفا أو متوسّطا أو كبيرا . ولكنّنا ـــ لغاية التّبسيط ـــ نهمل هذه الجزئيات ونقتصر على مجموعتين كبريين :

1 ـــ الحروف الشديدة : الّتي ينعدم فيها الانفتاح تماما نتيجة قوّة الحاجز وهي : الباء وَالتّاء والطّاء والدّال والكاف والقاف والهمزة (والجيم قديما) .

2 ـــ الحروف الرخوة : الّتي يبقى معها الجهاز منفتحا

(3) اعتبرها النحاة العرب من الصفات فدمجوها فيها لانها ضرب من الصفات بالفعل وإن أمكن درسها على حدة .

قليلا أو كثيرا حسب درجة قوّة الحاجز وهي العشرون حرفا الباقية .

ملاحظات :

1 — يمكن أن نميّز بين هاتين المجموعتين بسهولة كما يلي : الحروف الشّديدة لا نستطيع أن نطيل النّطق بها لأنّ الهواء ينحبس بينما نستطيع ذلك مع الحروف الرّخوة لأنّ الهواء يجد ممرّا يمتد معه النّفس .

2 — **النّون والمَيم** يمتازان عن بقيّة الحروف بأنّهما **أنفيان** أو خيشوميان أي أنّ الهواء ينحبس في الفم كما هو الشّأن بالنّسبة للحروف الشّديدة ولكن جزءا من ذلك الهواء يخرج من الأنف فيحدث **غنّة** في الخياشيم ، فيقابل الميم والباء والنّون الدّال .

3 — **اللاّم** يمتاز بنطقه **الجانبي** وذلك بالتصاق طرف اللّسان بالمغارز العليا فيمرّ الهواء بغزارة من جانبي اللّسان ، **والراء** يمتاز بنطقه **المكرّر** إذ يلتصق طرف اللّسان بالمغارز العليا ثمّ ينفتح فيمرّ الهواء بين الانغلاق والانفتاح غزيرا . وهذا الانفتاح المتوسّط الّذي يعدّ بالنّسبة لسائر الحروف الرّخوة كبيرا يَجعل هذين الحرفين ضعيفين ، وهو ما يقرّبهما من الواو والياء .

4 — **الواو والياء** يمتازان بانفتاح كبير جدا يقرّبهما من الحركات (حيث الانفتاح تام) لذلك يعتبر كلاهما

نصف حرف أو **نصف حركة** (ولا نستعمل عبارة « حرف علّة » التقليديّة لأنّها تشمل الألف بينما الألف فتحة طويلة ولا تكون حرفا مطلقا) . وهذه الخاصيّة هي الّتي تجعل هذين الحرفين كثيري الحذف والتّغير وهو ما يعرف **بالاعلال** .

III ـــ الصّفــات :

أبرز الصّفات الّتي تميّز الحروف ـــ إلى جانب المخرج ودرجة الانفتاح ـــ صفتان هامتان : **الجهر والهمس** .

1 ـــ **الحروف المجهورة** : هي الّتي ترتعش **الأوتار الصّوتيّة** (4) عند النّطق بها فيكون الصّوت قويا مسموعا ، وهذه الحروف هي (5) : الباء والميم والواو والذال والظّاء والدال والنّون واللّام والراء والضّاد والزاي والجيم والياء والغين والعين .

4) «الأوتار الصوتية» زوجان من الطيات الجلدية في طرف قصبة الرئة ، والفراغ الموجود بينهما وبين جدار الحلق الخلفي هو «رأس القصبة» الذي يغلق ويفتح بفضل «طبق» (يغلق مثلا عند ابتلاع الطعام حتى لا يدخل منه شيء رأس القصبة) . ويبدو أن النحاة العرب لم يعرفوا الأوتار الصوتية وإن أحسوا بتأثير ارتعاشها في بعض الحروف .

(5) يضيف النحاة الى هذه القائمة ثلاثة حروف هي اليوم في نطقنا الحالي مهموسة ، وهي الطاء والقاف والهمزة . وقد نفسر هذه الظاهرة الغريبة كما يلي :

أ ـــ **القاف** : قد يكون في النطق القديم شبيها بالڨاف (وهي تقريبا قاف البدو أو جيم مصر) فنحن نلاحظ أن البدو ـــ وهم أكثر قربا من النطق القديم ـــ يستعملون الڨاف حيث يستعمل أهل المدن والحواضر القاف .

ب ـــ **الطاء** : قد تكون في القديم دالا مفخمة كما كانت في السامية القديمة ، وهو ما يفسر قول سيبويه « ولولا الاطباق (أي التفخيم) لكانت الطاء «دالا» (الكتاب 406/2) .

2 ـــ **الحروف المهموسة** : وهي الّتي لا ترتعش الأوتار عند النّطق بها فَيَمُرّ الهواء من الحلق همسا ، وهي بقيّة الحروف الثّلاثة عشر .

ملاحظـات :

1 ـــ الحروف المجهورة أقوى جرسا (أي سمعيّا) . والحروف المهموسة أقوى نطقا (أي عضويا ، في مستوى المجهود العضلي) .

2 ـــ **السّين والصّاد والزّاي** توصف بأنّها **صفيرية** لما يصحب النّطق بها من صفير .

3 ـــ توجد عدّة صفات أخرى ثانوية ، بعضها يخصّ مجموعة من الحروف وبعضها يخصّ حرفا واحدا لا نحتاج في مثل هذه العجالة إلى استعراضها ، وكثرتُها تدلّ على تعدّد الصّفات والخصائص الّتي تصحب النّطق بكلّ حرف من الحروف ، وهوَ ما يدلّ على أنّ عمليّةَ النّطق معقّدة جدّا في الواقع وإن لم يشعر النّاطق بذلك .

ج ـــ **الهمزة** : خلطها العرب قديما بالالف المجهورة لانها تحملها في الغالب فظنوها مثلها مجهورة بينما هي لا تكون الا مهموسة لانطباق الاوتار عند النطق بها .

وهكذا فانه يمكننا أن نستنتج أن النطق العربي قد تطور بصفة عامة فجعل بعض الحروف تنطق اليوم بتأثير اللهجات المحلية نطقا مخالفا للنطق العربي القديم ونتبين ذلك بفضل صفات الحروف التي تتكها لنا النحاة وعلماء التجويد العرب . وعلى كل فان عدد الحروف المجهورة يفوق عدد الحروف المهموسة في كلتا الحالتين .

جدول نظام الحروف العربية

	الحيّز		الحرف	المخرج	درجة الانفتاح	الصّفة
1	الشفتان	شفوية	ب	شفوي	شديد	مجهور
2			م	شفوي	بين الشدّة والرّخاوة (خيشومي)	مجهور
3			و	شفوي ، حنكي	رخو (نصف حركة)	مجهور
4			ف	شفوي ــ اسناني	رخو	مهموس
5	الأسنان	بين الأسنان	ث	بين الأسنان	رخو	مهموس
6			ذ	بين الاسنان	رخو	مجهور
7			ظ	بين الأسنان (مفخم)	رخو	مجهور
8		اسنانية	ت	اسناني	شديد	مهموس
9			د	اسناني	شديد	مجهور
10			ط	اسناني (مفخم)	شديد	مهموس (اليوم)
11			ن	اسناني	بين الشدّة والرخاوة (خيشومي)	مجهور
12			ض	اسناني (مفخم)	رخو (جانبي)	مجهور
13		مغارزية	ل	مغارزي	بين الشدّة والرخاوة (جانبي)	مجهور
14			ر	مغارزي	بين الشدّة والرخاوة (مكرّر)	مجهور
15			س	مغارزي	رخو	مهموس
16			ص	مغارزي (مفخم)	رخو	مهموس
17			ز	مغارزي	رخو	مجهور
18	الحنك	حنكيّة (حنك صلب)	ش	أدنى حنكي	رخو	مهموس
19			ج(تونسية)	أدنى حنكي	رخو	مجهور
20			ي	ادنى حنكي	رخو (نصف حركة)	مجهور
21			ك	حنكي	شديد	مهموس
22		لهوية (حنك رخو)	خ	لهوي	رخو	مهموس
23			غ	لهوي	رخو	مجهور
24			ق	لهوي	شديد	مهموس (اليوم)
25	الحلق	حلقية	ح	ادنى حلقي	رخو	مهموس
26			ع	ادنى حلقي	رخو	مجهور
27			هـ	أقصى حلقي	رخو	مهموس
28			ء	اقصى حلقي	شديد	مهموس

التّعليق على الجدول

1 ــ الخصائص المميزة لبعض الحروف والّتي ذكرناها في الملاحظات قد رسم أهمّها في الجدول بين قوسَين .

2 ــ نلاحظ أهمّيّة حروف الحلق وما يليه من اللّهاة ، فهي تمثّل ربع الحروف العربيّة (7 على 28 حرفا) ، وهيَ من أهمّ مميّزات العربيّة بالنّسبة للّغات الأوربيّة كالفرنسية مثلا .

3 ــ نلاحظ أنّ كثيرا من الحروف المشتركة في المخرج تكوّن أزواجا لا تختلف إلّا بصفة واحدة :

أ ــ الأزواج المتقابلة في الشدّة والرخاوة ، وهي أربعة : الباء والميم ، الدّال والنّون ، الخاء والقاف ، الهاء والهمزة ؛ هذه الحروف كثيرا ما تتبادل أمكنتها في اللّغة ولا سيّما الزّوجان الأوّل والأخير أما الآخران فإنَّ النّون تمتاز عن الدّال بالأنفية والقاف تغير نطقها) .

في الفصحى : مكَة = بكَة

ايآك = هيآك ، أراق = هراق ،

أراد = هـراد ...

فـي العـامية : دملج ← دبلج

أنِسم ← هنّستم، ثؤلول ← ثهلول

سأل ← سهل ...

ب ـــ الأزواج المتقابلة في الجهر والهمس وهي سبعة : الباء والفاء ، الثّاء والذّال ، التّاء والدّال ، السّين والزّاي ، الشّين والجيم ، الخاء والغين ، الحاء والعين . ونلاحظ أنّ هذه السّلسلة من الأزواج أهمّ من السّابقة كمّا وكيفا وهي أشدّ تفاعلا فيما بينها إذا وجدت في جوار صوتي (6) .

ج ـــ الأزواج المتقابلة في التّفخيم والتّرقيق (7) وهي ثلاثة : الذّال والظّاء ، التّاء والطّاء ، السّين والصّاد ، أمّا الضّاد فلا مقابل لها في الواقع ، وان بدت اللاّم مقابلة لها ، وذلك أنّ الضّاد كانت تنطق نطقا معقدّا لعلّهُ مركّب مَن دال مفخمة ضعيفة ـــ أي بين الدّال والذّال ـــ بعدها زائدة انحرافيّة كاللاّم ، وقد أصبحت اليوم ظاء في تونس مثلا ، ودالا مفخمة في بعض الجهات الحضرية كما في مصر ، ولاما مفخمة في بعض نواحي الجزيرة العربيّة .

أمّا الطّاء فانظر الحاشية رقم 5 .

4 ـــ الحروف المتتابعة في المخرج ، المشتركة في الجهر أو الهمس ، تكوّن **سلسلة** .وإذا كان التّقابل بين السلسلتين (المجهورة والمهموسة) تاما ، أي لا تختلف حروفهما المتقابلة إلّا في الجهر والهمس فإنّ

---

(6) « الجوار الصوتي » هو نوع الحروف المجاورة للحرف المقصود .

(7) « الترقيق » هو عكس التفخيم .

المجموعتين تكوّنان عنَد ذلك **سلسلتينَ متلازمتين** **Corrélation** ويكـون « الجهـر » **السّمة** **Marque** المميّزة بينهما .

س 1 = الذّال ، الدّال ، الزاي ، الجيم ، الغين ، العين

س 2 = الثّاء ، التّاء ، السّين ، الشّين ، الخاء ، الحاء .

الفصل الثاني

الحركات العربية

I — تمهيد في خصّائص الحركات عموما :

1 — تمتاز الحركة عن الحرف بانعدام قيام حاجز في جهاز التّصويت .

2 — جميع الحركات مجهورة بينما بعض الحروف مجهورة وبعضها مهموسة لذلك توصف الحركات بأنّها **صائتة** بينما توصف الحروف بانها **صامتة** اذ لا يمكن نطقها وحدها بدون حركة مجاورة لها .

3 — ترتب الحركات — مثل الحروف — حسب مواضع نطقها (وهي كالمخارج بالنسبة للحروف) ودرجات انفتاحها وصفاتها ، ويسمّى مجموع ذلك « جرْس » الحركة .

II — ترتيب الحركات العربيّة :

يتكوّن نظام الحركات العربيّة من ثلاثة جروس قصيرة أو طويلة يفصّل خصائصها الجدول التّالي :

جدول نظام الحركات العربيّة

الحركات	موضع النطّق	درجة الانفتاح	الصفّة
كسرة	امامية	منغلقة	منفرجة
فتحة	«وسطية»	منفتحة	منفرجة
ضمّة	خلفية	منغلقة	مستديرة

التّعليق على الجدول

1 ــ هذه الحركات الثّلاث مبوبّة ــ مثل الحروف ــ من الشفّتين إلى الحلق .

2 ــ نلاحظ أنّ أبرز خاصية تميّز الكسرة هي أنها **أماميّة** ، إذ لا تشاركها فيها حركة أخرى وأبرز خاصية تميّز الفتحة هي أنّها **منفتحة أمّا الضمّة فتمتاز بخاصيتين : خلفيّة ، مستديرة** . والمقصود بالاستدارة أنّ الشّتفين تكونان عند النطق بها مستديرتين (بينما تنفرجان عند النطق بالكسرة والفتحة) . وهذه الخاصيّة المزودجة بالنّسبة للضمّة (أي الخلفية في مستوى الحلق والاستدارة في مستوى الشفّتين) تجعل نطقها أثقل من نطق الحركتين الأخرين ولا سيّما الفتحة الّتي هي أخفها .

3 ــ وضعت « وسطيّة » بين ظفرين لأنّ الفتحة ليست

في الوسط بالضّبط . فلو قسمنا الفم قسمين : أمامي وخلفي ، لكانت الفتحة مع الضمّة في الخلف كما يبيّن ذلك الخط الموجّه التّالي الّذي يجب استحضاره دائما لفهم تغيير الحركات في الأفعال العربيّة :

الحلق ـُـ ـَـ | ـِـ الشفتان

4 ـــ فتحة وفتحة أو ضمّة وضمّة أو كسرة وكسرة تعتبران حركتين **متماثلتين** . فتحة وضمّة أو فتحة وكسرة تعتبران حركتين **متجاورتين** (أو **متقاربتين**) . ضمّة وكسرة تعتبران حركتين **متقابلتين** (أو **متنافرتين**) .

5 ـــ المقابلة بين الحركات القصيرة والطّويلة في الكلمات العربييّة هامّة جدا في إيقاع اللّغة العربيّة وموسيقاها ولا سيّما في الشّعر وهو ما يسمّى « الإيقَاع الكمي » . مع الملاحظة أنّ الحركة الطّويلة تعادل من حيث **المدى** حركتين قصيرتين . وهذهَ المقابلة **تمييزية** أي انها كافية وحدها لتمييز معنى كلمتين مثل كتَبَ / كاتَب .

III ـــ أنواع خاصة من الحركات العربيّة :

إلى جانب الحركات العربيّة القصيرة والطّويلة توجد أنواع أخرى من الحركات المتميزّة إمّا بجرسها أو بمداها :

1 ـــ الحركات المختلسة :

هي حركات قصيرة جدّا نجدها خاصة عند الوصل أو مع

ألف الاتّكاء الّتي يؤتى بها حتّى لا تبدأ الكلمة بساكن كما هو الشأن في الأفعال المزيدة مثل : افعّل ، انفعل إلخ أو في الأمر وتكون في الغالب كسرة .

2 ــ الحركات المزدوجة :

لا يوجد منها في العربيّة إلّا اثنتان هما ـَوْ (aw) وـَيْ (ay) .

أ ــ لا يكثر استعمالها في العربيّة إلّا في الأسماء مثل : لون ، بيت إلخ ،

ب ــ ـَيْ : تنزع في آخر الكلمة إلى الفتحة الطّويلة : إِلَيْ ← إلى ــ عَلَيْ ← عَلَى ، أمّا إذا اتّصلت هذه الكلمات بضمير متّصل ، فإنّ الحركات المزدوجة تبقى (إليْك ، عليْك) .

ج ــ إذا سقطت الياء أو الواو من بعض الأفعال فإنّ الفتحة الّتي **قبلها** تُكوّن مع الضمّة أو الكسرة الطّويلة الّتي بعدها حركة مزدوجة : تَسْعَوْنَ ــ تَسْعَيْنَ ... (أُنظر تفصيل ذلك في جدول سقوط الواو والياء في الأفعال العربيّة) .

الفصل الثالث

أنصـــاف الحـــروف

أو أنصاف الحركات العربية

I ـــ تعريفـــها :

أنصاف الحروف أو الحركات هي حركات بسيطة أو مركبّة تقوم بدور الحرف أحيانا ، ونجد منها في العربيّة نوعين هما **الواو والياء** . هذا الازدواج في دور كلّ منهما جعَل العربيّة تستعمل للحالتين رمزا واحدا (و ـــ ي) : فالواو حرف في مثل وحد ، وحركة في مثل يوجد (أي ضمّة طويلة) . والياء حرف في مثل يَبِس ، وحركة في مثل يَبِيع (أي كسرة طويلة) .

واستعمال نفس الرّمز للحرف والحركة ، يؤدّي إلى اللّبس أحيانا لذلك قد يكون من الأوضح استعمال الرّموز العالميّة عند الكتابة الصّوتية (7 مكرر) : (الواو الحرف : w ، والواو الحركة : û،والياء الحرف : y ، والياء الحركة : î) . أمّا الواور في مثل يَوم ، والياء في مثل مَيل ، فتكوّنان مع الفتحة السّابقة لهما

(7) (مكرر) في كتابة صوتية عربية أي بالحروف العربية يمكن التمييز على النحو التالي :
الواو : و ، الضمة الطويلة ـُو
الياء : ي ، الكسرة الطويلة : ـِي

حركتين مزدوجتين هما : (ـَو : aw ـــ ـَي : ay) . فهذا الدّور المزدوج يجعل هذين الصّوتين ضعيفي الاستقرار ، كثيري الحذف ، سهلي الإدغام وهو ما جعل النّحاة العرب يصفونهما **بالاعتلال** أي المرض .

II ـــ سقوطهما :

1 ـــ تسقط الواو والياء بين حركتين (8) قصيرتين :

أ ـــ الحركتان فتحتان : ـَ ـــ ـَ ← ـَا (فتحة طويلة) :

قَوَلَ ← قَال (9)

سَيَرَ ← سَارَ (9)

ب ـــ الحركتان ضمّتان : ـُ ـــ ـُ ← ـُو (ضمّة طويلة) :

يغْزُوُ ← يَغْزُو (10)

ج ـــ الأولى ضمّة والثّانية كسرة : ـِ ـــ ـُ ← ـِي

---

(8) يجب أن نتصور الحركات بعد الحروف لا فوقها ولا تحتها كما يظهر ذلك من الخط العربي الذي لا يمنح الحركة نفس القيمة التي يمنحها الحرف (فالواو في قَوَمَ توجد بين فتحتين) انظر المقدمة الحاشية 3 .

(9) كأن الواو أو الياء مع الفتحتين حركة ثالثة وتتابع الحركات ثقيل في النطق لذلك تحذف فتبقى الفتحتان معا فتكونات فتحة طويلة ترسم في العربية الفا (قال) .

(10) في هذا المثال يظهر عيب الرسم العربي بوضوح اذ يبدو أن ضمة الواو هي التي حذفت ، بينما هي التي حذفت ، تاركة ضمتين متتاليتين تكونان ضمة طويلة ترسم في العربة ضمة وواوا.

(كسرة طويلة) :
قُوِلَ ← قِيلَ
بُيِعَ ← بِيعَ
في هذين المثالين ، المتوقّع هو إدغام الكسرة في الضمّة لأنّ الضمّة تَحْمِل النّبرة (10 مكرر) ، ومع ذلك وقع العكس لأهمّية حركة العين في العربيّة .

د ـــ الأولى كسرة والثّانية ضمّة : ـِ ـ ـُ ← ـِي (كسرة طويلة) :
يَرْمِيُ ← يَرْمِي
هنا أيضا تتغلّب حركة العين على حركة الاعراب فيتمّ الإدغام بصفة تأخّرية .

هـ ـــ الأولى فتحة والثّانية ضمّة (وهي حالة خاصّة بالياء) :
ـَ ـ ـُ ← ـَى (فتحة طويلة)
يَسْعَيُ ← يَسْعَى ، يَبْقَيُ ← يَبْقَى .

2 ـــ تسقط الواو والياء بين حركتين ثانيتهما طويلة (11)
أ ـــ الحركتان متماثلتان (ضمّتان مع الواو أو كسرتان مع الياء) :
ـُ و ـُو ← ـُو : هم يَدْنُوُون ← يَدْنُون

(10) (مكرر) : انظر تعريف النبرة ص 80 .
(11) لما كانت الحركة الثانية طويلة ، فان ادغام الاولى فيها ـــ بعد حذف الواو أو الياء ـــ لا يزيدها طولا ، فكأن الحركة الاولى حذفت أيضا .

ـــ ـــِ ي ـــِي ← ـــِي : أنتِ تَرْمِيِينَ ← تَرْمِينَ

ب ـــ الحركتان متنافرتان (ضمّة وكسرة بينهما واو أو كسرة وضمّة بينهما ياء) :

ـــ ـــُ و ـــِي ← ـــِي : أنتِ تَدْنُوِينَ ← تَدْنِينَ

ـــ ـــِ ي ـــُو ← ـــُو : بَقِيُوا ← بَقُوا

ج ـــ الحركتان مقتاربتان (12) (فتحة فضمّة مع الواو والياء ، أو فتحة فكسرة مع الياء) .

ـــ ـــَ و ـــُو ← ـــَوْ : دَنَوُوا ← دَنَوْا

ـــ ـــَ ي ـــُو ← ـــَوْ : سَعَيُوا ← سَعَوْا

ـــ ـــَ ي ـــِي ← ـــَيْ : أنتِ تَسْعَيِينَ ← تَسْعَيْنَ

ملاحظات :

1 ـــ تعليل حالات السقوط يتبع الجدول الموالي .

2 ـــ الحالات الباقية تثبت فيها الواو أو الياء وذلك إذا كانت :

أ ـــ بين حركتين قصيرتين متجاورتين ثانيتهما فتحة :

ـــُ و ـــَ : لَنْ يَدْنُوَ

ـــِ ي ـــَ : لن يَرْمِيَ

ب ـــ بين فتحتين طويلتين أو إحداهما طويلة :

ـــَوَا : هَوَى ، دَنَوَا

(12) في هذه الحالة ، سقوط الواو أو الياء ينتج عنه التقاء الفتحة بضمة أو كسرة فتكون الفتحة مع كل واحدة منهما حركة مزدوجة (ـــَ ـــُو ← ـــَوْ ، ـــَ ـــِي ← ـــَيْ)

ـَيَا : سَعَيَا

ـَاوَ : نَاوَلَ

ـَايَ : سَايَرَ

ـَاوَى : سَاوَى

ثبوتهما في (أ) يرجع الى خفّة النّطق بالفتحة بعدهما لأنّها وسط بين الكسرة والضمّة

ثبوتهما في (ب) يرجع إلى تأثير طول الفتحة ، فالحركة الطّويلة قويّة تكوّن عنصر استقرار في الصّيغة .

جدول سقوط الواو و الياء في الأفعال العربية

الحركتان المجاورتان		الواو	الأمثلة	الياء	الأمثلة
متماثلتان	قصيرتان	ف+و+ف ← ف ط	قال	ف+ي+ف ← ف ط	سار
		ض+و+ض ← ض ط	يغزُو		
	الثانية ط	ض+و+ض ط←ض ط	هم يَدْنُون	ك+ي+ك ط← ك ط	أنتِ تَرْمِين
متباعدتان	قصيرتان	ض+و+ك ← ك ط	قِيلَ	ض+ي+ك ← ك ط	بِيعَ
				ك+ى+ض ← ك ط	يَرمِي
	الثانية ط	ض+و+ك ط ← ك ط	أنْتِ تَدْنِينَ	ك+ى+ض ط←ض ط	بَقَوا
متجاورتان	فصيرتان			ف+ي+ض ← ـَى	يَسْعَى ، يَبْقَى
	الاولى فتحة قصيرة الثانية : ض ط	ف+و+ض ط ← ـَوْ	دَنَوْا	ف+ى+ض ط ← ـَوْ	سَعَوْا ، يَسْعَوْن
	ك ط			ف+ى+ك ط← ـَيْ	تَسْعَيْن (أنتِ)

التعليق على الجدول

1 ــ رمزنا في الجدول إلى الحركتين اللّتين تقع الواو والياء بينهما بالحروف الأولى من الحركات (ف = فتحة ، ض = ضمّة ، ك = كسرة) متبوعة بـ (ط) إذا كانت طويلة .

وقد فضّلنا بعد تردّد هذه الطّريقة على الرّموز العالميّة من ناحية وعلى رسم الحركات العربيّة التّقليدي (ـَـ ، ـُـ ، ـِـ) من ناحية أخرى لثقله وتكلّفه إذ يحتاج إلى مطّة تعتمدها الحركة ، ويمكن إذا أسيء رسمهاَ أن تختلط بالفتحة أو الكسرة فيشكل الأمر .

أمّا في مستوى الطول ، فإنّ الواو والياء هما رمزا الطول بالنّسبة للضمّة والكسرة ، ولما كنّا بصدد دراسة الواو والياء ، فإنّ الحرف والحركة الطّويلة سيختلطان حتما فيقودان إلى الغموض والالتباس كما في هذا المثال :

(ـُـ و ـُو : ض ــ و ــ ض ط) .

أمّا ـَوْ ، ـَيْ ، فهما الحركتان المزدوجتان (فتحة ــ واو/فتحة ــ ياء) .

2 ــ المربّعات الفارغة لا تمثّل حالات ثبوت الواو والياء وإنّما تمثّل حالات غير موجودة في اللّغة إمّا لثقلها وتنافرها (فلا نجد في الأفعال العربيّة ياء بين ضمّتين أو واوا بين كسرة وضمّة) ، أو لخروجها عن النّظام الصرّفي العربي (فلا نجد في الصّيغ الفعليّة واوا بين فتحة وضمّة آخرا أو بين فتحة وكسرة طويلة) .

3 ــ حالات سقوط الواو والياء في الأفعال العربيّة ترجع ــ كما يظهر من الجدول ــ إلى سبب رئيسي ، **هو ثقل النّطق بالواو والياء إذا أتبعا بحركة من جنسهما** (ضمّة بعد الواو أو كسرة بعد الياء) **أو بعيدة عنهما** (كسرة بعد الواو أو ضمّة بعد الياء) ، وذلك بقطع النّظر عن الحركة السّابقة (ولذلك فإنّ نصف الحركة المفتوح يثبت إذا سبق بضمّة أو كسرة ، ولا يسقط إلّا إذا سبق أيضا بفتحة لثقل نطقه بين فتحتين قصيرتين ، وهي الحالة الأولى الوحيدة في الجدول) . ويستنتج من هذا الاعتبار مبدآن هامان ·

أ ــ أنّ الحركة الأهم الّتي يجب اعتبارها أولا في سقوط الواو والياء هي الموالية لهما ، لا السابقة لهما ، لأنّ السّابقة جزء من مقطع مستقّل عمّا يليه ، بينما الموالية للحرف تكون قمّة المقطع (12 مكرر) الذي يبدأ به .

ب ــ ان سرّ السقوط والثّبوت يَكْمُنُ في **تجانس الحركات وانصاف الحركات** : فالفتحة مجانسة للضمّة وللكسرة على حدّ سوى لأنّها تقع بينهما (فيثبت نصف الحرف بينهما والفتحة) . أما فيما عدا ذلك فإنّ ثقل **التماثل والتّنافر يؤدي إلى السقوط** (والتّماثل أثقل من التّنافر لأنّ التنافر يمتاز عن التّماثل بشيء من التّنويع الموسيقي النّاتج عن

(12 مكرر) : انظر تعريف المقطع ص 77 .

اختلاف الجروس الحركية) . ولمّا كانت الواو «من جنس الضمّة» والياء « من جنس الكسرة» ، فإنّ الفتحة تبقى أنسب إليهما من الحركتين الأخريين ، وهكذا يكون ترتيب الحركات حسب خفتّها بعد الواو والياء كما يلي :

بعد الواو : الفتحة ثمّ الكسرة ثمّ الضمّة
بعد الياء : الفتحة ثمّ الضمّة ثمّ الكسرة

4 ــ مبدأ التّجانس هذا هو الّذي يفسّر ظهور الحركات المزدوجة (ـَوْ ، ـَيْ) في آخر الجدول (في حالة الحركتين المتجاورتين اللتين ثانيتهما طويلة) بينما في بقية الحالات يقع إدغام الحركتين بعد سقوط نصف الحركة الواقع بينهما .

5 ــ في إدغام الحركتين المتنافرتين القصيرتين ، نلاحظ أنّ الضمّة هي الّتي تدغم دائما في الكسرة سواء أكانت الأولى أمَ الثّانية ، ويرجع ذلك إلى ما يلي :

أ ــ في جلّ الحالات (2 على 3) تكون الضمّة هي الأولى ، فتدغم في الكسرة إدغاما تقدّميا وهي صورة الإدغام العادية (الأول يدغم في الثّاني إذا انعدمت الموانع) .

ب ــ ومن ناحية أخرى فإنّ الكسرة تكون في جميع الحالات المعنيّة **حركة عَيْن الصّيغة الفعليّة** وهي أهمّ من حركة الفاء واللّام لأنّها دالة على أصل الصّيغة .

فصيغة يَرمِيُ تُصبِحُ يَرْمِي (ولو عُكس الإدغام لأصبحت يَرْمُو فتلتبس بالنّاقص الواوي مثل يدنُو) لذلك فإن تغلّب الكسرة تمييزيّ لأنّها حركة العين .

وصيغة بُيعَ ← بِيعَ وذلك للدّلالة على الأصل اليائي .

أمّا صيغة قُوِلَ ، فإنّه كان من الممكن أن تصبح قُولَ لتمييز الواوي عن اليائي ، ولا سيّما أنّ إدغام الكسرة في الضمّة هو المنتظر نظراً إلى أنّ الضمّة في المقطع المنبر (12 مثلث) . وبالفعل فإنّ من العرب من كان يقول « قُولَ » فقد ذكر « اللّسان » في مادة قول نقلا عن « الفرّاء » أنّ « بني أسد » « يقولون قُولَ وقِيلَ بمعنى واحد » . هذا بالاضافة إلى أنّ النّطق العربي القديم لكسرة قِيلَ وبِيعَ لم يكن كسرة محضة كما هو الشّأن اليوم وإنّما كان كسرة **مُشمّة** ضمّا كما يقول « ابن جني » الخصائص 120/3

إلّا أنّ هذا لا يمنع من أن نلاحظ أنّ التّطوّر اتّجه نحو تغليب الكسرة رسما ثمّ نطقاً بتأثير الرسم المأثور لأنّها دائما حركة العين في الصّيغ المعنيّة ولعلّ هذه الظّاهرة من الأسباب الّتي دفعت العرب

(12 مثلث) انظر تعريف المقطع والنبرة تباعا ص 77 و 80.

إلى اعتبار الكسرة « أقوى » (13) من الضمّة عندما تكونان بالطبع قصيرتين ، أمّا إذا كانت احدى الحركتين طويلة ، فإنّها تتغلّب في الإدغام ولو كانت الضمّة كما في (بَقُوا) .

III ـــ ادغامهمـــا :

1 ـــ تدغم الواو في الياء المجاورة لها :

أ ـــ ادغاما تقدّميا : طَوْيٌ ← طَيّ

ب ـــ ادغاما تأخريّا : أيوَامٌ ← أيّامٌ

2 ـــ فى وسط الكلمة ، تدغم الواو أو الياء في الحركة المجاورة لها فتطيلها إذا كانت قصيرة وذلك في الحالات الآتية :

آ ـــ إذا كوّنت معها حركة مزدوجة غير موجودة في العربيّة (أي باستثناء ـَوْ وَ ـَيْ) :

ـــ ـُوْ ← ـُو : خُوْرٌ ← خُورٌ . يُوْقِف ← يُوقِفُ

ـــ ـِوْ ← ـِي : مِوْلَادٌ ← مِيلاد ، إوْقَاع ← إيقاع ، قِوْل ← قِيل ، مِوزان ← ميزان ، مِوعاد ← ميعاد ، مِوقات ← ميقات .

---

(13) من أبرز الحالات التي طبق فيها العرب مسألة قوة الحركة رسم الهمزة فجعلوا مراتب القوة نزولا : الكسرة فالضمة فالفتحة . والواقع أن ذلك لا يرجع الى القوة ولكن الى طبيعة الخط العربي من ناحية (فصل الواو ووصل الياء في مثل بريئة ومروءة) والى أن الواو والياء يمكن أن يكونا حرفين تنقلب عنهما الهمزة في مثل دعاء ووفاء ، بينما الألف حركة لا غير أما من الناحية العلمية ، فان ترتيب الحركات حسب قوتها السمعية (أي عدد التواترات في الثانية) هو على التوالي الكسرة ثم الفتحة ثم الضمة .

ـــ ـُيْ ← ـِي : بُيْضٌ ← بِيضٌ .
ـــ ـُيْ ← ـُو : مُيسِر ← مُوسِر ، مُيقن ← مُوقن
ـــ ـِيْ ← ـِي : دِيْكٌ ← دِيكٌ ، إِيْنَاع ← إِينَاع .

ملاحظـــة :

في المثال الثّالث نلاحظ أنّ الضمّة قلبت كسرة للدّلالة على الأصل اليائي حتّى لا تكونَ الصّيغة الحاصلة بعد الإدغام (بُوضٌ) فتختلط بالصّيَغ الواويّة العين .

ب ـــ إذا كانت الواو والياء بعد حرف (أي ساكن) :

ـــ ـْوُ ← ـُو : أعْوُدُ ← أعُودُ
ـــ ـْوَ ← ـَا : مَقْوَل ← مَقَال
ـــ ـْوِ ← ـِي : يُقوِم ← يُقِيم ، يُروِد ← يُرِيدُ
يستَعوِن ← يَستَعِين ، يستَروِح ← يسْتريحُ
ـــ ـْيِ ← ـِي : يَبْيِع ← يَبِيعُ
ـــ ـْوُو ← ـُو : مَقْوُول ← مَقُول
ـــ ـْيُو ← ـِي : مَبْيُوعٌ ← مَبِيعٌ

ملاحظة :

المثال الأخير يتضمّن عمليّة أخرى سابقة للادغام هي قلب الضمّة كسرة للدّلالة على الأصل اليائي ، حتّى لا تكون الصّيغة الحاصلة بعد الإدغام مَبُوعٌ مثل مَقُول الواوية العين (مَبْيُوعٌ ← مَبْيِيعٌ ← مَبِيعٌ)

IV ــ قلبـــها :

1 ــ تقلب الواور المتحرّكة **ياء** إذا سبقت بكسرة

دِوَار ← دِيارٌ ، غَازِوَة ← غازِيَة .

2 ــ تقلب الواو أو الياء **همزة** إذا وقعت بين فتحة طويلة وكسرة أو ضمّة :

ــ ـاَوِ ← ـاَءِ : قَاوِل ← قائِل

ـاَيِ ← ـاَءِ : بايِع ← بَائِع

ــ ـاَوٌ ← ـاَءٌ : دُعَاوٌ ← دُعَاءٌ

ــ ـاَيٌ ← ـاَءٌ : وَفَايٌ ← وَفَاءٌ

مـلاحظـة :

القلب في مثل هذه الحالات هو الحلّ الّذي تلجأ إليه اللّغة عندما يتعذّر الحذف أو الإدغام اللذان يتقيّدان بصيغة الكلمة ، فلا يحدثانَ إلّا عندما لا ينتج عنَ الصّيغة الجديدة لبس ، أمّا القلب فهو يحافظ على الصّيغة ولا يدخل عليها إلّا تجانسا في الأصوات من شأنه أن يسهّل النّطق .

الفصل الرابع

الظواهر التعاملية
أو تفاعل الأصوات المتجاورة وتغيّرها

أهمّ ظواهر تعامل الأصوات : الإدغام والتّقريب والتّباين والتّبادل والقلب .

I — الإدغــام :

هو نزعة صوتين إلى التّماثل أي الاتّصاف بصفات مشتركة تسهل اندماج أحدهما في الآخر ، ويقعُ ذلك خاصة في الحروف المتقاربة المخارج كما يظهر فيّ هذه الأمثلة النّموذجيّة .

1 — الحروف :

أ — في جميع الكلمات « الشّمسية » تدغم لام التّعريف في الحرف الأوّل منها ، والحروف الشّمسيّة — حسب النّطق العربي قديما — أربعة عشر وهي : الثّاء والذّال والظّاء والتّاء والدّال والطّاء والنّون واللّام والرّاء والضّاد والسّين والزّاي والصّاد والشّين .

ونلاحظ أنّ جميع هذه الحروف متتابعة المخارج ، تقع جميعاً في حيّز الأسنان وما بجواره (ممّا بين الأسنان إلى أدنى الحنك) ، فهي إذا مجاورة عموما للاّم . أمّا الحروف القمرية ــ التي لا تدغم اللاّم فيها ــ فتقع في الطّرفين الباقيين أي الشّفتين والحَلق (إذا اعتبرنا الحلق يَبدأ تقريبا من أقصى الحنك) كما يتضح من الخط البياني التالي :



ب ــ في صيغة افتعل ، تدغم فاء الفعل في التّاء إذا كانت تاء أو واوار أو همزة مثل : اتبع ، اتّصل ، اتّخذ ، وذلك لثقل الواو الساكنة بعد كسر وثقل الهمزة الساكنة إطلاقا .
أمّا إذا كانت الفاء مجهورة أو مفخمة فإنّ التاء هي الّتي تدغم فيها لغلبة الجهر على الهمس غالبا وغلبة التّفخيم على التّرقيق مطلقا ، مثل : ادّثر ، ادّرك ، اذّكر ، اطّلع ، اطّرد .
وهي حروف من نَفس حيز التاء .

ملاحظــة :

حالات الإدغام كثيرة جدّا في العربيّة، منها ما يبين في الرّسم

ومنها ما يقع في مستوى النّطق ولا يظهره الرّسم ، وكثيرا ما يتردّد الرّسم في مثل هذه الحالات مثل : مَدَدْتُ = مَددتّ = مَدَتّ .

2 ــ الحركــات :

أ ــ في الأفعال المعتلّة كثيرا ما يؤدي سقوط نصف الحرف إلى التقَاء حركتين فتدغم إحداهما في الأخرى فتطيلها (أُنظر تفصيل ذلك في جدول سقوط الواو والياء في الأفعال العربيّة).

ب ــ كثيرا ما يدغم نصف الحركة (الواو أو الياء) في الحركة المجاورة لها فتطيلها (انظر الحالة الثّانية من إدغام أنصاف الحركات أعلى هذا) .

II ــ التّقريب (15) :

هو نزعة صوتين إلى التّقارب أي الاتّصاف بصفات متقاربة حتّى يسهل نطقهما متتاليين وذلك إذا كانا متباعدي المخرج ، أو كانا متماثلي المخرج لكن أحدهما مجهور والآخر مهموس ،

---

(15) غاية التقريب شبيهة بغاية الادغام ، فهو ادغام لم يتم ولذلك يسمى أيضا ادغاما جزئيا . وكثيرا ما يتم الادغام اذا نتج عن التقريب تقارب كبير بين الحرفين مثل اذتكر ← اذدكر ← اذكر أو ادكر . والتقريب كثير جدا في العامية : فكل جيم بجوار زاي تصبح في الغالب زايا مثلها (زوج وجوز وكذلك جز (في الأمر) ← زوز . جاز ← زاز (دخل) جنازة ← زنازة ...) ومن ذلك جهر المهموس اذا كان الجوار مجهورا : سعف ← زعف . ومنه همس المجهور اذا كان الجوار مهموسا : دشيش ← تشيش ...) وهذه الظاهرة تبرز بوضوح نزعة المجهود الادنى .

فكثيرا ما ينقلب المهموس إلى مقابله في الجهر لمجانسة الحرف المجاور كما يظهر في النّماذج التّالية :

1 ــ الحروف :

في صيغة افتعل تنقلب التّاء غالبا دالا إذا كانت فاء الفعل حرفا اسنانيا مجهورا وتنقلب طاء إذا كانت الفاء حرفا مفخما :

أ ــ ازتهر ← ازدهر ، ازتاد ← ازداد ،ازتان ← ازدان ، اذتكر ← اذدكر .

ب ــ اضترب ← اضطرب ، اصتلح ← اصطلح ، اضتجع ← اضطجع .

ملاحظـات :

1 ــ لا يقع القّريب إذا كانت الفاء نونا حتّى لا تلتبس الصيغة بانفعل (انتثر تبقى على حالها كي لا تلتبس باندثر) ، ولأنّ النّون تختلف كثيرا عن التّاء لأنّها خيشوميّة : (اَنتقل ، انتعل ، انتسب ...) .

2 ــ إذا كانت عين الفعل هي المفخمة فإنّ التّقريب لا يقع في مستوى الرّسم ، وإن وقعَ في الغالب نطقا : (ارتطم ، انتصر ، انتصب) وهذه المحافظة في الرّسم لا مبرّر لها إذ لا خوف من الالتباس .

2 ــ الحركات :

أ ــ لِهُ ← لَهُ ، بِهُ ← بِهِ

نلاحظ هنا أن التّقريب العادي هو في (لَهُ) . أمّا (بِهُ) فإنّها لم تصبح (بَهُ) لأنّ الباء حرف شفوي ، وأقرب الحركات إليه الكسرة فقربت منها حركة الهاء بأن أصبحت ضمّتها كسرة . واجتنبت الفتحة حتّى لا تلتبس بالمؤنّث بينما اللّام هنا حرف أدنى حنكي وأنسب الحركات له الفتحة . (ومع ذلك فإنّ « قضاعة » كانت تقول : بَهُ ولِهُ . وواضح أنّ اضمحلال هذا النّطق تبرّره المعطيات الصّوتية).

ب ــ كثيرا ما تفسّر ظاهرة التّقريب بعض حالات اختلاف اللّهجات العربيّة : من ذلك أنّ بعض العرب كان ينطق ما كان على وزن مُفْعِلٌ من أسماء الفاعل مُفْعُلٌ بضمّ العين ، وبعضهم ينطقها مِفْعِل بكسر الميم . كما أنّ بعض القراءات تنطق عبارة الحمدُ لِلّه بضمّ اللّام : الحمدُ لُلّه ، وبعضها الآخر بكسر الدال : الحمدِ لله (وقد بقى النطقان إلى اليوم في اللّهجات الحديثة) . وكلتا الحالتين من التّقريب . (أنظر خصائص ابن جني 535/1) . وإلى هذا النّوع من التّقريب يجب إرجاع قراءة « حمزة» و «الكسائي » للآية (فِلأِمِّهِ الثّلث) بكسر الهمزة لوجودها بين حرفين مكسورين اللّام والميم (انظر الخصائص 141/3) .

III ـــ التّبـاين :

هو عكس الإدغام ، أي نزعة صوتين متماثلين أو متقاربين إلى **التباعد** والتّباين حتّى يخف نطقهما . ويكثر ذلك خاصة في معالجة الكلمات الدخيلة وفي نطق العامة للكلمات العربيّة الأصل .

1 ـــ الحـروف :

أ ـــ إذا فكّ الإدغام تباينا ، يظهر غالبا **حرف مائع** (1) :
قُبّرة = قُنْبرة ، خَرّوب = خَرْنُوب ،
قِنّب ← قِرْنِبْ (في العاميّة) فَقّعَ = فرقع ،
خمّش ← خرمش .
يَدّعِي ← يندعي (عامية) ، زِمكّة ← زْمَنْكَهْ (عامية) .

ب ـــ يحدث التّباين خاصة مع **الحروف المائعة** :
فنحان ← فنجال (عامية) ، زَلْزَلَة (مصدر) ← زَنْزلة (شيء ثقيل في العامة) ، غَنَم ← غَلَمْ (عامية) ، سِينِمَا (دخيل) ← سِيلِما (عند بعض العامة) .

ج ـــ كما يحدث بين حروف الصفير والشأشأة وما

(1) الحروف المائعة حروف شبيهة بالحركات سمعيا وتشمل هذه الصفة بالخصوص اللام والراء

شاكلها : شِيشٌ ← صِيش (عاميّة) ، شَجَر ← سِجَر (عامية) .

2 ــ الحركات :

أ ــ يكثر ذلك في معاملة العربيّة للكلمات الدّخيلة :
بِركَار (من الفارسية بَركَار)
إِيَاره (من الفارسيّة أَيَاره)

ب ــ كما يكثر في معاملة اللّهجات للكلمات العربيّة
قُنفُذ ← قِنفود ، شَجَر ← سِجَر ...

ج ــ والتّباين ممّا يفسّر سقوط الياء بفتحتها في (سَعَيْتَا ← سَعَتَا) وبقاءها بالكسرة في (بَقِيتَا) .
ولهذا التّباين قيمة تفارقية في تنوّع الصّيغ الفعليّة (فعِلَ ← يفعَل وفعَل ← يفعُل أو يفعِل) في الحالات العادية طبعا .

IV ــ التّبادل :

تتمثّل هذه الظاهرة في تبادل صوتين مكانهما من الكلمة ، فيحدث بذلك تأخير الأوّل وتقديم الثّاني .

1 ــ الحروف :

التّبادل من أسباب وجود صيغتين بنفس المعنى وأحيانا بمعنيين متقاربين :

أ ـــ جبذ = جذب ، قلقل = لقلق ، جَرَزَ = جَزَرَ ، أوباش = أوشاب .

ب ـــ يكثر التّبادل في نطق اللّهجات للكلمات العربيّة أو الدّخيلة :

شَمْس ← سَمْش ، مِلْعقة ← مْعَلْقَة (خاصة بملعقة البناء) ، كَهْرَبَاء ـــ كَرْهَبة (سيّارة) ، كُلُونيا ← كُنُولِيَا (ماء معطّر) .

2 ـــ الحركات :

أ ـــ لا توجد في العربيّة حركتان متتاليَتان ، لذلك يقع التّبادل أحيانا بين حرف وحركة وهو ما يفسّر وجود صيغتين من نوع : مَرْءٌ = اِمْرُؤٌ، مَرْأة ← اِمْرأة . فالصّيغة الأولى منهما هي الأصلية ثمّ تقدّمت الراء على الفتحة (فتحة الميم) فأصبحت الكلمة مبدُوءة بحرفين (أي بساكن) فأتِي بألف الاتّكاء المكسورة لنطقها عند التّنكير ، أمّا في التّعريف فلا يُقال الأمرؤ ولا الإمرأة وإنّما تعود الصّيغة إلى أصلها .

ب ـــ التّبادل بين الحرف والحركة هو أساس التّغيير الطّارىء على الأوزان الأصليّة في مضارع الأفعال المضَاعفة :

سَرّ (يَسْرُرُ) ← يَسُرّ

فَرّ (يَفْرِرُ) ← يَفِرّ

فالراء الأولى تقدمتها حركتها لثقل النّطق بحرفين

متماثلين لهما نفس الحركة . (انظر تحليل هذه الظّاهرة في الفصل الخاص بالفعل المضاعف) .

ج ــ ويَكثر التّبادل في نطق اللّهجات للكلمات العربيّة : أغلب الكلمات الّتي على وزن فَعْل تصبح على وزن فْعَل (بتقدم العين على حركة الفاء : نَحْل ← نْحَل ، حِمْل ← حْمِل ، بَغْل ← بْغَل ...) والتّبادل أيضا سبب النّطق الشّائع لاسم : كْلِيُبَتْرِه ← كِلُبَتْرَه ، إذ تتقدّم كسرة اللّام عليها فتصبح بعد الكاف .

٧ ــ القلب :

هو إبدال حرف بحرف لتسهيل النّطق في الغالب :

أ ــ ء ← و : أكدّ تأكيدا ← وكّد توكيدا (كلاهما مستعمل) .

ء ← ي : أئِمة ← أيِمَّةٌ (وجود الهمزة الأصلية بين همزة مفتحوة وكسرة هو الّذي سهّل القلب) .

ب ــ و ← ي : عُلْوَا ← عُلْيَا ، دُنْوَا ← دُنْيا (يمكن ارجاع القلب هنا إلى التباين : وجود ضمّة بعد الفاء) .

و ← ت : وَقَى = تَقَى (تبدو هذه الصّيغة غريبة ، لكنّها ترجع إلى الإدغام في اتّقى ، ادغام الواو في التّاء ممّا جعل التّاء تبدو كأنّها فاء الفعل : تَقَى) .

ج ـــ ذ ← د : جَذف = جَدَف ، مِجْذَاف = مِجْدَاف، خَذَم = خَدَم ، جَذَرَ = جَدَرَ

د ـــ م ← ن : امتُقِع : انتقِع

وهكذا نرى أنّ العربية القديمة لا تخلو من هذه الأمْثلة الّتي ينجرّ عن القلب فيها أزواج من الكلمات المترادفة ، وقد يرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى اختلاف اللّهجات العربيّة قديما وحديثا (16) .

---

(16) يكثر القلب في اللهجات الحديثة تخفيفا لنطق بعض الكلمات العربية :

ء ← ي · بنّاء ← ، بَنّاْي . مَلآن ← مليَان ، آجُر ← يَاجُورْ

ء ← هـ : ثُؤلول ← ثِهلِول ، يُسْأَلَ ← يَسْهَل

ذ ← د : ذخيرة ← دْخيرَة ، قُنْفُذ ← قَنفود ، جَذَفَ ← خْدِفَ

ر ← ل : شَرَطَ ← شَلَطَ ، دَارِج ← دَالِج ، كَرَفس ← كْلَافْسْ

ل ← ر : قُنْصُل ← قُنْصُر

م ← ن : فاطِمة ← فَاطْنَةْ ، حَمْحَمَ ← حَنْحَنْ

ن ← م : خَنَقَ ← خْمَقْ

هـ ← ح : هِلُوف ← حَلُّوفَ

و ← م : وَسَّخَ ← مَسَّخَ

ونلاحظ بصفة عامة تقارب الحروف التي ينفلب بعضها عن بعض . والعامية مليئة بذلك في معاملة العربي والدخيل على حد سوى.

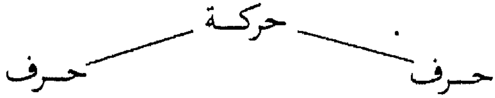
الفصل الخامس

المقطع

المقطع (17) هو الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات غلق جهاز التّصويت (غلقا كاملا أو جزئيا) فهو إذا **أبسط وحدة نطقيّة** .

I ــ خصائص المقطع في العربيّة :

1 ــ يتكوّن المقطع في العربيّة من صوتين على الأقل : حرف وحركة (بِ ، هُ) ومن ثلاثة أصوات على الأكثر : حرفان بينهما حركة تكون قمة المقطع (17 مكرر) لَم ، مَن ، كَي ...) .



2 ــ لا يبدأ المقطع في العربيّة بحركة (لعدم رسم الحركات

(17) لم يذكره النحاة العرب ولم يهتموا به حتى في العروض رغم أهميته .
فهو مفهوم غربي فيما يبدو . على أن هذا قابل للمناقشة اذا ما اعتبرنا «السبب الخفيف» الذي يقابل المقطع الطويل . انظر في ذلك بحث عبد الرحمان الحاج صالح

(17) (مكرر) قمة المقطع قمة إيقاعية لان الايقاع يكون صاعدا في البداية ثم بعد بلوغ القمة مع الحركة ينزل من جديد .

مستقلّة عن الحروف) لذلك لا يبدأ إلّا بحرف واحد (وهو معنى قولهم لا تبدأ العربيّة بساكن) لذلك تلجأ العربيّة عند الحاجة إلى الاتّكاء أو الوصل لاجتناب البدء بحرفين كما هو الشّأن في الصّيغ المزيدة (اِفتعل ، اِنفعل ...) أو في الألفاظ الدخيلة (اِسْطَبل ، أُسْطُول ...).

3 ــ ينتهي المقطع إمّا بحركة قصيرة (لَـ) أو طويلة (لَا ، مَا) أو حرف واحد (لَنْ ، لَمْ) ولا يمكن أن ينتهي بحرفين (أيْ حرف مشدّد ساكن في نفس الوقت مثل شَدّْ الّذي لا يوجد إلّا في الكلام عند الوقوف على السّكون) .

II ــ أنواع المقاطع العربيّة :

يُستنتج ممّا سبق أنّ المقاطع العربيّة نوعان : ما ينتهي بحركة (**منفتح**) وما ينتهي بحرف (**منغلق**) .

1 ــ **المقطع المنفتح** : نوعان

أ ــ **المنفتح القصير** : ما انتهى بحركة قصيرة (كَ تَ بَ)

المنفتح الطويل : ما انتهى بحركة طويلة (فِيهَا)

2 ــ **المقطع المنغلق** : نوعان (وهو يعتبر دائما طويلا) :

أ ــ المنغلق القصير الحركة : هُم ــ كُن ــ سِر ــ أن

ب ــ المنغلق الطويل الحركة : وهو نادر لا يوجد إلّا في ثلاث حالات :

ــ عند الوقف : مُونْ في مُسْلِمُونْ

ـــ في حالات الإدغام عامة : ضَالْ ـــ لٌ
مَارْ ـــ رٌ.
ـــ في صيغة افْعَالّ : احْـ ـــ مَارْ ـــ رَ

الفصل السادس

النبـرة

النّبرة (18) إشباع مقطع من المقاطع وذلك بزيادة ارتفاعه الموسيقي أو مداه أو شدّته . وهي تقع ، حسب ضبط المستشرقين (19) لها ، « على أوّل مقطع طويل من الكلمة ابتداء من آخرها ـــ باستثناء الأخير ـــ فإذا خلت الكلمة من المقاطع الطويلة ، وقعت النّبرة على المقطع الأوّل منها » وقد رسمنا المقطع المُنَبَّر في الأمثلة التّالية أغلظ :

1 ـــ الكلمات ذات المقطع أو المقاطع الطويلة :

كا ـــ تِب ، مُـ ـــ **كا** ـــ تِب ، تَـ ـــ **كا** ـــ تَبا ، كِـ ـــ **تا** ـــ ب ، كِـ ـــ **تا** ـــ بة ، قَـ ـــ **تَلْ** ـــ تُم ، مُسْتعمِـ ـــ **رو** ـــ ن.

2 ـــ الكلمات ذات المقاطع القصيرة :

كَـ ـــ تَبَ ، **كُـ** ـــ تُب ، ضَـ ـــ رب .

(18) لم يدرس النحاة العرب النبرة مطلقا ، فهي مفهوم غربي مثل المقطع ، وهي أساس الايقاع في جل اللغات الغربية ولها في بعضها دور تمييزي (أي قد يختلف معنى الكلمة الواحدة باختلاف مكان النبق) . بينما أساس الايقاع في العربية ، توالي الحركات القصيرة والطويلة وهو «الايقاع الكمي» .

(19) حاول المستشرقون الالمان ضبط النبرة العربية بالاستماع الى قراءة المثقفين المصريين في أوائل القرن السابع عشر .

ملاحظات :

1 ـــ الوقف يغيّر كثيرا من مكان النّبرة لأنّه ينقص مقطعا من مقاطع الكلمة فيغيّر من وزنها ويجعل بذلك هذه القاعدة نسبيّة :

أ ـــ المقطع الطّويل جدّا يحمل النّبيرة ولو كان آخرا : مسد ـــ **مُون**

ب ـــ إذا أنقص الوقفُ مقطعا ، تقدمت النّبرة بمقطع : مَمْ ـــ **لـ** ـــ كَةَ ← **مم** ـــ لكهْ ،

كَتَ ـــ **بَ** ـــ تُهُ ← كَ ـــ **ت** ـ بَتُهْ .

2 ـــ الحروف الزائدة في أول الكلمة لا تغيّر من مكان النّبرة لأنّ الحساب من آخر الكلمة ، لكن الحروف الزائدة في آخر الكلمة تغيّر ـــ فيما نعتقد ـــ مكان النّبرة : فكلّ مقطع زائد على ثلاثة ، يؤخر النّبرة بمقطع لتحتفظ الكلمة بتوازنها الموسيقي :

كُ ـــ تُبٌ . كُ ـــ **تُـ** ـــ بُهُ ، كُتُـ ـــ **بُـ** ـــ هُمَا

ويستنتج من هذا أنّ زيادة مقطع في كلمة ذات مقطعين لا يغيّر النّبَرة الّتي تبقى على الأوّل ، إذ يجب تجاوزَ ثلاثة مقاطعَ ليقع التّأخير كما في المثالَ التّالي :

حَظْ ـــ رٌ ، **حَظْ** ـــ رَكَ ، حَظْ ـــ **رَ** ـــ كَهُ .

3 ـــ إذا تركّبت الكلمة من أربعة مقاطع قصيرة أوّلها

طويل َ، فإنّ النّبرة لا تقع على الأوّل كما تقول هذه القاعدة ولكن على الثّاني: مَمْـلَـ ــ كة ، وإذا تركبت من خمسة ثانيها طويل ، لا تقع النّبيرة عليه ولكن على الثّالث : مُكَا ــ ئَـ ــ بَة . وإذا زدنا مقطعا تأخّرت النّبرة بمقطع : مُكَاتَـ بَـ تُهُ ، مع ملاحظة أنّه إذا تجاوزت المقاطع خمسة ظهر مقطع ثانٍ منبّر بصفة ثانوية : مُتَـ **جا** ــ لِـ ــ **سا** ــ ن ، مُتَ ــ **جَا** ــ لِسَـ ــ **تَا** ــ ن

خاتمــة :

وهكذا يبدو لنا أن المستشرقين أقاموا هذه القاعدة فيما يبدو على الكلمات الأصليّة الخالية من الزوائد ولا سيّما الخلفيّة ، واعتبارا لهذه الملاحظات يمكن تقديم قاعدة أخرى ــ أقمناها على النّطق العربي التّونسي الحالي كما يبدو لنا ــ وهي :

تقع النبرة على المقطع الثالث ابتداء من الآخر أو على الذي يليه إذا كان طويلا

وهذه بعض الأمثلة المتدرجة في عدد المقاطع :

نَحْـ ل ، **جَـ** ــ لَسَ ، **جَا** ــ لس ، **جـ** ــ لَسُوا ، جَـ ــ **لَسْـ** ــ تم ، مَـ ــ **جَا** ــ لِسُ ، جُلَـ ــ **سَا** ــ ءُ ، جَلَـ ــ سَا ــ **تُهُمْ** ...

الباب الثاني

الفعل الثلاثي المجرد

الفعـــل الســالــم

جـدول السالم

الماضـي		المضـــارع						
حركة العين	التّواتر	ض	ف	ك	ض ف ك	ض ف	ض ك	ف ك
فعُل	298	298						
فعَل	2391	802	679	516	15	60	284	35
فعِل	1011	(1)	1005	4				1
الجملة	3700	1100	1684	520	15	60	284	36

التعليق على الجدول

I ـ فعُل

يقابل **فعُل** في المضارع **يفعُل دائما .**

ويرجع ذلك إلى أن فعُل ليس فعلا بأتمّ معنى الكلمة ، وإنّما يدلّ على الاتّصاف بصفة . لذلك فهو قليل العدد نسبيا (1) ، قليل التّصرّف ، يلازم حركة واحدة في المضارع هي حركة عين الماضي ذاتها مثل حسُن ، قبُح ، كرُم . فهو « ضرب قائم في الثلاثي برأسه غير متعدّ البتّة » .
كما يقول ابن جني في الخصائص 376/1 .

(وإذا كانت بعض الأفعال تبدو دالة على الحركة ، في ظاهر الأمر مثل قرُب ، بعُد ... فإنّها في الحقيقة تدلّ على صفة القرب أو البعد النّاتجة عن الحركة ، ولا تدلّ وحدها على « الفعل » ، لذلك يعوّضها في هذه الأحوال أحد مشتقاتها للدّلالة على الفعلية مثل ابتعد ، اقترب ...) .

---

(1) لا شك في أن جل هذه الافعال قياسية أكثر منها مستعملة ، فالقرآن لم يستعمل منها إلا أحد عشر فعلا ، وهي نسبة ضعيفة جدا تدل على قلة أهمية هذا الصنف من الأفعال في الاستعمال (انظر هذه القائمة في شويمي ص 71) .
(انظر هذه القائمة في شويمي ص 71) .
ومما يلاحظ كذلك أن بعض العرب كان يسقط فيه حركة العين (سيبويه 257/2) .

II فعِل (2)

نقدّمه على فعَل لأسباب منهجيّة . فهو متوسّط الأهميّة من حيث الكمّ . ولئن كان هذا الوزن **خاصا بالحالات** بالنّسبة لفعُل الخاص بالصّفات ، فإنّ تفوّقه الكبير على فعُل يرجع إلى أن الحالات متغيّرة ، فهي أكثر حركيّة من الصّفات « الثابتة » لذلك كانت بعض صيغ فعِل لازمة كالصّفات مثل فرِح ، حزِن، بئِس ، والبعض الآخر متعدّية مثل شرِب ، علِم ، ركِب وهذا النوع الثّاني أقرب إلى الفعليّة لأنّه يتضمّن معنى الفعل والحركة والمجهود الجسمي أو العقلي . فالفاعل بالنّسبة لهذه الطّائفة من الأفعال يقوم بالفعل ويتلقى الفعل فتعود عليه نتائجه أو يقوم به لنفسه ولفائدته ، وهو ما يجعل فعِل وسطا بين فعُل وفعَل ، فكان أيضا وسطا من حيث الأهميّة الكميّة .

أمّا حركة عين المضارع فإنّها عادة فتحة : يفعَل . وإذا كنّا نجد بعض الشّواذ من يفعِل أو يفعُل فإنّ مردّ ذلك في الغالب وجود صيغ في الماضي من نفس الفعل . وفي هذه الحالة تكون الحركات كما يلي : (فعُل ـُـ ، فعِل ـَـ ، فعَل ـُـ أو ـِـ) . ولكن جامعي اللغة يسمعون الماضي هنا والمضارع هناك فتختلط عليهم الصّيغ أحيانا دون مراعاة مقابلها ، فيسجلونها كما لو

(2) تشير كتب النحو الى وجود اختلافات لهجية في نطق هذه الصيغة :
ـ منها حذف كسرة العين ،عند بكر وتميم (سيبويه 275/2) .
ـ ومنها كسر الفاء، عند هذيل (سيبويه 408/2) .
ـ وقد يصحب كسر الفاء حذف حركة العين ، وهو ما قد يفسر بقاء صيغ شاذة مثل نِعْمَ ، بِئْسَ . وقد احتفظت القراءات القرآنية بكثير من هذه الخصائص اللهجية (انظر الشويمي ص . 65 ، وهو يقدم بعض المراجع الاجنبية المتعلقة بصيغة فعل (بكسر العين) عامة في اللغات السامية) .

كانت شواذ (أنظر تفصيل ذلك ابن جني ، الخصائص ــ باب في تركب اللّغات : 374/1 ــ 383 ــ السيّوطي ، المزهر 262/1 ــ 265) . ومهما يكن من أمر ، فإنّ ضآلة عدد الشّواذ يجعلها كمّا مهملا ويمكن أن نعتبر **أن فعِلَ يقابله دائما يفعَل .**

ملاحظــة :

يذكر سيبويه في الكتاب (256/2) أنّ جميع العرب ــ باستثناء أهل الحجاز ــ كانوا **يكسرون حرف المضارعة** إذا كان الماضي فَعِل « وذلك قولهم : أنت تِعلَم وأنا إِعلَم وهي تِعلَم ونحن نِعلَم ... وإنّما كسروا هذه الأوائل لأنّهم أرادوا أن تكون أوائلها كثواني فعِل ، كما ألزموا الفتح ما كان ثانيه مفتوحا في فعَل ... ولا يسكر في هذا الباب شيء كان ثانيه مفتوحا نحو ضرَب وذهَب واشباههما » .

وهذه الملاحظة الهامّة ــ الّتي نجد ما يدلّ عليها في القراءات القرآنية إلى اليوم ــ تبرز بوضوح ميل العربيّة إلى المقابلات الحركيّة وتمييز الصّيغ بعضها عن بعض فتختصّ بذلك كلّ صيغة ماضية بصيغة واحدة في المضارع إذا خشي الالتباس . وهذا الالتباس لا يوجد بالفعل إلّا في المضارع المفتوح العين ، لذلك خصّوا مضارع فعَل بفتح حرف المضارعة وميّزوا عنه مضارع فعِل بكسر حرف المضارعة .

ولا شكّ أنّ هذه الظاهرة هي الّتي تفسّر بقاء نطق شاذ في

إخال ، وإن اعتبر أفصح . فهذه الظاهرة ، حسب ما يستنتج من كلام سيبويه ، تشمل من حروف المضارعة الألف والنّون والتّاء ، وليست خاصة بالمتكلّم والمخاطب كما ظنّ الشويمي (ص 65) إذ هي تشمل أيضا الغائبة لأنّ حرف المضارعة يكون أيضاء تاء . وإذا كانت هذه الظّاهرة لا تشمل الياء ــ إذ يشترك جميع العرب مع الحجازيين في نصب ياء المضارعة من فعِل ــ فلأنّه ليس آثقل من ياء مكسورة ، لثقل التّماثل كما أسلفنا في الفصل الثّالث من الباب الأوّل . وهذه الظاهرة هي الّتي تسمّى **التلتلة** (انظر في ذلك الراجحي ص 114) .

III ــ فعَل :

1 ــ التّحليل :

فعَل : أكثر الأفعال عددا لأنّه **الفعل الحقيقي** الّذي يدلّ غالبا على العمل والحركة و « الفعل » اطلاقا ، لذلك فهو أكثر تصرّفا إذ تقابله ثلاث صيغ في المضارع . والمشكل في هذه الصّيغ هو أنّها سماعية لا تخضع مبدئيا لقواعد مضبوطة . ونظرا لكثرة الأفعال فإنّ الذّاكرة لا تستطيع أن تحفظ إلّا ما كثر استعماله منها . والاستعمال نفسه كثيرا ما يسمح بحركتين في نفس الوقت وخاصة الضمّة والكسرة وهو ما يجعل مستعمل العربيّة محتاجا دوما إلى الاستنجاد بالمعاجم للتثبّت من حركة العين نظرا لانعدام شكل النّصوص عادة ، ولا يخفى ما في ذلك

من مجهود متجدّد ووقت ضائع في جزئيات كثيرا مالا تكون لها قيمة خاصّة . وقد شغلت هذه المسألة بال اللّغويين العَرب منذ نشأة العلوم اللّغوية إذ نجد لها صدى في كتاب سيبويه وعند جميع من تلاه مَن النّحاة ولا سيّما ابن جني في كثير من مواطن « الخصائص » وقد لخّص السّيوطي هذه المسألة في « المزهر » 38/2 ــ 40 . فلنقارن أرقام هذا الجدول بالملاحظات الّتي نجدها في هذا المجال عند النّحاة العرب لنرى هل يوجد بينها وبين الإحصاء توافق عسى أن نخرج من كل ذلك ببعض النّتائج .

أ ــ نبدأ أوّلا بالحالات الثّلاث الأولى وهي الّتي تكون فيها حركة عين المضارع منفردة : نلاحظ أنّ التّرتيب نازل : الضمّة فالفتحة فالكسرة .

وإذا حلّلنا عددا كافيا من الأفعال تبيّن لنا أنّ **الضمّ والكسر مطلقان** بينما **الفتح مقيّد** بسبب صوتي متّصل بطبيعة الحروف المكوّنة للفعل . ومن الطّبيعي أن الحروف الهامّة هنا هي المتّصلة بحركة العين مباشرة ، وهي العين ، لأنّها تسبق الحركة ، واللّام لأنّها تتبع الحركة . **فإذا كانت عين الفعل أو لامه حرفا حلقيا كانت حركة عين المضارع فتحة في الغالب** ، والحروف الحلقيّة هنا ، تدخل فيها أيضا اللّهوية ولا سيّما الخاء والغين (3) وقد شعر النّحاة العرب بهذا منذ القدم ، انظر في ذلك سيبويه 252/2 « هذا باب ما يكون يفعَل من فعَل فيه مفتوحا ،

(3) لا تدخل في عدادها القاف لان نطقها الحالي الذي يبدو كالحلقي مخالف للنطق القديم (أنظر التعليق رقم 5 بالباب الاول) .

وذلك إذا كانت الهمزة أو الهاء أو العين أو الحاء أو الغين أو الخاء لاما أو عينا ... » .

وقد حاول سيبويه تعليل هذه الظاهرة صوتيا فقال في الكتاب 252/2 « وإنّما فتحوا هذه الحروف لأنّها سفلت في الحلق فكرهوا أن يتناولوا حركة مَا قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف ، فجعلوا حركتها من الحرف الّذي في حيّزها وهو الألف وإنّما الحركات من الألف والواو والياء » . وواضح أنّ خلطه بين الهمزة والألف ، وما ينتج عنه من اعتبار الألف حرفا جعله يقع في التّكلّف والغموض. ويمكن تفسير هذه الظّاهرة بالعلاقة بين جرس الَفتحة ومخرج حروف الحلق : فنطق حروف الحلق يصحبه انفتاح في الفم يسهل عمليّة انقباض الحلق ، والحركة الوحيدة الّتي تتّصف بالانفتاح هي الفتحة ، ومن هذه الصّفة أخذت اسمها .

وإذا ما اعتبرنا أهميّة الحروف الحلقيّة ، إذ تمثّل تقريبا ربع الحروف العربيّة ، فإنّه من الطّبيعي أن نجد ربع الأفعال العربيّة متضمنّة لحرف حلقي . وبالفعل ، فإنّ الرّقم 679 لا يتجاوز هذه النّسبة إلّا قليلا بالنّسبة لعدد فعَل .

إلّا أنّ اللّغة لم تَخْلُ في هذا من الشّواذّ ، كالضمّ في يقعُد ويدخُل والكسر في يرجِع ، ولكن هذه الشّواذ لا تنقص من قيمة هذه النّزعة (4) .

(4) رغم أن « القواعد » لا تخلو من الشواذ أيضا ، فاننا نفضل استعمال لفظة **نزعة**، لما فيها من اقتصار على الوصف والملاحظة المجردة ، على لفظة **قاعدة** ، لما فيها من ميل الى التقنين والتعميم المغلب أحيانا للقياس على الاستعمال .

ـــ أمّا الحركتان الأخريان ، فإن عدم تقيّدهما بسبب صوتي جعل النّحاة يقفون ازاءهما حائرين . ولعلّ أحسن ما يجسّم هذه الحيرة ، ما رواه كثير من اللّغويين عن أبي زيد الأنصاري أنّه قال : « طفت في عليا قيس وتميم مدّة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم لأعرف ما كان فيه بالضمّ أولى وما كان منه بالكسر أولى ، فلم أجد لذلك قياسًا ، وإنَّما يتكلّم به كلّ امرىء منهم على ما يستحسن ويستخفّ لا على غير ذلك» (السّيوطي ، المزهر 207/1) .

وقد يبدو من الغريب أنّ بعض كبار النّحاة كالفراء وابن جنّي كانوا يفضّلون الكسر بدون مبرّر ظاهر (المزهر 39/2) ولعلّ ذلك يرجع إلى أنّهم اعتبروا يفعُل خاصا بفعُل ففضّلوا الكسر للتّمييز (مع ملاحظة أنّ موقف ابن جنّي في الحقيقة أدق إذ حصر ذلك في المتعدّى فقال : «وأنا أرى أن يفعُل فيما ماضيه فعَل في غير المتعدي أقيس من يفعِل ، فضرَب يضرِب إذا أقيس من قتَل يقتُل ، وقعَد يقعُد أقيس من جلَس يَجْلِس ، وذلك أن يفعُل إنّما هي في الأصل لما لا يتعدى » الخصائص 379/1 .

إلّا أنّ هذا يتنافى والواقع اللّغوي إذ نرى أنّ الضمّ يفوق الكسر : 516/802 والاستعمال القرآني يدعّم ذلك أيضا : 88/102 . ولا شكّ أنّ المتعدّي من هذه الأفعال يفوق اللّازم ، وهو ما يجعلنا نشكّ في قيمة رأي ابن جني في هذه المسألة) .

ونجد في المزهر 38/2 إشارة إلى اختلافات بين النحاة في

هذه المسألة ومحاولة للتّمييز بين الصّيغتين حسب المعنى ، وهو أمر مشكوك فيه ما لم يدعّم بإحصاء دقيق جدّا .

ولعلّ مردّ تفوق الضمّ على الكسر أنّ للضّمة مخرجين ، فهي خلفية ، ولكنّها أيضا « أمامية » من جهة استدارة الشّفتين عند النّطق بها فتكون بذلك مناسبة لجلّ الحروف ، بينما الكسرة الأماميّة قد لا تلائم إلا الحروف المجاورة لها . وإلى جانب هذا يوجد تعليل التّقارب الحركي الّذي سنقدّمه بعد هذا في قسم النّتائج .

ب ـــ أمّا الحالات الأربع الباقية وهي حالات الاشتراك الحركي فإنّها تمثّل نتيجة طبيعيّة لما أسلفنا :

ـــ فأضعف نسبة نجدها في اشتراك الحالات الثّلاث (15) . وهو أمر طبيعي ، لأنّ تعدّد الحالات ليس إلّا شذوذا ، كثيرا ما يرجع إلى اختلاف اللّهجات .

وتليها في القلّة حالة اشتراك الفتحة والكسرة . ويرجع ضعف هذه الحالة إلى تقيّد الفتحة بالحروف الحلقيّة ، فوجود الكسرة إلى جانبها ليس إلّا شذوذا أيضا ، لذلك كان قليلا (35) .

لكنّ اشتراك الفتحة والضّمّة أوفر (60) ونسبة تفوّق هذه الحالة على السّابقة تعادل تقريبا نسبة تفوق الضم على الكسر إذا انفردا، وهو ما يجعل علاقات هذه النّسب طبيعيّة ، أمّا الحالة الأهمّ منها جميعا فهي اشتراك الضمة والكسرة (284) :

وضخامة هذا الرّقم تدلّ على تردّد العربيّة في الحالات المطلقة

بين الضمّة والكسرة لعدم وجُود عامل اختياري دقيق ، فكأن الأمر موكول إلى ذوق المتكلّم وإحساسه الذّاتي بتجانس الأصوات . ولذلك كانت الفوضَى كثيرة في هذه الحالة . وقد شعر القدماء أيضا بذلك ، فهذا السّيوطي ينقل عن ابن درستويه في شرح كتاب الفصيح لثعلب قوله عن الضمّ والكسر : « وليس ، احدهما أولى به من الآخر ولا فيه عند العرب إلّا الاستحسان والاستخفاف .. فهذا يدلّ على جواز الوجهين فيهما وأنّهما شيء واحد ، لأنّ الضمّة أخت الكسرة في الثّقل ، كما أنّ الواو نظيرة الياء في الثّقل والإعلال » (المزهر 207/1) . ولئن كانت لفظة « الثّقل» هنا غير دقيقة ، وإن أمكن اليوم تبريرها علميا ، فإنّها ولا شكّ استعملت بالنّسبة للفتحة ثمّ إنّ ما تشترك فيه الضمّة والكسرة بالنّسبة للفتحة هو الانغلاق ، ولعلّ هذه الصّفة المشتركة توضّح أكثر معنى تشاركهما في الثّقل الذي يشير إليه.

وإنّ من المفيد أن نقارن هذه الأفعال بما آلت إليه في اللّهجاتَ الحديثة من حيث حركة العين فقد يساعد ذلك على تبيّن اتّجاه تطوّر العربيّة في هذا المجال (5). وإزاء هذا الإطلاق في هذه الأفعال ، فإنّ الموقف الطّبيعي هو ولا شكّ موقف أبي حيان الّذي قال : « وَالّذي نختار : ان سمع وقف عند السّماع ، وإن لم يُسمع فاشكل جاز يفعُل ويفعِل » (المزهر 39/2) وهو

(5) انظر في ذلك بحثنا :

Esquisse d'une étude comparative des schèmes des verbes en arabe classique et en arabe tunisien, **Cahiers de Tunisie** Tome XXII/1974, n° 87 —88 p. 167 — 176 .

رأي جلّ اللّغويين العرب القدامى . بل إنّنا قد نذهب إلى ما ذهب إليه ابن عصفور ــ وكثيرون غيره ــ حين قال : «يجوز الامران سمعا أو لم يسمعا » (المزهر 39/2) (6). .

2 ــ النّتائــج :

ونستنتج من كامل الجدول أنّ العربيّة تميل إلى إبدال حركة عين الفعل الماضي بحركة **مجاورة** لها في المضارع . لذلك أصبحت كسرة فعِل فتحة في كلّ الحالات تقريبا . وأصبحت فتحة فعَل ضمّة أو كسرة في الحالات العاديّة المطلقة ، إلّا أنّ حالات الضمّ أكثر لأنّ مخرج الضمّة أقرب إلى مخرج الفتحة منَ الكسرة ، ولم تبق الفتحة فتحة في المضارع إلّا بتأثير حروف الحلق كما رأينا . وإنّ تقيّد هذه الظاهرة يجعلها ضَربا من الشّذوذ رغم كثرة الأفعال فيها . (أما فعُل فلا تتغيّر حركته في المضارع لأنّه لا يدلّ على قيام الفاعل بالفعل وإنّما يدلّ على الاتّصاف . فالضمّة تميّزه عن بقية الأفعال وتجعله ضعيفَ التّصرف ثقيله . ولعلّ هذا ما يفسّر ميل بعض العرب إلى نطقه فَعْلَ باسقاط ضمّة العين (سيبويه 257/2) .

وبذلك نرى أنّ العربيّة تنزع إلى تغيير الحركات لخلق نوع من التّقابل والانسجام وهي ظاهرة نلاحظها بكثرة في الصّرف العربي

---

(6) فهذه الارقام تدل أن من المغالاة والتعصب الاعتماد على الذاكرة والمعاجم في هذه الحالة بينما كان القدامى أكثر تسامحا رغم انهم أكثر حفظا. وهكذا تزول صعوبة كبرى من صعوبات اللغة العربية الراجعة الى السماع وانعدام القواعد المضبوطة ان نظر الى هذه المسألة بمرونة .

وهي جديرة بأن تدرس بامعان وشمول .

وكثيرا ما تستعمل العربيّة هذا التّنويع الحركي في نفس الفعل لغايات تمييزيّة وإحداث فروق معنويّة متفاوتة الأهميّة مثل نفَر ← ينفُر = تجنّب الشّيء أو كرهه ، وينفِر = نزل مع النّاس من عرفات .

لكنّ هذه الطّاقة التّمييزيّة الهامة ، لا يمكن للّغة أن تسرف في استغلالها لاعتمادهَا الإفراط في الدقّة وهو ما يستلزم مجهودا عظيما في مستوى الذّاكرة ، لذلك كانت جلّ الأفعال المزدوجة الحركة في المضارِع خَالية من التّمييز المعنوي مثل شتَم ـُـ . ولذلك نلاحظ أنّ العربية تطوّرت نحو إلغاء هذه الفويرقات في مستوى الاستعمال بحكم قانون الاقتصاد اللّغوي . إلّا أنّ هذا التّمييز بقي حيّا في ما كان قائما على مقابلَة تامة بينَ الماضي والمضارع مثل :

هوَى يهوِي = سقط / هوِي يهوَى = أحبّ

روَى يروِي = حكى / روِيَ يروَى : أطفأ العطش .

وكثيرا ما تستغل اللّغة هذه الخاصية لتعويض المزيد الذّي يعدّي اللّازم أو يضاعف تعدية المتعدّي مثل :

صلِي يصلَى : احترق / صلَى يصلِي = أحرق .

لكنّ دقة هذا التّمييز أيضا ، تجعل الاستعمال لا يحترمه دائما ويفضّل عليه المقابلة بين المجرّد والمزيد .

خاتمة :

وهكذا نرى في الختام أنّ هذه الصّعوبة الكبرى في اللّغة العربيّة وهي معرفة حركة عين الفعل في الماضي والمضارع خاصّة تزول تماما تقريبا ، أو على الأقل لا تبقى عقبة كأداء تفل العزائم كما تبدو لأوّل وهلة ، إذا راعينا مختلف العوامل السّابقة ، وأهملنا الشّذوذ ومواطن الاختلاف بين اللّهجات والنّحاة واهتممنا بما يلي :

1 ـــ في الماضي :

فعُل = للاتّصاف بصفة (قارة في الغالب) .

فعَل = للقيام بالفعل والعمل إطلاقا ويكون في الغالب إراديا متعديّا .

فعِل = للتّعبير عن حالة (وقتيّة في الغالب) ، أو فعل يقع في مستوى الحواس (طعِم ، سمِع) أو الذّهن (حسِب ، فهِم ، علِم) ، أو الجسم (ركِب ، شرِب) ، أو العواطف (غضِب ، فرِح ، حزِن) وكثيرا ما يكون موقف الفاعل فيها سلبيا ، يتلقّى الفعل بدون إرادة (تبع ، خسِر ، ربح ، مرِض) .

فالتّمييز بين هذه الصّيغ الثّلاث في الماضي يحصل إذا بفضل المعنى .

2 ـــ في المضارع :

يفعُل = مضارع فعُل إن دلّ على صفة وفعَل إن دلّ على فعِل .

يفعَل = مضارع فعِل إن دلّ على حالة وفعَل إن كان فعلا عينه أو لامه حرف حلقي .

يفعِل = مضارع فعَل فقط .

فالتّمييز بين الصّيغ الثّلاث في المضارع يحصل باعتماد معنى الماضي عامّة وطبيعة الأصوات في فعَل خاصّة .

جدول المضاعف

الماضي		المضارع						
الصّيغة	التّواتر	ض	ف	ك	ض ف ك	ض ف	ض ك	ف ك
1. ف ـّ	403	212	28	61	10	20	60	12
2. ف يّ	1		1					
3. ء ـّ	16	8		3	1		4	
4. و ـّ	4	3	1					
5. ي ـّ	3		3					
الجملة	427	243	33	64	11	20	64	12

التّعليق على الجدول

1 ـــ تمهيد :

الفعل المضاعف هو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، ويغلب في هذه الحالة سقوط حركة العين لأنّ النّبرة الّتي تقع على المقطع الأوّل من الفعل تضعف عادة من مدَى حركَة العين. وتتفق اللّهجات العربيّة القديمة في إسقاط هذه الحركة عند تماثل العين واَللّام (وقد رأينا في الفصل السّابق أنّ بعض العرب يسقط هذه الحَركة أحيانا حتّى في الفعل السّالم انظر التعليق 2). وترجع ظاهرة إسقاط حركة العين في المضاعف ، بالاضافة إلى تأثيرالنبرة ،إلى ثقل تتابع مقطعين قصيرين متماثلين (شَدَدَ : دَ ـــ دَ) لذلك لم تحتفظ العربيّة بحركة العين رغم التضعيف إلّا في أفعال قليلة على وزن فعُل لتمييزها عن البقيّة لأنّ فعُل خاص دائما بالصّفات كما رأينا ومنها لبُب ، شرُر ، حَبُب ، رمُم (انظر المزهر 37/2) وقد أدمجناها في الإحصاء ولم نميّزها لضعف أهمّيتها ولأنّها تعامل نفس المعاملة في المضارع (يَلُبّ) . وينتج عن إسقاط العين أنّ العين الّتي كانت بداية المقطع الثّاني ، وهو منفتح قصير ، تصبح نهاية مَقطع منغلق ، ويصبح الفعل مركّبا من مقطعين فقط ، الأوّل منغلق والثّاني منفتح قصير (شَدْ ـــ دَ) ولا يخفي ما في ذلك من اقتصاد في المجهود النّطقي وخفّة في الصّيغة الحاصلة.

ـــ ويعتبر النّحاة العرب أنّ سقوط حركة العين ينتج عنه إدغام العين في اللّام ويدلّ هذا على أن مفهوم الإدغام عند العرب أوسع منه عند علماء الأصوات الغربيين إذ هو يشمل أيضا التّضعيف أي النّطق بحرفين متماثلين متتاليين (لا تفصلهما حركة) ، (انظر الفصل الرّابع من الباب الأوّل) .

2 ـــ حركة العين في الماضي :

لم نميّز الافعال المضاعفة في الماضي واعتبرناها ، جميعا على وزن فعَل ـــ باستثناء فعُل كما قدّمنا ـــ وذلك لغاية منهجيّة ترجع إلى الأسباب التّالية :

أ ـــ غلبةَ ما كان أصلهُ فعَل المتعدّي غلبة مطلقة .

ب ـــ عدم ظهور حركة العين الأصليّة حتّى في الحالات الّتي يمكن أن تظهر فيها ، أي في الماضي المسند إلى ضمائر المتكلّم والمخاطب والغائبات ، فتعامل جميع الأفعال كما لو كانت على وزن فعَل (فلا فرق بين شدّ المتعدّي وفرّ اللّازم إذ يعطيان شدَدت وفرَرت ...) فسقوط حركة العين في المضاعف يؤدّي إلى إهمال نوعها ويجعل تمييز النّحاة بين شدَد وفرِرَ تمييزا قياسيا نظريا لا يعتمد الواقع اللّغوي الظّاهر والاستعمال اللّغوي الشّائع (7) .

(7) كان بعض العرب يميزون قديما فعل (بفتح العين) من فعل (بكسر العين) في المضاعف ، فيقولون في ضل ضللت (بكسر اللام) . وهي لغة « تميم » (المزهر 37/2) . لكن العربية لم تغلب هذا الضرب من التمييز في الماضي اقتصارا على التمييز في المضارع : ظل يظل (بالفتح) / ضل يضل (بالكسر) الا أن آثارا من ذلك بقيت في بعض الصيغ : وددت (بالكسر) اشهر وأكثر استعمالا من وددت (بالفتح) قديما وحديثا . مع ملاحظة أن ذلك لا يوجد إلا في المضاعف المثال .

ج ـــ وممّا سهّل هذا الخلط في الماضي أن التّمييز يبقى بصفة تعويضيّة في المضارع . فما كان متعدّيا يقابله يفعُل وما كان لازما يقابله يفعِل بصفة عامة (المزهر 37/2 + 94) .

3 ـــ نتائج الإحصاء :

أ ـــ أهمّ نسبة من الأفعال المضاعفة من « الصّحيح » (403 + 16) بينما المعتل يبدو لا قيمة له (1 + 4 +3) إذ يمثّل أقل من اثنين في المئة . والنّسبة العامّة لا تخلو من الأهميّة إذا قارنّا المضاعف بالسّالم إذ يتجاوز العشر .

ب ـــ أهمّ نسبة منه يقابلها في المضارع يفعُل (212) **وهي أفعال في الغالب متعديّة** عدا شواذ قليلة مثل حبّ يحِبّ . أمّا أغلب الحالات المزدوجة فتشترك فيها الضمّة والكسرة (60) مثل : هرّ ، شذّ ، علّ ...

ـــ ويلي الضّمَّ في الأهميّة ، الكسرُ (61) . **وهذه الافعال في الغالب لازمة** عدا شواذ قليلة مثل (مرّ يمُرّ ، كرّ يكُرّ ، هبّ يهُبّ ...) .

ـــ وأضعف نسبة للفتح (28) ويرجع ذلك إلى أنّ الفتح يتقيّد عادة بالحروف الحلقيّة ، ويفترض ذلك في الأصل وجود حرف حلقي عينا ولاما وهو مالا يخلو من ثقل يفسّر قلّة العدد .

ونظرا للتّضعيف فقد تؤثّر الفاء في فتح عين المضارع إذا كانت حلقية مثل عضّ يعَضّ .

ـــ أمّا بقيّة الحالات المشتركة فهي أوّلا قليلة ، ثانيا تدلّ على أنّ وجود الأفعال الشّاذة يرجع إلى غموض الصّيغة في الماضي لعدم ظهور حركة العين .

4 ـــ التّغييرات الطّارئة على المضاعف :

إذا كانت حركة العين في الماضي تسقط في الأفعال المضاعفة فإنّها في المضارع لا تسقط وانّما تتبادل مكانها مع العين فتتقدّمها وتصبح بذلك حركة الفاء .

شدّ ← يشُدّ (يشدُد ← يشُدْد = يشُدّ)
ملّ ← يمَلّ (يملَل ← يمَلْل = يمَلّ)
فرّ ← يفِرّ (يفرِر ← يفِرْر = يفِرّ)

فلا سقوط ولا إدغام . وإنّما توجد فقط عمليّة **تبادل** بين العين وحركتها ، تكون واضحة لدينا إذا تذكّرنا دائما أنّ الحركة بعد الحرف وليست فوقه أو تحته .

وترجع عمليّة التّبادل هذه إلى طبيعة هيكل الصّيغة المقطعي من ناحية ، وإلى تأثير النّبر من ناحية أخرى : فصيغة المضارع القياسيّة في مثل يشدُد ، تتضمّن بعد المقطع الأوّل المنغلق ، مقطعين منفتحين قصيرين متماثلين وفي ذلك ثقل يرجع إلى تماثل الحرفين (العين واللّام) . ولمّا كانت النّبرة تقع على المقطع الأوّل في مثل هذه الصّيغة ، فإنّ حركة المقطع الثّاني تضعف (أمّا حركة المقطع الأخير فلا قيمة لها هنا لأنّها متغيّرة إذ هي حركة إعراب) . وهذا الضّعف لا ينتج عنه سقوطها ـــ إذ يتتابع

ساكنان عند ذلك ــ وإنّما تتقدّم لتتدعّم بالنّبرة . وينتج عن تقدمها تغيير في هيكل الصّيغة المقطعي إذ يصبح المقطع المنغلق في الوسط : (يَـ ــ شُد ــ د) وهو هيكل أكثر انسجاما من الأوّل لأنّه هرمي الشّكل متوازن الأطراف . وينتج عن تغيير نظام المقاطع بالطّبع تغيير في مكان النّبرة إذ تقع على المقطع الثّاني الطّويل ، أي أنّ الضمّة هي الّتي تصبح **القمة المقطعية** ، وهي تحتلّ وسط الصيغة ولذلك كانت الصّيغة الحاصلة أكثر انسجاما واستقرارا من حيث الأصوات والمقاطع والنّبر . وهذه العمليّة لا تكون ممكنة مبدئيا إلّا إذا تحرّك الحرفان ، العين واللّام ؛ أمّا إذا كان الثّاني ساكنا ، فلا يمكن التّبادل لكي لا يلتقي ساكنان (شَدَدنَ يَشدُدنَ ، مَلَلنَ يَملَلنَ ، فَرَرنَ يَفرِرن ...) .

ملاحظة أولى :

لم يشذ عن هذا المبدأ ــ مبدأ امتناع التّغير إذا سكنت اللّام ــ إلّا صيغة المضارع المجزوم :

فالصّيغة القياسيّة هي لم يَشدُد ولكن الصّيغة المستعملة أكثر هي لم يَشُدّ قياسا على المضارع المنصوب (فقد زيدت الفتحة حتّى يمكن القيام بعملية التّبادل ، وحتّى لا يكون الحرف المضاعف الأخير ساكنا لأنّ في ذلك تتابع ساكنين) ــ ومن الطبيعي أن يقاس المضارع المجزوم ــ المتفرّع عن المرفوع ــ على المضارع المنصوب لأنّه أيضا فرعي ، شبيه به في كثير من الصّيغ ولا سيّما مع ضمائر المثنّى والجمع (فحذف النّون فيها

علامة نصب وجزم في نفس الوقت) .

وقد نتج عن ذلك في الآمر صيغتان مستعملتان ، صيغة أصليّة : اُشدُد وصيغة فرعيّة : شُدّ . مع ملاحظة أنّ الصّيغة الفرعيّة أكثر انتشارا واستعمالا لأنّها أخف (8) .

(وممّا يلاحظ أيضا في الآمر ، أنّ بعض العرب كان يقول رُدُّ ، عَضَّ ، فِرِّ ... وفي ذلك يقول سيبويه 159/2 « منهم من يحرّك الآخر كتحريك ما قبله .. فإن جاءت الهاء والألف فتحوا أبداً » أي يقال رُدُّ ، رُدّا ، رُدَّهَا ... ويعلّل « الخليل » ذلك بخفاء الهاء ، بينما يرجع الفتح إلى حلقية الهاء . أمّا الظّاهرة في مجموعها فهي ظاهرة **تقريب** ، لكنّ الملاحظ أنّ العربيّة لم تحتفظ بهذا النّطق الشّاذ لأنّه قد يؤدّي إلى الالتباس ، ثمّ إنّه يخرج بعض الصّيغ عن النّظام الصّرفي العربي العام) .

ملاحظة ثانية :

يقول سيبويه 400/2 « واعلم أنّ لغة للعرب **مطّردة** تجري فيها فَعِل من رَدَدْت مجرى فُعِل من قُلْت وذلك قولهم قد رِدّ وهِدّ ...

(8) يبدو أن الصيغة الاصلية « حجازية » وان الصيغة الفرعية « تميمية » كما يظهر من قول سيبويه 158/2 : « فإذا كان حرف من هذه الحروف تسكن فيه لام الفعل فان أهل الحجاز **يضاعفون** لانهم أسكنوا الآخر فلم يكن بد من تحريك الذي قبله لانه لا يلتقي ساكنان وذلك قولك أرْدُد وآجترِر ... » وقوله 158/2 ـــ 159 :
« وأما بنو تميم **فيدغمون** المجزوم كما أدغموا اذا كان الحرفان متحركين» . فالتضعيف في اصطلاح سيبويه اذا عكس الادغام ونلاحظ أن النطق الحجازي في هذه الحالة ليس الطاغي كما يظن عادة .

لما أسكنوا العين ألقوا حركتها على الفاء كما فَعِل ذلك في جِئت وبِعْت .. واعلم أنّ رُدّ هو الأجود الأكثر لا يغيّر الإدغامُ المتحركَ » .

وهذه الملاحظة هامّة جدا رغم الخلل الظاهر في مقارنة سيبويه المضاعف بالأجوف هنا :

فهذا النّطق « المطّرِد » في الماضي المجهول يقوم على مبدأين :

1 ــ تغليب حركة العين الّتي هي أهمّ عادة . وبما أنّها تسقط في المضاعف ، فإنّها تأخذ مكان حركة الفاء .

2 ــ اجتناب الالتباس الموجود في صيغة رُدّ (الماضي المجهول) الحجازيّة المتغلّبة ، بصيغة رُدّ (الأمر) ، بينما رِدّ لا تلتبس بشيء لأنّه لا توجد صيغة المجهول من اللّازم فيبقى الأمرُ وحده في مثل فِرّ . وهكذا نرى أنّ النّطق الحجازي تغلّب رغم شذوذه ، بينما النطق المتماشي أكثَر مع النّظام الصّرفي العَربي أهمل تماما بتأثير النّحاة وتفضيل نطق الحجاز . لكن ــ رُدّ ــ يبرّرها أيضا سقوط كسرة العين ونبر الضمّة . كما يبرّرها ــ في النظام الحجازي ــ انعدام الالتباس اذ أنّ الحجازيين يضاعفون في الامر (أنظر الحاشية السابقة رقم 8) . لكن الالتباس قد بقي في النظام الحاصل المستعمل ، لأنه أخذ عن الحجازيين الماضي المجهول وعن غيرهم الامر ، كما يظهر في الجدول التالي :

	الأمــر	الماضي المجهول
الحجاز	اُرْدُد	رُدَّ
النطق المطرد قديما	رُدَّ	رِدَّ
النطق الحاصل الحالي	رُدَّ (اُرْدُد)	رُدَّ

الفصل الثالث

المهموز

I. – المهموز الفاء

جدول المهموز الفاء

الماضي			المضارع						
الصّيغة	حركة ع	التّواتر	ض	ف	ك	ض ف ك	ض ف	ض ك	ف ك
1. ء ع ل	عُ	11	11						
	عَ	67	13	2	30	2		20	
	عِ	43		42	1				
2. ء ـّ		16	8		3	1		4	
3. ء و ل	عَ	9	9						
	عِ	2		2					
4. ء ي ل	عَ	4			4				
	عِ	2		2					
5. ء ع ء	عَ	1		1					
6. ء ع و	عَ	8	8						
7. ء ع ي	عَ	7			6				1
	عِ	7		7					
8. ء و ي	عَ	1			1				
الجملة		178	49	56	45	3		24	1

التّعليق على الجدول

I ـــ توزع الأفعال في الجدول :

1 ـــ في الماضي :

أ ـــ نَجدُ 178 فعلا مهموز الفاء . الثلثان من الصّنف الأوّل أي الّذي ليس فيه علّة أخرى (9) غير الهمزة في الفاء . والبقيّة موزّعَة على الأصناف الأخرى وهي قليلة لثقل التقاء همزة مع علّة أخرى .

ب ـ أهم نسبة من هذا الصنف على وزن فعَل (67) تماما كما هو الشأن بالنسبة للفعل السالم للإسباب ذاتها . ويليه في الأهمية فعِل (43) .

2 ـــ في المضارع :

أ ـــ يعطي فعَل الحركات الثّلاث في المضارع : ونلاحظ أنّ أكبر نسبة هي للكسرة : يفعِل (30) وتليها الضّمة (13) مع نسبة هامّة مشتركة بينهما (20) . (ويرجع هذا فيما يبدو لنا إلى الهمزة ، إذ هي أقصى الحروف والضمّة أقصى الحركات فتميل اللّغة إلى نوع من التّباين الصّوتي لاحداث توازن بين مخارج الحروف و « مخارج » الحركات) .

---

(9) يعتبر النحاة العرب منذ الخليل وسيبويه أن الهمز ضرب من الاعلال . ويرجع ذلك من ناحية الى خلطهم بين الهمزة والالف . والالف عندهم حرف علة ومن ناحية أخرى الى ما لاحظوه من كثرة التغييرات الطارئة عليها وهي شبيهة بالتغييرات الطارئة على حروف العلة ولا سيما الواو والياء ، مثل الحذف والادغام والقلب الخ .. لذلك ليس من الاسراف أن نعتبر الهمز ضربا من الاعلال لما له من أثر في تغيير الابنية الصرفية عموما .

أمّا الفتحة فتكاد تكون معدومة في المضارع . ويرجع ذلك طبعا إلى قلّة الأفعال المهموزة الفاء ، المتضمّنة في نفس الوقت حرفا حلقياً في العين أو اللاّم لثقل التقاء حرفين من حروف الحلق في صيغة ثلاثية . ويظهر أثر ذلك في الصّنف الثّاني من الأفعال (ء ـَـ) إذ ينعدم « يفعَل » تماما .

ب ـــ أمّا بقية الحالات فإنّ ما يغلب عليها هو ظاهرة الإعلال . والإعلال مع الهمز كَالعلّتين . وهو ما يفسّر قلّتها وسيأتي تحليلها مع الأفعال المعتلّة .

II ـــ أهمّ التّغييرات الصّوتيّة النّاتجة عن الهمز :

1 ـــ يعامل المهموز الفاء عادة معاملة السّالم لأنّ الهمزة لا تطرأ عليها تغييرات إذا كانت أوّل الكلمة . أمّا في المضارع فإنّها تصبح في الوسط (يأكل) والعربيّة تستثقل نطق الهمزة ساكنة إذ تكون في هذه الحالة نهاية مقطع منغلق (يأ) فتخفّفها وذلك بإدغامها في الحركة السّابقة لها فتطيلها ويصبح المقطَع المنغلق بذلك مقطعا منفتحا طويلا أسهل نطقا (10) (يَاكُل).

(10) مما تركه لنا النحاة العرب من ملاحظات متعلقة باختلاف اللهجات في نطق الهمزة ؛ نستنتج أن أكثر القبائل بداوة كانت تحقق الهمزة مثل « تميم » وان الحضر في الحجاز مثلا ، كاهل مكة والمدينة كانوا يخففون الهمزة . ونجد أثر ذلك بوضوح في اللغة العربية وخاصة في القراءات القرآنية . وهذا التخفيف ولا سيما بعد الفتحة هو الذي جعلهم كذلك يخلطون الهمزة بالألف وأحيانا بالواو والياء ، وهو سر اختلاف رسم الهمزة حسب الحركات المجاورة لها .

واللهجات العربية الحديثة توضح هذه الظاهرة وتدعمها .

2 ـــ إلّا أنّ هذا التّخفيف قد يصل حدّ الإسقاط في الأمر المضموم العَين إذا التقت الهمزة بالف الاتّكاء (وهي ألف الوصل) الشّبيهة بالهمزة مثل :

أكَل ← يَأكُل ← أُأكُلْ ← كُلْ

فهنا الهمزة السّاكنة في أوّل الفعل قد سقطت تماما ممّا جعل ألف الاتّكاء عديمة الفائدة إذ هي لا يؤتى بها إلّا لاجتناب البدء بحرف ساكن .

3 ـــ لكنّنا نلاحظ أنّ هذا الحذف لا يحدث مع يفعِل مثل :

أسَر ← يأسِر ← اِئْسِرْ ← اِيسِرْ

فالهمزة في الأمر تدغم في كسرة الاتّكاء فتطيلها . ويرجع السّبب في سقوط الهمزة في أمر يفعُل وبقائها (أو إدغامها) في أمر يفعِل إلى عاملين :

أ ـــ من النّاحية الصّوتية : النّطق بضمّتين في أُأكُل (مع الادغام : أُوكُلْ) أثقل من النّطق بكسرتين في اِئْسِر (ومع الإدغام : اِيسِرْ) ، ولا سيّما أن بينهما همزة أي حرفا حلقيا . وقد سبق أن رأينا أن الضمّة أعقد نطقا من أختيها الفتحة والكسرة .

ب ـــ من ناحية المعنى ، نلاحظ أنّه يندر أن يحدث اِلتباس مع أمر الفعل الأجوف الواوي (فلا يوجد كَالَ ـُـ أو خاذ ـُـ الّذي يقابله قياسا في الأمر كَل وخُذ أيضا) ، بينما يوجد خطر الاِلتباس بكثرةٍ نسبيا في المسكور العين ، مع الأجوف اليائي

مثل : (سَارَ ← سِرْ ...) .

ج ــ ومن ناحية أخرى فإنّ الأفعال الّتي تسقط همزتها محدودة العدد ، كثيرة الاستعمال مثل مُرْ ، كُل ، خُذْ . وما كثر استعماله ينزع إلى الخفّة بحكم الميل إلى المجهود الأدنى .

وهكذا نرى أن الهمزة في هذه الأفعال تسقط أحيانا وتدغم في الحركة السّابقة أحيانا أخرى .

II — المهموز العين

جدول المهموز العين

الصّيغة	حركة ع	التّواتر	ض	ف	كـ	ض ف ك	ض ف	ض كـ	ف كـ
		الماضي				المضارع			
1. ف ء ل	ض	12	12						
	ف	81		79					2
	كـ	37		37					
2. ف ء و	ف	3	3						
3. ف ي ء	ف	12		11	1				
4. و ء ل	ف	6			6				
	كـ	1			1				
5. ي ء ل	كـ	1							1
6. و ء ي	ف	1			1				
الجملة		154	15	128	8				3

التّعليق على الجدول

I ــ توزّع الأفعال في الجدول :

1 ــ لئن كان المهموز العين أقلّ من مهموز الفاء في الجملة (154 مقابل 178) فإنّه يقاربه كثيرا في توزعه في الماضي ، إذ نجد لفعُل (12 مقابل 11) وفعَل (81 مقابل 67) وفعِل (37 مقابل 43) .

2 ــ لكنّ الفعلين يفترقان تماما عند توزعهما في المضارع : فإذا كان مهموز الفاء شبه معدوم في يفعَل (2) فإنّ مهموز العين يكاد ينحصر في هذه الصّيغة (79) ، وحتّى الفعلان الشّاذان هما مشتركان بين الفتحة والكسرة ويمكن اعتبارهما في عداد الفتحة ، ويرجع هذا الشّمول إلى أن الهمزة ــ عين الفعل ــ هي الحرف الحلقي الأقصى ، لذلك لا يستدعي غير الفتحة وهو ما يجعل العدد الجملي ــ باضافة ما هو من صيغة فعِل يفعَل (37) ــ كبيرا جدّا في يفعَل (128 على 154) . أمّا البقيّة فوجودها يرجع إلى الضّرورة : يفعُل = 15 (12 من فعُل و3 من النّاقص الواوي) . يفعِل = 8 (1 من النّاقص اليائي و6 من المثال الواوي و1 من اللّفيف) . وسنرى تأثير الإعلال في الأفعال المعتلّة . أمّا الصّيغ الباقية = 3 ، فمشتركة دائما بين الفتحة والكسرة .

3 ــ إذا استثنينا إذا حالات الإعلال وهي قليلة جدّا ، فإنّ الفتح هو الطّاغي في مضارع مهموز العين كما في الصّحيح

الحلقي العين .

II ـــ أهمّ التّغييرات الصّوتيّة النّاتجة عن الهمز :

نظرا إلى أنّ الهمزة في هذه الأفعال تأتي في المضارع بعد مقطع منغلق (أي بعد حرف ساكن) فإنّه يتعذّر تخفيفها إذ لا توجد قبلها حركة يمكن أن تدغم فيها . ولذلك فإنّها تثبت غالباً (سأل ، يسأل ، اِسأل) ، فوجودها في بداية مقطع يدعّم مركزها ويقوّيها .

لكنّ الأفعال الّتي يكثر استعمالها مثل سأل ، تخف على الألسن فتسقط منها الهمزة . لذلك نجد إلى جانب الصّيغ القياسيّة صيغا خالية من الهمزة (يَسَل ، لم يَسَل ← في الأمر : سَلْ ...) .

لكنّ هذا لا يحدث إلّا في الأفعال الكثيرة الاستعمال مثل سأل ورأى .

III ـــ المهموز اللاّم

جدول المهموز اللاّم

الماضي			المضارع						
الصّيغة	حركة ع	التّواتر	ض	ف	كـ	ض ف ك	ض ف	ض كـ	ف كـ
1. ف ع ء	ض	13	13						
	ف	94	1	91			1		1
	كـ	28		28					
2. ف ـــ ء	ف	15	6	2	4		1	2	
ف ي ء	كـ	1		1					
3. ء ع ء	ف	1		1					
4. و ع ء	ض	4	4						
	ف	11		11					
	ك	5		5					
الجملة		172	24	139	4		2	2	1

التّعليق على الجدول

I ـــ توزّع الأفعال في الجدول :

1 ـــ قد رأينا سابقا أنّ العين واللّام إذا كانا حرفين حلقيين يؤثران في صيغة المضارع الّتي تكون غالبا يفعَل . لذلك كان المهموز اللّام شبيها جدّا بمهموز العين من حيث توزعه إذ يغلب عليه الفتح أيضا في المضارع (138 على 172 في اللّام مقابل 128 على 154 في العين) فالنّسب متقاربة جدّا ممّا يثبت أنّ أثر اللّام الحلقي شبيه بأثر العين الحلقي . ثم إنّ نسبة الفتح في الماضي تتفوّق (11) وذلك أنّ نطق الهمزة بعد فتحة أسهل من نطقها بعد ضمّة (4) أو كَسرة (5) .

2 ـــ أمّا بقيّة الحالات الأخرى فقلتها ترجع أيضا إلى وجود علل أخرى ؛ على أنّنا نلاحظ أنّ الصّنف الثّاني ـــ الأجوف ـــ (15) يغلب عليه الواوي : 6 للواوي و4 لليائي و5 أفعال مشتركة . أمّا الصّنف الرّابع الأخير ـــ المثال ـــ فإنّ من المفيد أن نقارنه بمقابله في مهموز العين (6 أفعال من صنف فعَل) ويقابلها جميعا يفعِل في المضارع . أمّا المثال المهموز اللّام (20 فعلا : 4 فعُل ، 11 فعَل ، 5 فعِل) فهو أكثر تصرّفا في الماضي من المهموز العين ممّا يدلّ على أنّ الهمزة إذا كانت عينا تضعف من تصرّف الفعل لتقيّدها بالفتحة ، بينما إذا كانت لاما فإنّ العين قبلها يمكن أن تحرّك بحريّة أكثر وإن غلبت

الفتحة على البقيّة في الماضي (11 على 20) وانفردت في المضارع (11 ← 11).

II ـــ أهمّ التغييرات الصّوتية النّاتجة عن همز اللّام :

يعامل مهموز اللّام عادة معاملة السالم إلّا أنّ الهمزة ـــ وهي الحرف الأخير ـــ يستثقل نطقها إذا كانت ساكنة إذ يميل النّطق إلى الارتخاء في آخر الكلمة بينما نطق الهمزة يحدث توتّرا في مستوى الحلق . لذلك فإنّها ـــ وإن رسمت دوما ـــ تسقط من النّطق غالبا في مثل : لم يقرأ واقرأ فنسمع أكثر : لم يقر ، واقر ...) لكن إذا أُتبعت بصوت آخر تحتّم إبرازها : اقرئي (فلا نقول مطلقا : اقِرَي مثلا) . ويرجع ذلك إلى أن الهمزة في الحالة الأولى في نهاية مقطع ، وهو مكان ضعف ، بينما هي في الحالة الثّانيّة في بداية مقطع ، وهو مكان قوّة يدعم الصّوت .

الفصل الرابع

المثال

I ــ المثال الواوي

جدول المثال الواوي

الماضي			المضارع						
الصّيغة	حركة ع	التواتر	ض	ف	ك	ض ف ك	ض ف	ض ك	ف ك
1. و ع ل	ض	32	32						
	ف	188	2	14	170				
	ك	89		67	16				
2. و ـَـ	ف	5	4	1					
3. و ء ل	ف	6			6				
	ك	1		1					
4. و ء ي	ف	1			1				
5. و ع ء	ض	4	4						
	ف	12		12					
	ك	6		6					
6. و ع ي	ف	17			17				
	ك	7		3	4				
الجملة		368	42	104	214				8

التّعليق على الجدول

I ـــ توزّع الأفعال في الجدول :

1 ـــ نلاحظ أوّلا أهميّة الواو ، فالأفعال المثاليّة الواو عديدة نسبيا .

2 ـــ أكبر نسبة على وزن فعَل في جميع الأصناف ولا سيّما الصّنف الأوّل (188) ويقابلها في المضارع يفعِل في جميع الحالات تقريبا (170 على 188) . لذلك يمكن أن نعتبر بقيّة الحالات شواذ : يفعُل (2) . والمشترك (2) . أمّا يفعَل (14) فلا نجده إلّا في الأفعال الّتي تكون عينها أو لامها حرفا حلقيا مثل ودَع ، وَقع ، وهَب ، وَضَع ، ولَع ... مع الملاحظ أنّ اللّام هنا أهمّ . فإذا كان فعَل السّالم يقابله في الحالات المطلَقة كما رأينا يفعُل ويفعِل على حدّ سوى مع تفويق الضمّ ، فإنّ فعَل من المثال الواوي يقابله دائما تقريبا يفعِل .

كما نلاحظ أيضا أنّ الكسر يتغلّب حتّى عندما يكون فعَل مهموز العين مثل وأدَ (6 على 6) وكذلك في اللّفيف المفروق (17 على 17) دون أن تؤثّر العين الحلقيّة مطلقا (وعَى يعِي ...) .

ـــ فالحروف الحلقيّة إذا لا تؤثّر في حركة عين المضارع في المثال الواوي بصفة واضحة إلّا إذا كانت لاما ، لذلك فإنّ النّوع الخامس (و ع ء) يقابله بأجمعه بفعَل (12 على 12) فلا

شكّ إذا أنّ انعدام تأثير العين هنا مرتبط بقوّة تأثير الفاء الواوي الّذي يميل إلى الكسرة . لذلك يمكن أن نتساءل : ما هي صلة الواو بالكسرة لنفهم سرّ ميل المثال الواوي من صنف فعَل إلى يفعِل في المضارع . الجواب عن هذا السّؤال مرتبط بالتّغييرات الطّارئة على صيغة الفعل نتيجة الواو .

II ـــ التّغييرات النّاتجة عن الواو :

تكوّن الواو في المضارع ، مع فتحة حرف المضارعة حركة مزدوجة (ـَوْ) . لكنّنا نلاحظ أنّ الواو تثبت في بعض الأفعال وتسقط تماما في بعض الأفعال الأخرى . لذلك وجب أن نحصي هذه الحالات حسب اختلاف الصيغ كي نفهم سبب سقوطها لصلة ذلك بنوع حركة العين في المضارع :

جدول إحصائي
في معاملة الواو في مضارع الفعل المثال

الماضي	المضارع: ثبوت الواو		المضارع: سقوط الواو	
ـُـ	وْ ـُـ	36	ـُـ	
ـَـ	وْ ـُـ	1	ـُـ	1
	وْ ـَـ	8	ـَـ	20
	وْ ـِـ		ـِـ	196
ـِـ	وْـَـ	64	ـَـ	2
	وْ ـِـ	1	ـِـ	25
الجملة		110		244

التّعليق على الجدول

1 ــ صيغة فعُل يفعُل تثبت فيها الواو رغم ثقلها وذلك لأنّ

هذه الأفعال تدلّ على صفات وهي قليلة الاستعمال والتصرّف لذلك تبقى قياسية ولا يطرأ عليها تغيير . فهي إذا هامشية .

2 ـــ **فعَل** يقابله الحركات الثلاث في المضارع :

أ ـــ **يفعُل** : لا نجدها إلّا في فعلين شاذين يمكن إهمالهما وهما : (وجَل يوجُل ، وجَد يجُد) (11) . ثمّ إنّ مضارعهما مشترك وليس بهذه الصّيغة وحدها .

ب ـــ **يفعَل** : نلاحظ أنّ سقوط الواو أعمّ من ثبوتها (8/20) وإذا لاحظنا أنّ أغلب الأفعال الثّمانية الّتي تثبت فيها الواو في المضارع ، هيَ في الماضي مشتركة بين الفتح والكسر (فعَل مثل : وَبِهَ ، وهَلِ ، وبَطِ ، وسَعِ ...) أمكن لنا أن نستنتج أنّ بقاء الواو متّصل بفعِل . ففي غير هذه الحالات ، أي **إذا كان الفعل على وزن فعَل يفعَل ، فإنّ الواو تسقط في المضارع** .

ج ـــ **يفعِل** : **تسقط الواو في جميع الحالات** (196) .

3 ـــ **فعِل** : يقابله في المضارع يفعَل ويفعِل بتفويق الصنف الأول . وهو ما يتماشى مع خاصية فعِل في بقيّة الأفعال كالسّالم مثلا .

أ ـــ **يفعَل** : نلاحظ أنّ الواو يثبت دائما تقريبا باستثناء فعلين (ولِع ، وسِع) وذلك أنّهما مشتركان في الماضي

(11) يبدو أن هذا الشذوذ الذي لاحظه كل اللغويين القدامى راجع الى خاصية لهجية وهي « لغة عامرية في هذا الحرف خاصة » المزهر 39/2 .

والمضارع . فهما إذاً شاذّان ، ويمكن أن نقول **إن يفعَل من فعِل تثبت فيه الواو دائما** .

ب ــ **يفعِل** : يوجد فِعل واحد تثبت فيه الواو وهو (وسِع) ، ولكنه مشترك في المضارع : لذلك يمكن اعتبار هذه الحالة شاذّة تهمل . ويمكن أن نقول **إن يفعِل من فعِل تسقط فيه الواو دائما** .

الاستنتاج والتّعليل

نستثني كالعادة فعُل يفعُل ــ حيث تثبت الواو باطّراد لأنّه فعل ـــ صفة ، لا تطرأ عليه التّغييرات النّاتجة عن الاستعمال ، فهو هامشي . من بقيّة الأفعال نخرج بملاحظتين هامتين :

أوّلا : تسقط الواو باطّراد في يفعِل .

ثانيا : تسقط الواو في يَفعَل من فعَل ، بينما تثبت في يفعَل من فعِل .

ونستنتج من هاتين الملاحظتين أنّ سقوط الواو أعمّ ، إذ تسقط في ثلاث حالات على أربع .

ولا شكّ أنّ كسرة عين المضارع سبب من الأسباب في إسقاط الواود بأطّراد : فللواو خصائص الضمّة الحلقية وهو ما يجعلها منافرة للكسرة لذلك تسقط الواو فتخفّ الصّيغة .

أمّا الفتحة فإنّ خصائصها الوسطية تجعلها ملائمة للواو ، لذلك تبقى الواو في كلّ الحالات باستثناء ما كان مضارع

فعَل . وواضح أنّ **سقوط الواو في يفعَل من فعَل ذو قيمة تمييزية** إذ نتمكّن بفضله من معرفة ماضي الفعل فلا نخلطه بفعِل .

ملاحظة :

في بعض الأفعال من فعِل يفعَل ـــ حيث تثبت الواو عادة ـــ نلاحظ أنّ الواو تقلب ياء في سبعة أفعال إلى جانب ثبوت الواو ـــ فنجد مثلا وجِل يوجَل وييجَل ووجِع يوجَع وييجَع . وفي أربعة من هذه الأفعال السّبعة ، نجد صيغة ثالثة إلى جانب الواو والياء وهي بالألف . أي أنّ الواو تدغم في فتحة حرف المضارعة ، فتصبح الحركة المزدوجَة فتحة طويلة فيقال أيضا : ياجَع وياجَل وياسَخ ويالَغ .

هذه الظّاهرة قد تجعلنا نستنتج أنّ النّزعة العامّة تتمثّل في التّخلّص منَ الواو سواء أكانت عين الفعل مكسورة أم مفتوحة ، وانها لا تثبت إلّا في فعِل يفعَل لغاية تمييزية . إلّا أنّه لو كانت حالات القلب والادغام متعدّدة لأمكن لنا أن نأخذ بهذا المبدأ ، ولكن ندرة هذه الحالات (7 على 64) تجعلنا نميل الى التعليل الذي قدمناه سابقا والّذي يتلخّص في أنّ **الواو تنزع إلى السقوط قبل الكسرة وإلى الثّبوت قبل الفتحة والضمّة .**

خاتمة المثال الواوي

يمكننا الآن أن نجيب عن السّؤال الّذي طرحناه سابقا فيما يتعلّق بميل المثال الواوي من صنف فعَلَ إلى الكسرة في المضارع بصفة طاغية .

يرجع ذلك في ما نعتقد إلى الانسجام الحركي — في يفعِل — الّذي لا نجده في يفعُل عندما تكون الفاء واوا :

ففي يفعُل يكون التّركيب الحركي : فتحة + واو + ضمّة + وكلّ هذه الحركات خلفية .

أمّا في يفعِل : فيكون التّرتيب الحركي : فتحة + واو (تسقط) + كسرة + ضمّة (أو فتحة في حالة النّصب) . فالكسرة الأماميّة تغيّر من رتابة الحركات الخلفيّة وتجعل الصّيغة أكثر انسجاما . ولذلك لا نجد فعَل يفعُل من المثال مطلقا . وإنّما تبقى يفعُل خاصّة بفعُل فقط .

وإنّ ما يجعل دراسة المثال الواوي أعقد من دراسة بقية الأفعال هو أنّه إلى جانب تعدّد صيغ المضارع بالنّسبة لصيغة الماضي المفردة ، نلاحظ أيضا تعدّد صيغ الماضي بالنسبة لصيغة المضارع المفردة وذلك بصفة تفوق ما يوجد في غير المثال الواوي من الأفعال . ولذلك نجد منه 265 مادة تصل إلى 370 صيغة في الماضي والمضارع ويدلّ هذا على تردّد اللغة واضطرابها في معاملة هذا الصّنف من الأفعال (انظر خاتمة الفعل المثال ، بعد درس المثال اليائي) .

II المثال اليائي
جدول المثال اليائي

الماضي							المضارع			
الصّيغة	حركة ع	التّواتر	ض	ف	ك		ض ف ك	ض ف	ض ك	ف ك
1. ي ع ل	ض	4	4							
	ف	7		2	2		1			2
	ك	8		7						1
2. ي ـّ		2		2						
3. ي ء ل	ك	1								1
4. ى ع ى	ف	1			1					
	ك	1								
الجملة		24	4	12	3		1			4

التّعليق على الجدول

I ــ توزّع الأفعال في الجدول :

1 ــ يبدو المثال اليائي ــ بالقياس إلى الواوي ــ لا أهمّية له ، فهو لا يبلغ 7% (24 صيغة من 16 مادة) .

2 ــ فعُل :

يتُم ، يسُر ، يقُظ ، يمُن ، لا نجد منها صيغة مستقلّة وإنّما توجد دائما إلى جانب فعَل أو فعِل.

ــ فعِل :

ثماني صيغ تقابلها دائما يفعَل ، مع اشتراك الكسرة في فِعل واحد هو يبِس . لكن نطق ييبِس شذوذ لم يحتفظ به الاستعمال .

ــ فعَل :

سبعة أفعال هي : يتَم ، يسَر ، يعَر ، يفَخَ ، يفَع ، يمَن ، يَنع .

أ ــ نلاحظ أنّه لا يوجد يفعُل ، باستثناء يمَن الّذي تقابله الحركات الثّلاث في المضارع ، لكنّ هذا الشّذوذ يرجع إلى وجود يمِن ويمُن أيضا ، لذلك اختلطت الصّيغ في المضارع . ويمكن

أن نقول إنّ فعَل لا يقابله يفعُل ، وقد لاحظنا نفس الشّيء مع المثال الواوي . ويرجع ذلك إلى ثقل الضمّة بعد الحركة المزدوجة / ـَيْ/ لتنافر الياء والضمّة .

ب ـــ فعلان على وزن يفعَل : يفَخ ويفَع . ونلاحظ فيهما أن اللام حرف حلقي .

ج ـــ فعلان على وزن يفعِل : يتِم ، يسَر .

د ـــ أما الفعلان الباقيان فمشتركان بين الفتحة والكسرة وهما يعَر وينَع ونلاحظ أيضا أن عين الأوّل حلقية ولام الثّاني حلقيّة .

3 ـــ لا نجد في المضاعف إلّا فعلين هما : يقّ ويلّ . مع الملاحظة أنّه توجد إلى جانب يلّ ، صيغة شاذة على وزن فعِل وهي يلِل ييْلَل .

4 ـــ فِعل واحد مهموز العين : يئِس مشترك العين في المضارع .

5 ـــ فعل واحد لفيف مفروق يدي (يدَى ، يدِي = أصابَ اليَد ، ويدِيَ ييْدَى = ضعُف ، أُصيبت يده ...) .

وإنّ قلّة المثال اليائي تدلّ على ثقل صوت الياء وقلّة تصرّفه مع بقيّة الحروف .

II ـــ التّغييرات النّاتجة عن الياء :

نرسم فيما يلي جدولا شبيها بجدول الواو لنرى هل تثبت الياء أم تسقط في المضارع .

جدول إحصائي
في معاملة الياء في مضارع الفعل المثال اليائي

الماضي	المضـــارع			
	ثبوت الياء		سقوط الياء	
ـُـ	ي ـُـ	4	ـُـ	
ـَـ	ي ـُـ	1	ـُـ	
	ي ـَـ	5	ـَـ	
	ي ـِـ	4	ـِـ	2
ـِـ	ي ـَـ	9	ـَـ	1
	ي ـِـ	2	ـِـ	
الجملة		25		3

التّعليق على الجدول

1 ــ جميع حالات ثبوت الياء مليئة بينما قلّت حالات

سقوطها ممّا يجعل السّقوط يبدو شذوذا :

أ ـــ فعلان على وزن يفعِل ، هما : يمَن يمِنُ ويدَى يدِي :

ـــ الفعل الأوّل يوجد في الماضي والمضارع بجميع الصّيغ الممكنة (يمُن ، يمِنُ ، ييْمِن ، ييمُن ، يامِن ويامَن ...) وهو ما يجعله شاذا لاختلاط صيغه .

ـــ والفعل الثّاني من اللّفيف ، فسقوط الياء فيه راجع إلى تعدّد الياءات . ومن ناحية أخرى ، يوجد ودَى يدِي ، ممّا يسهل الخلط ، فهو أيضا فِعل شاذ .

ب ـــ فعل واحد على وزن يفعَل : يرِعَ يرَعُ : ويمكن اعتبار هذا الفعل أيضا شاذّا لوجود ورِعَ يرِع من المثال الواوي . فالخلط بينهما طبيعي لأن المعنى واحد .

2 ـــ فالمبدأ الأساسي إذا في المثال اليائي هو **ثبوت الياء في المضارع** بقطع النّظر عن حركة عين المضارع .

ملاحظـــة :

نظرا إلى أنّ الياء تثبت ، فإنّها في بعض الأحيان تخفف فتدغم في الفتحَة السّابقة لها إلّا أنّ ذلك لا يوجد إلّا في فعل يمَن الّذي يقابله أيضا يامِن ، ولعلّ انحصار ذلك في هذا الفعل يرجع إلى أنّه كان قديما من أكثر هذه الأفعال استعمالا لتعدد معانيه .

خاتمة الفعل المثال

مقارنة بين المثال الواوي والمثال اليائي :

تنزع الواو في المثال الواوي إلى السّقوط في المضارع بينما تنزع الياء في المثال اليائي إلى الثّبوت في المضارع .

فمن النّاحية الصوّتية ، الحركة المزدوجة / ـَـ يْ / ليست أخفّ من / ـَوْ / بل إنّها قد تكون أثقل .

السرّ إذا ليس في خصائص الواو والياء الصّوتية وإنّما هو في وظيفتهما المعنوية : **فثبوت الياء ذو قيمة تمييزية** يمكّن من تمييز المثال اليائي من المثال الواوي ولكن ، قد نتساءل : لماذا لم يقع هذا التّمييز باثبات الواو وإسقاط الياء ولا سيّما أنّ الياء أقلّ بكثير ؟

الجواب في هذا التّفاوت الكمّي بالذات : فالمثال الواوي أكثر عددا وتصرّفا من المثال اليائي لذلك وقع الحذف للتّخفيف في كلّ الحالات العاديّة ، ولم يقع الاحتفاظ بالصّيغة الأصليّة ـــ رغم ثقلها ـــ إلا لغاية التّمييز ، فمن الطّبيعي أن يقع ذلك الاحتفاظ في ما هو قليل الاستعمال قليل التواتر .

الفصل الخامس

الأجـوف

1 ـــ الأجوف الواوي

جدول الأجوف الواوي

الصّيغة	حركة ع	التواتر	ض	ف	ك
	الماضـي		المضـارع		
1. ف و ل	ف	200	200		
	ك	20	20		
2. ف و ء	ف	6	6		
3. ف و ى	ف	18			18
	ك	16		16	
4. ء و ل	ف	9	9		
	ك	2		2	
5. ء و ى	ف	1			1
الجملة		272	215	38	19

التّعليق على الجدول

I ـــ توزّع الأفعال في الجدول :

1 ـــ كلّ الأفعال الّتي من نوع قال (قوَل) يقابلها في المضارع يفعُلَ (200) . ولا يوجد إلّا العُشر (20) على وزن فعِل يفعَل . وقلّة هذا الصّنف ترجع إلَى ثقل الواو المكسورة في مثل جوِف يجوَف . إلّا أنّ الواو المضمومة أثقل ، لذلك لا نجد مطلقا أفعالا على وزن فعُل يفعُل . وقد استعيض عن الصفّة بالحالة في مثل هذه الأفعال . وكثيرا ما يُقتصر على فعَل للدّلالة على الحالات نفسها مثل خاف

2 ـــ في الأجوف النّاقص (اللّفيف المقرون) ، نلاحظ أنّ المقابلة بين الفتحة والكسرة لها قيمة تمييزية مطّردة : فعَل يقابله دائما يفعِل : طوَى يطوِي ، وفعِل يقابله دائما يفعَل : قوِي يقوَى . وبذلك يمكن دائما التّمييز بين هوَى : سقط وهوِيَ : أحبّ...

3 ـــ تغلّب الضمّة في المضارع (215 على 272 فعلا) تمييزي ، إذ يدلّ على الأصل الواوي .

II ـــ أهمّ التّغييرات النّاتجة عن الواو :

1 ـــ سقوط الواو :

أ ـــ تسقط الواو في الماضي اذا كان على وزن فعَل ، وذلك لوجودها بين حركتين قصيرتين متماثلتين

(انظر جدول سقوط الواو سابقا) . وتدغم الحركتان فتصبحان حركة طويلة هي فتحة طويلة هنا : قَوَل ← قال (وكذلك في قالت ، قالا ، قالتا قالوا) .

ب — إذا وجدت هذه الفتحة الطّويلة في مقطع منغلق ، قصّرت لنفور العربيّة من المقاطع المنغلقة ذات الحركات الطّويلة :
قَوَلْتَ ← قَالْتَ ← (قَلْتَ) ...

ج — ونظرا إلى أنّه لا شيء يدلّ عند ذلك على الأصل الواوي فإنّ فتحة الفاء تقلب ضمّة لأنّها من جنس الواو : قُلْت ، قُلْنا ، قُلنَ ...

2 — إدغام الواو :

أ — تدغم الواو في حركتها إذا سبقت بحرف ساكن فتطيلها ، ويكون ذلك في المضارع : أقْوُلُ ← أقُولُ .

ب — تُقصّر هذه الحركة الطّويلة إذا وجدت في مقطع منغلق (12) : تَقْوُلْنَ ← تَقُولْنَ ← تَقُلْنَ .

---

(12) يمكن أن نقول إن الواو تسقط اذا وجدت في بداية مقطع منغلق اثر مقعط منغلق لان الحرف الاخير من المقطع السابق يمثل ارتخاءا في النطق . وبداية المقطع الثاني تمثل توترا وشدة صاعدة لا تحتملها الواو أو الياء لانهما ليستا من الحروف المحضة (هما نصفا حرف) .

ملاحظـة :

لا يقع الادغام ـــ خلافا للعادة ـــ إذا كان الفعل على وزن فعِل يفعَل مثل جوِف يجوَف . فلا يقال يجَاف وذلك حتّى لا تختلط الصّيغة بفعَل يفعَل (نال ينال) . لذلك يقف العمل بالقاعدة الصّوتية اجتنابا للالتباس ولا سيّما أنّ هذه الأفعال قليلة (20) عددا واستعمالا .

II ـــ الأجوف اليائي

جدول الاجوف اليائي

الماضي			المضارع		
الصّيغة	حركة ع	التواتر	ض	ف	كـ
1. ف ي ل	ف	144			144
	كـ	7		7	
2. ف يّ		1		1	
3 ف ي ء	ف	4			4
	كـ	1		1	
4. ف ي ي	كـ	2		2	
5. ء ي ل	ف	4			4
	كـ	2		2	
الجملة		165		13	152

التّعليق على الجدول

I ـــ توزّع الأفعال في الجدول :

1 ـــ الأجوف اليائي أقلّ من الأجوف الواوي . ورغم أنّ النّسبة أهم من نسبة المثال اليائي ، فإن الفرق يثبت أنّ الواوَ أكثر استعمالا في العربيّة وقد يرجع ذلك إلى طبيعة الواو الشّفوية .

2 ـــ كلّ الأفعال الّتي من نوع فعَل يقابلها في المضارع يفعِل . فالتّمَييز بين الأجوف اليائي والأجوف الواوي يقع إذا بوضوح تام في مستوى المضارع (يفعُل واوي ويفعِل يائي) .

3 ـــ ما كان على وزن فعِل يفعَل قليل جدّا (12 بالنّسبة للواوي 38) وهو ما يدلّ على أنّ الياء المكسورة أثقل من الواو المكسورة وكذلك أنّ ثقلَ التّماثل يفوق في الغالب ثقل التّنافر .

II ـــ أهم التغييرات الناتجة عن الياء

نجد في الأجوف اليائي نفس التّغييرات الّتي نجدها في الواوي :

1 ـــ سقوط الياء :

أ ـــ تسقط الياء في الماضي إذا كان على وزن فعَل ، لنفس الأسباب وتدغم الحركتان : سيَر ← سار

(وكذلك سارت ، سارا ، سارتا ، سارُوا) .

ب ــ وتقصّر الفتحة الطّويلة إذا كانت قمة مقطع منغلق : سَيَرْتَ ← سَارْتَ ← (سَرْتَ) .

ج ــ ولا يقع التّمييز بين صغية الواوي واليائي إلا في الصّيغ المبدوءة بمقطع منغلق ، إذ تقلب فتحة الفاء كسرة في اليائي ــ مثلما تقلب ضمّة في الواوي ــ سَرْتَ ← سِرْتَ .

2 ــ إدغام الياء :

أ ــ تدغم الياء في حركتها إذا سبقت بحرف ساكن فتطيلها ويكون ذلك في المضارع : أَسْيِرُ ← أسيرُ .

ب ــ وتُقصّر هذه الحركة في المقطع المنغلق (13) : تَسِيرْنَ ← تَسِرْنَ .

ملاحظة :

يمتنع الادغام أيضا في اليائي إذا كان الفعل على وزن فعِل يفعَل مثل غيِد يَغيَد ، هيِف يهيَف .

- لكنّنا نجد أيضا جيِد يجَاد . ولعلّ هذا الشّذوذ راجع إلى وجود صيغة جاد يجَاد إلى جانب جَيِد .

---

(13) انظر التعليق السابق (12) .

III. ـ الاجـوف " المشترك "

جـدول الاجـوف " المشـترك "

الماضي		المضـــــارع				
الصّيغة	التواتر	ف	ض ف ك	ض ف	ض ك	ف ك
1.ف ـ ل	88	8	6	12	58	4
2.ف ـ ء	5	2		1	2	
3.ء ـ ل	0					
الجملة	93	10	6	13	60	4

التّعليق على الجدول

ملاحظات تمهيدية :

لفظة « المشترك » لها معنى خاص عند النّحاة العرب الّذين اهتموا بعلم الأصوات . لكنّنا نستعملها هنا ـــ دون خَشية الالتباس ـــ للدّلالة على صنف من الأفعال الجوفاء الّتي تشذ

عن الواوي واليائي معا وتختص بصفات تجعلها بينَ الواوي واليائي . فكأنّها واوية يائية في نفس الوقت ، لذلك أخرجناها من المجموعتين السّابقتين لندرسها على حدة . ونجد من هذه الأفعال صنفين :

الأوّل : ما كان على وزن فعَل يفعَل مثل نام ينام .

والثّاني : ما كان متعدّد الأوزان في المضارع سواء اختلف المعنى (كما في نال ينال وينُول) أو لم يختلف (كما في مات يمُوت ويمات) . ولئن كانت جلّ هذه الأفعال واوية الأصل ـــ حسب ما يظهر من مشتقاتها ـــ (مثل خاف يخاف) فإنّا فضلّنا وضعها في قسم خاص سمّيناه « الأجوف المشترك » ، لأنّها تعامل في تصريفها معاملة اليائي ، فتقلب فتحة فائها كسرة كما لو كانت يائيةً ، فيقال خِفت لا خُفت (وإن وجدت هذه الصّيغة أحيانا في بعض اللّهجات كما يلاحظ في العاميات الحديثة) . وهذه ظاهرة غريبة ، إذ كان يمكن أن تبقى فتحة تميّز هذه الأفعال عن الواوي (المضموم الفاء) واليائي (المكسور الفاء) .

فلئن كان الفعل أحيانا واويا مثل مات ، فإنّنا نجد في القراءات القرآنية مثلا مُتّ (من مات يموت) ومِتّ (من مات يمات) ولا يوجد في ظاهر الأمر تعليل صوتي أو معنوي لهذه الظّاهرة الّتي تبدو من قبيل الاعتباط اللّغوي (14) .

---

(14) يكون من المفيد أن نلاحظ أن الكسرة كثيرا ما تعوض الفتحة في العربية في مثل :

* ألف الاتكاء في الامر من الفعل المجرد : تكون مكسورة سواء أكانت عين الفعل

بيد أنه يمكن اللجوء في هذه الحالة الى حلّ السهولة (كما فعل « بلاشير » و « دي مُنبين » في « نحو العربيّة الكلاسيكية » ص 140) وذلك باعتبار كل هذه الأفعال على وزن فعِل . وتطبيقا للمبادىء الصّوتيّة الّتي سبقت ، تطرأ التّغييرات الآتية : أنت مَوِتَّ تسقط الواو لوجودها بين فتحة قصيرة وكسرة قصيرة وينتج عن إدغام الفتحة في الكسرة كسرة طويلة تقصّر لأنّها في مقطع منغلق فتصبح الصّيغة الحاصلة مِتّ .

لكنّ هذا التّعليل في نظرنا ضعيف جدّا للأسباب التّالية :

1 ـــ انطباق هذه الظاهرة على جميع الأفعال يحتّم اعتبارها جميعا على وزن فعِل بينما بعض هذه الأفعال لا يدلّ على الحالات وإنّما على الفعل مثل نال .

2 ـــ يفترض ذلك أيضا أن نعتبر كلّ الأفعال الّتي من نوع قال يقول على وزن فعُل لتبرير الضمة في قُلت (وهو أيضا حلّ السهولة الّذي لجأ إليه « بلاشير » و « دي منبين » ص 140) . وهذا أمر يتنافى والواقع . وليس من باب الصّدفة أن نجد في « لسان العرب » 574/2 هذه الملاحظة : « أصل قُلت قوَلْت بالفتح . ولا يجوز أن يكون بالضمّ لأنّه يتعدّى » .

مكسورة (جلس يجلس ← اجلس) (بكسر اللام) أم مفتوحة (فتح يفتح ← افتح) (بفتح التاء) .

* وكسرة جمع المؤنث السالم النائبة عن الفتحة .

ففي مثل هذه الحالات تقوم الكسرة بدور المقابل للضمة . فليس غريبا ـــ أو شاذا ـــ أن نرى الكسرة أيضا في الاجوف المشترك تقابل الضمة الخاصة بالواوي .

3 ـــ إنّ وجود 20 فعلا من الأجوف الواوي على وزن فعِل بثبوت الواو مثل حَوِرَ يدل على أنّ ثبوت الواو فيها تمييزي ولا يمكن أن نخلطها بخاف أو نال إذ كان من الممكن أن يقال خوِف ونوِل لو كانت على وزن فعِل حقّا . ولا يمكن أن نعتبر العشرين فعلا شاذة بالنّسبة لـ 88 فعلا مشتركا (منها 30 يقابهال يَفعَل أيضا) فعشرون لا يكون شذوذا على ثلاثين وإنّما يكون مظهرا آخر له مميّزاته صرفيا ومعنويا .

كلّ هذه الأسباب تجعلنا نميل إلى اعتبار كلّ الأجوف المشترك على وزن فعَل لا فعِل ونفسّر الضمّة في الواوي بأنّها قلب الفتحة لتميزّ الأجوف الواوي عن الأجوف اليائي ويبقى اختيار الكسرة للمشترك مشكلة لا تخلو كما رأينا من اعتباط ويجب أن نفهمها بوضعها في اطار لغوي أعمّ يتمثّل في تفضيل الكسرة على الضمّة عندما يمكن الاختيار (انظر الملاحظة الهامشيّة رقم 14) .

I ـــ توزّع الأفعال في الجدول :

1 ـــ الصّنف الأوّل (ف ـــ ل) يضمّ عددا كبيرا من الأفعال (88) . ونلاحظ أنّ أهمّ نسبة منها مشتركة بين الضمّة والكسرة (58) . وهو أمر طبيعي يدلّ بوضوح على حالة الاشتراك هذه .

2 ـــ الأجوف المهموز اللّام قليل جدّا ، أمّا المهموز الفاء فمعدوم تماما .

3 ــ جملة الأفعال (93) تمثّل بالنّسبة لمجموع الأجوف حوالي 20% (والبقيّة : حوالي 50% للواوي و30% لليائي) .

فالمشترك إذا ، يمثّل حالة من الغموض والالتباس ، فالواو والياء وهما نصفا حرفين أو نصفا حركتين تطرأ عليهما نتيجة ذلك تغييرات عديدة سبق لنا أن حلّلنا أهمّ مظاهرها . فمن الطّبيعي أن ينجرّ عن ضعف استقرارهما حالات من الغموض تدلّ على أنّ وجودهما في بعض الأفعال لم يعد واضحا بحكم التطوّر اللّغوي .

II ــ أهمّ التّغييرات في الأجوف المشترك :

1 ــ **حالات سقوط عين الفعل** (واوا كانت أو ياء لذلك رمزنا إليها بمطّة) هي نفسها في الواوي واليائي . لكنّ نتائجها شبيهة بنتائج سقوط الياء (لا سيّما في حركة الفاء كما رأينا : نِمت مثل بِعت) .

2 ــ **حالات الادغام** : رأينا أنّ الادغام في المضارع لا يقع في يفعَل بالنّسبة للواوي واليائي وذلك لتمييزه عن يفعَل من المشترك . فيقال حوِر يحوَر وهِيف يهيَف ، خلافا لمبدأ الادغام . أمّا المشترك فإنّ الادغام يحصل فيه باطّراد : ينال .. بل إنّ هذا الصّنف من الأفعال المشتركة (أي من نوع نام ينام) هو النّموذج الأمثل لحالة الغموض والالتباس ، فاختيار الفتحة لعين مضارعه دَليل على التّردّد لأنّ الضمّة للواو والكسرة للياء .

خاتمة الفعل الاجوف
(أهم التغييرات الطارئة على المشتقات)

إنّ التّغييرات الصّوتية الخاصة بالفعل الأجوف في الماضي والمضارع تؤثّر كذلك في بقيّة المشتقّات وهذه أهمّ التّغييرات الطّارئة عليها :

1 ــ الفعل المسند إلى نائب الفاعل (أو المبنيّ للمجهول) تكون عينه واقعة دائما بين ضمّة وكسرةٍ (فُعِل) أي بين حركتين متنافرتين قصيرتين . وهي من الحالات الّتي تسقط فيها العين إذا كانت واوا أو ياء (انظر جدول سقوطهما سابقا) :

قال ← (قُوِل) ← قِيلَ

باع ← (بُيِعَ) ← بِيعَ

نال ← نِيلَ

نلاحظ في كلّ هذه الأمثلة أنّ سقوط العين ، نتج عنه إدغام الحركة الأولى (الضمّة) في الثّانية (الكسرة) فأصبحت فاء الفعل متبوعة بكسرة طويلة . ولا فرق في ذلك بين الواوي واليائي والمشترك .

ولا تخلو هذه الظاهرة من غرابة وذلك لأمرين :

أوّلا : لأنّ الصّيغة النّاتجة لا تميّز بين أصناف الأجوف أو على الأقلّ بين الواوي واليائي . فقد يكون المتوقّع أن نجد مثلا كسرة طويلة لليائي (بِيعَ) وضمّة طويلة للواوي (قُولَ) .

ثانيا : لأنّ المبدأ في الادغام ـــ من حيث علم الأصوات العام ـــ هو أنّ الصّوت المنبّر ، يدغم فيه الصّوت غير المنّبر . والنّبرة في فُعِلَ تقع على الضمّة لا على الكسرة ، لذلك فإنّ ما يتوقّع من هذه النّاحية أيضا هو أن تدغم الكسرة في الضمّة فيكون الوزن الحاصل (قُولَ ، لا قِيلَ) . وانطلاقا من هذين المبدأين ، مبدأ التّمييز ومبدأ إدغام الصّوت الضّعيف في القوي نتساءل :

أوّلا : هل كانت اللّغة العربيّة تميّز بين الأجوف الواوي والأجوف اليائي في وزن فُعِل ؟

ثانيا : إذا لم تكن تميّز ، فل كانت النبّرة قديما على الكسرة ؟

الجواب عن هذين السّؤالين يساعدنا على فهم هذه الظّاهرة :

أ ـــ ينسب « لسان العرب » في مادة « قول » إلى « الفرّاء » قوله : « بنو أسد يقولون قُولَ وقِيلَ بمعنى واحد» ويذكر تدعيما لذلك بيت شعر عجزه :

« وقُولَ لا أهل له ولا مال » .

فهذه الملاحظة تدلّ على أنّ بعض العرب كانوا يحاولون التّمييز بين الفعلين ؛ وقد يكون ذلك من بقايا حالة قديمة كانت فيها العربيّة تميّز بين النّوعين . إلّا أنّ وجود الصّيغتين قُولَ وقِيلَ) عند « بني أسد » يدلّ على أنّ التّطور سار نحو الخلط بين النّوعين بتغليب الكسر وتعميمه . فما هي أسباب تغليب اليائي

بينما اليائي أقل عددا من الواوي ؟ قد نجد تعليلا لهذه الظّاهرة الغريبة فيما يلي :

1 — ميل العربيّة إلى الكسرة كلّما كان لها أن تختار بينها وبين الضمّة كما رأينا .

2 — تفضيل حركة العين على حركة الفاء ، ولا سيّما أنّ أهمّ مظاهر التمييز المعنوي في الفعل العربي تقوم علَى حركة العين .

3 — انحصار التّمييز بين الواوي واليائي في المضارع . فانعدام التّمييز في الماضي المعلوم قد يكون سببا في انعدام التّمييز أيضا في الماضي المجهول .

4 — ولعل أهم تعليل يتمثل في ظاهرة الاشمام (انظر ص 63) .

ب — أمّا فيما يتعلّق بالنّبرة ، فإنّنا لا نجد إشارة إليها عند القدامى لجهلهم للنّبر بالمفهوم الحديث ولا يمكن الجزم بإنّ النبرة كانت قديما على الكسرة . وإنّما يبقى ذلك مجرّد افتراض .

2 — تقلب عين الفعل المكسورة في فاعِل من الأجوف همزة :

قاوِل ← قائل
بايِع ← بائع
وكذلك من المشترك : نائِم ، نائِل ...

والواقع أنّه لم يقع قلب وإنّما وقع حذف الواو والياء . وبقيت الكسرة ، لكنّ العربيّة لم تتعوّد رسم الحركات وحدها وإن نطقت

بها كما هو الشأن في ألف الاتّكاء الّتي نجدها في أوّل الأفعال المزيدة مثل انفعل ، فهي كسرة تُعتَمد حتّى لا يُبدأ بحرفين متتاليين (أي بحرف ساكن) .

ونظرا إلى أنّ العربيّة لا تتصوّر رسم الحركات مستقلّة عن الحروف ، ولا يوجد فيها مقطع مبدوء بحركة (وهو أمر لا يتنافى والمعطيات العَلميّة الحديثة) (15) فقد كان من الضّروري أن تعتمد الحركة على همزة في مثل قائل ولذلك نقول للتّبسيط — مع النّحاة القدامى — إنّ الواو والياء قُلبا همزة .

3 — في اسم المفعول من الأجوف الواوي — حيث تكون الواو مضمومة بعد حرف ، فإنّها تدغم كالعادة في حركتها . ونظرا إلى أنّ الحركة هي ضمّة طويلة ، فإنّ إدغام الواو فيها لا يزيدها طولاً ، وكأنّما قد حذفت : مَقْوُول ← مَقُول (بينما رأينا أن يَقْوُل ← يَقُول) .

4 — أمّا في اسم المفعول من الأجوف اليائي ، فإنّ الياء في مثل مَبْيُوع توجد أيضا بين حرف وضمّة طويلة . لكن إدغام الياء في الضمّة يعطي كسرة طويلة (مَبِيعٌ) وذلك للتّمييز بين الأجوف الواوي والأجوف اليائي (16) .

---

(15) انظر في ذلك بحث عبد الرحمان الحاج صالح ص 73 . الملحوظة 63 : كل حركة لا بد أن تبدأ بهمزة بقطع النظر عن قيمة هذه الهمزة وظيفيا .

(16) نلاحظ أن اللهجات الحديثة لا تستثقل الياء المضمومة في هذه الاوزان فيقال مبيوع على القياس . فالتغيير الطارىء في الفصحى يرجع اذا الى أسباب **تمييزية** من ناحية **وتقابلية** من ناحية أخرى (ضمة طويلة/كسرة طويلة) .

أمّا في المشترك فيراعى أصل الفعل وهو في الغالب واويّ (مَخُوف) .

5 ـــ الصّفة المشبهة من الأجوف هي غالبا على وزن فَعِيل . ولا تكون فَعْل لأنّه وزن المصدر أو الاسم (مثل مَوْت) : مَوِيتُ : تسقط فيها الواو لوقوعها بين فتحة قصيرة وكسرة طويلة وتكوّن الفتحة مع الكسرة الطّويلة حركة مزدوجة ـــ مَيْتٌ فهذه إذا هي الصّيغة الحقيقيّة . لكنّ اشتباهها بصيغة فَعْل جعل أغلب هذه الصّيغ تضعّف ياؤها وتكسر لتقرب أكثر من فَعِيل . لذلك نجد في العربيّة كثيرا من الأزواج من نوع : مَيْت / مَيِّت ، سَيْد / سَيِّد إلخ ..

ملاحظة :

غموض هذا الضّرب من التّغيير جعل النّحاة يجتنبون صعوبة التّأويل باعتبار هذه الصّيغ على وزن فَيْعِل .

الناقص

I. – الناقص الواوي

جدول الناقص الواوي

الماضي			المضارع						
الصّيغة	حركة ع	التّواتر	ص	ف	كـ	ض ف ك	ض ف	ض كـ	ف كـ
1. ف ع و	ض	7	7						
	ف	241	235	1		1	4		
2. ف ء و	ف	3	3						
3. ء ع و	ف	8	8						
الجملة		259	253	1		1	4		

التّعليق على الجدول

I توزّع الأفعال في الجدول :

1 ـــ نلاحظ قلّة الأفعال الّتي على وزن فعُل (7) . وهي : حلُو ـــ ذكُو ـــ سَهُو ـــ شهُو ـــ طرُو ، مهُو ، نهُو .

بعض هذه الأفعال يختلف معناه عن مقابله الخالي من الواو مثل سَهُو / سها . والبعض الآخر يمتاز باللّزوم بالنّسبة لمقابله المتعدّي مثل شهُو / شها .

لكنّ أغلب هذه الأفعال تمثّل أزواجا لا يختلف معناها . فلا فرق بين حلا وحلُو مثلا . وهو ما يجعل هذه الأفعال شذوذا إذا راعينا النّسبة . وكذلك الأمر بالنّسبة لفعَل ـَـ : حَصَا يَحْصى أو الأفعال الأخرى المشتركة وهي خمسة . فكلّها شذوذ أيضا .

لذلك يمكن أن نعتبر إطلاقا أنّ النّاقص الواوي هو على وزن فعَل يفعُل .

II ـــ أهمّ التّغييرات الطارئة على الواو في الفعل :

1 ـــ السقوط :

أ ـــ الألف الموجودة في آخر الفعل (دنا) فتحة طويلة ترجع إلى إدغام الفتحتين بعد سقوط الواو الّتي بينهما (دنَوَ ← دَنَا) . والألف توضع عادة وسط الكلمة . أمّا في آخر الكلمة فإنّ الفتحة الطّويلة يرمز إليها بالامالة (ى) ولا توضع الألف في آخر الكلمة عادة إلّا في الفعل النّاقص الواوي وذلك لتمييزه عن

اليائي .

ب ـــ كما تسقط الواو بين الضمّتين القصيرتين في المضارع المرفوع : يدنُوُ ← يدنُو (فالواو المرسومة هي علامة طول الضمّة) .

ج ـــ تسقط الواو أيضا بين ضمّة قصيرة وضمّة طويلة ، وتدغم الضمّة الأولى في الثّانية (أنتم تفعُلون : تَدنُوُون ← تَدنُون) .

د ـــ تسقط بين فتحة قصيرة وضمّة طويلة وتكوّن الحركتان حركة مزدوجة ـَوْ (هم دنَوُوا ← دنَوْا) .

هـ ـــ تسقط بين ضمّة قصيرة وكسرة طويلة فتدغم الضمة في الكسرة الطّويلة (أنتِ تَدْنُوِينَ ← تَدْنِينَ) .

و ـــ تسقط الواو بين الفتحتين القصيرتين في هما فَعَلَتَا : (دَنَوَتَا) ينتج عنه صيغة (دَنَاتَا) وهو وزن يخرج عن نظام الأبنية الصّرفية العربيّة ، لذلك تقصّر حركة العين فتصبح الصّيغة المستعملة دَنَتَا الّتي تقابل وزنا عربيا مستعملا هو فَعَلَا .

2 ـــ الإدغام :

إذا كانت الواو ساكنة بعد ضمّة ، أدغمت في الضمّة وأطالتها: أنتن تَفعُلَن : تَدْنُوْنَ ← تَدْنُونَ) وذلك أنّه لا توجد في العربيّة حركة مزدوجة مكوّنة من ضمّة و واو (ـُوْ ← ـُو) (إلّا في حالة التّضعيف : مَدْعُوْوٌ = مَدْعُوّ)

III ـــ أهمّ التّغييرات الطارئة على الواو في المشتقات :

1 ــ في صيغة اسم الفاعل ، تسبق الواو بكسرة فتسقط ، وتدغم حركة الاعراب إذا كانت ضمّة أو كسرة في كسرة العين الّتي تمثّل عنصر الاستقرار المميّز للصّيغة فتصبح كسرة طويلة (الداعِوُ ← الدّاعِي) .

وإذا أضفنا التّنوين في التّنكير ، أصبحت الكسرة الطّويلة في مقطع منغلق فتقصّر (دَاعِينْ ← دَاعِنْ = دَاعٍ) .

أمّا إذا كانت الواو مفتوحة فإنّها تثبت لكنّها تقلب ياء لمجانسة الكسرة قبلها (داعِوًا ← دَاعِنْ = دَاعٍ) .

أمّا إذا كانت الواو مفتوحة فإنّها تثبت لكنّها تقلب ياء لمجانسة الكسرة قبلها (داعِوًا ← دَاعِيًا) .

2 ــ في صيغة اسم المفعول توجد الواو بين ضمّة طويلة وضمّة قصيرة . والحركة الطويلة إذا سبقت الواو أو الياء ، فإنّها تساعدها على الاستقرار . لكن الثّقل النّاتج عن مجموعة مركّبة من أربعة أصوات متماثلة : ضمّة طويلة فواو فضمّة ينتج عنه تعويض الضمّة الطّويلة بحركة مزدوجة من جنسها ـُوْ (مَدْعُووٌ ← مَدْعُوْوٌ = مَدْعُوّ) وبذلك تغلق الواو الأولى مقطعا وتبدأ الواو الثّانية مقطعا . وهو ما يدعم مركز الواو فلا تسقط ، دون أن يحدث تغيير في كميّة الأصوات (ـُووٌ ← ـُوْوٌ = ـُوٌّ).

وبذلك يحصل الانسجام في هذا المركّب الحركّي إذ يصبح مركّبا من ضمّة في الأوّل وضمّة في الآخر وبينهما نصفا حركة . فيتم الانسجام في مستوى الجروس الحركيّة وترتيب الوحدات وتماثل المقاطع الحاصلة .

II ـــ الناقص اليائي

جدول الناقص اليائي

	الماضي		المضارع						
الصّيغة	حركة ع	التّواتر	ض	ف	ك	ض ف ك	ض ف	ض ك	ف ك
1. ف ع ى	ف	158		15	143				
	ك	108		108					
2. ف ء ى	ف	12		11	1				
3. ف و ى	ف	18			18				
4. ء ع ى	ف	7			6				1
	ك	7		7					
5. ء و ى	ف	1			1				
6. و ع ى	ف	17			17				
	ك	7		3	4				
7. و ء ى	ف	1			1				
8. ي ع ى	ف	1			1				
	ك	1		1					
الجملة		354		161	192				1

التّعليق على الجدول

I ـــ توزّع الأفعال في الجدول :

1 ـــ نلاحظ أنّ النّاقص اليائي أكثر عددا من الواوي (259/354) بينما في جميع الحالات الأخرى (المثال والأجوف)، لاحظنا أنّ الواوي أكثر . ولعلّ هذا يرجع الى أنّ الواو في آخر الفعل تقيّد من تصرّف الفعل فلا يمكن أن تسبقَ إلّا بفتحة أو ضمّة (17) وخاصة فتحة في الماضي وضمّة في المضَارع . فله إذا صيغة أساسيّة في الماضي (فعَل) وصيغة واحدة في المضارع (يفعُل) .

أمّا النّاقص اليائي فإنّه يمكن أن تُسبق فيه الياء بفتحة أو كسرة على حدّ سوى ، فالياء أدنى حنكية لا تستثقل إلّا بعد الضمّة الخلفية. لذلك نجد في جميع الأصناف النّوعين : فعَل وفعِل . وكذلك في المضارع يفعَل ويفعِل.

ومن ناحية أخرى فإنّه لا يوجد من النّاقص الواوي إلّا ثلاثة تراكيب حرفية بينما نجد ثمانية تراكيب حرفية في النّاقص اليائي الّذي يمتاز بتركيب اللّفيف ، المقرون والمفروق . وهو تركيب ممكن إذا كانت الياء الأخيرة ولا يمكن إذا كانت الواو الأخيرة لنفس الأسباب الّتي ذكرنا أعلاه . فهذا التّركيب : / هوى /

---

(17) رغم أن بعض الافعال تبدو واوية الاصل ، فاننا قد ادمجناها للتبسيط والوضوح في اليائية مثل (شقو ← شقِيَ) (بكسر القاف) .

يمكن أن يكون هَوَى يهوِي وهوِي يهوَى ، ولكنّه لا يمكن أن يعطي ، إذا قلب ، إلّا صيغة واحدة نظرية : هيا يَهْيُو وهي لا توجد لثقلها ، إذ الواو المكسورة أخفّ من الياء المضمومة ــ لازدواج مخرج الواو .

2 ــ نلاحظ في الصّنف الأوّل ــ وهو أهمّها جميعا (266) تفوّق فعَل (158 / 108) وذلك أنّ الياء بين فتحتين قصيرتين تسقط فتصبح الصّيغة أخفّ (رمَى ، سعَى ...) . وجلّ هذه الأفعال يقابلها في المضارع يفعِل (143) . والبقيّة (15) تختص بأنّ عينها حرف حلقي فيقابلها يفعَل (سعَى ، رعَى ، طغَى ، نعَى ، نَهَى ...) .

أمّا فعِل فيقابلها كالعادة يفعَل دائما (18) .

3 ــ الصّنف الثّاني مهموز العين لذلك كانت كلّ أفعاله تقريبا على وزن فعَل يفعَل (11 على 12) .

4 ــ الصنف الثّالث لفيف مقرون . تتعادل فيه الصّيغتان تقريبا : فعَل يفعِل (18) . وفعِل يفعَل (16) . كما تتعادلان أيضا في ما كان مهموز الفاء (7/7) وهو أمر متعلّق بالمعنى فقط (التّعدية واللّزوم) .

---

(18) يلاحظ السيوطي في المزهر 37/2 ان « ما بنته جماهير العرب على فعل (بكسر العين) فطيء تبنيه على فعل (بفتح العين) ، يقولون شقى يشقى وفنى يفنى » (بفتح العين ماضيا ومضارعا) . ولعل ذلك يرجع الى استثقالهم الياء المسبوقة بكسرة.
ومما يسهل هذا التخفيف ان التمييز بين المجموعتين يبقى في المضارع . لكن هذا الاستعمال بقي محدودا .

5 ـــ في اللّفيف المفروق تجتمع خصائص المثال الواوي والنّاقص اليائي وفي كليهما تتفوّق صيغة فعَل على فعِل (7/17) ولئن كانت كلّ أفعال فعَل يقابلها في المضارع بصفة طبيعيّة يفعِل لأنّه الوزن الذّي يغلب في المثال الواوي وفي النّاقص اليائي فإنّ الأفعال السّبعةَ الّتي على وزن فعِل ، لا يقابلها جميعا يفعَل كما هي العادة وإنّما أربعة منها يقابلها يفعِل مثل وَلِيَ يَلِي . ولا شكّ أنّ ذلك يرجع إلى تفضيل إسقاط الواو في المضارع (انظر المثال الواوي) .

6 ـــ أمّا الحالات الأخرى فإنّنا لا نجد فيها إلّا فعلا من كلّ نوع ، لذا يمكن إهمالها .

II ـــ أهمّ التّغييرات الطارئة على الياء في الفعل :

1 ـــ السقوط :

أ ـــ الامالة الموجودة في آخر الفعل (رَمَى) فتحة طويلة ترجع إلى إدغام الفتحتين بعد سقوط الياء الّتي بينهما (رَمَيَ ← رَمَى) وتختص الامالة عن الكسرة الطّويلة شكلا بأنّها خالية من النقطتين أسفلها . كما تختص الامالة عن الألف ، الّتي تقوم بنفس الوظيفة بأنّها في الأصل أكثر انغلاقا من الفتحة العادية . ويصل انغلاقها أحيانا إلى الكسرة . لكنّ هذا الفرق الصّوتي ـــ وإن كان وظيفيا بتمييزه الواوي عن اليائي ـــ لا يبين دائما في النّطق بل إنّ اللغة تطوّرت نحو إلغائه في الاستعمال نطقا فبقي رسما .

ب ـــ وتسقط الياء في المضارع المرفوع بين كسرة قصيرة

وضمة قصيرة لتنافر الحركتين : يرمِيُ ← يرمِي . نلاحظ أنّ الضمّة تدغم في الكسرة لأنّ الكسرة هي الحركة الأساسيّة (حركة العين) .

ج ــ أمّا إذا كانت الضمّة طويلة ، فإنّ الكسرة هي الّتي تدغم فيها . والحركة الطّويلة تتغلّب دائما على القصيرة : هم يرمِيُون ← يرمُون .

د ــ لكنّ إذا كانت الضمّة الطّويلة مسبوقة بفتحة قصيرة ، فإنّ سقوط الياء بينهما ينتج عنه حركة مزدوجة (ـَوْ) : هم رَمَيُوا ← رَمَوْا ، هم يسعَيُون ← يسعَوْن .

هـ ــ وتنشأ الحركة المزدوجة (ـَيْ) بعد سقوط الياء بين فتحة قصيرة وكسرة طويلة : أنتِ تسعَيِين ← أنتِ تسعَيْن .

و ــ سقوط الياء بين الفتحتين القصيرتين في هما فَعَلَتَا (رَمَيَتَا) . ينتج عنه صيغة (رَمَاتَا) الّتي تخرج عن نظام الأبنية الصّرفية العربيّة لذلك تقصّر حركَة العين فتصبح الصّيغة المستعملة رمَتَا (وهو نفس ما رأيناه في النّاقص الواوي) .

ملاحظة :

يجب دائما الانتباه مع ضمائر الجمع إلى التّغييرات الّتي تعطي حركة مزدوجة والتّغييرات الّتي تعطي حركة طويلة إذ كثيرا ما يلاحظ الخلط بينهما :

رَمَوْا ، سَعَوْا ، وَقَوْا ، هَوَوْا (هَوَى) / بقُوا ، هَوُوا (هَوِيَ)
يسعَوْن ، تهوَوْن (هَوِيَ ، يَهْوَى)

/ تَرمُون ، تَقون ، تَهْوُون (هَوَى)
رَمَيْن ، سعَيْن ، وَقَيْن ، هَوَيْن / بَقِينَ ، هَوِينَ
يَبْقَيْنَ ، يَسْعَيْنَ ، يَهْوَيْنَ (هَوِيَ)
/يَرْمِينَ — يَهْوِينَ (هَوَى) ، يَقِينَ

فكلّما كانت عين الفعل مفتوحة — في الماضي أو في المضارع — كانت لنا حركة مزدوجة (ـَ + ـُو ← ـَوْ . ـَ + ـِي ← ـَيْ). وكلّما كانت عين الفعل مسكورة — في الماضي أو في المضارع — كانت لنا حركة طويلة (ـِ + ـُو ← ـُو ـِ + ـِي ← ـِي).. وأسباب الخلط — الّتي تحتاج إلى الانتباه — هي أنّ ما كان مفتوح العين في الماضي تكسر عينه في المضارع غالبا (هم رَمَوْا ، يرمُون) وما كان مكسور العين في الماضي ، تفتح عينه في المضارع (هم بَقُوا ، يبقَوْن) .

2 ـ الإدغـام :

إذا كانت الياء ساكنة بعد كسرة أدغمت في الكسرة وأطالتها (أنتن ترمِيْن ← ترمِين) . فمثلما تَستثقل العربيّة الحركة المزدوجة (ـُوْ ← ـُو) فإنّها تستثقل أيضا ما يقابلها (ـِيْ ← ـِي) .

III — أهمّ التّغييرات الطارئة على الياء في المشتقات :

1 — في صيغة اسم الفاعل ، تسبق الياء بكسرة فتسقط ، وتدغم حركة الاعراب إذا كانت ضمّة أو كسرة — في كسرة العين — مثلما يقع ذلك في الواوي أيضا — فتصبح كسرة

طويلة : القاضِيُ ← القاضِي) وإذا أضفنا التّنوين في التّنكير أصبحت الكسْرة الطويلة في مقطع منغلق فتقصّر (قاضِينْ ← قاضِنْ ← قاضٍ) . أمّا إذا كانت الياء مفتوحة فإنّها تثبت : قاضيًا (انظر تعليل هذا الثّبوت في الباب الأوّل ، الفصل الثّالث) .

2 ـــ في صيغة اسم المفعول ، توجد الياء بين ضمّة طويلة وضمّة قصيرة ؛ ولنفس الأسباب الّتي حللّناها بالنّسبة للواو ، تصبح الضمّة الطويلة حركة مزدوجَة (ـُيْ) . ونظرا إلى تنافر الضمّة والياء ، فإنّ الضمّة تقلب كسرة لمجانسة الياء ، الّتي تمثّل هنا عنصر التّمييز بين الواوي واليائي (مَرْمُويٌ ← مَرْمُيٌّ ← مَرْمِيّ) . وبفضل هذا التّغيير يمكن التّمييز بين اسم المفعول الواوي واسم المفعول اليائي مع المحافظة على الكميّة الصّوتيّة في الصّيغة ، (ـُويٌ ← ـِيٌّ) .

خاتمة الناقص اليائي

النّاقص اليائي هو النّموذج الأمثل الّذي تظهر فيه نزعة اللّغة العربيّة إلى المقابلات الحركيّة ذات القيمة الصّوتيّة الايقاعية وكذلك التّمييزية ، فالمبدأ الأساسي في هذه الأفعال هو أنّ «فعَل» يقابله « يفعِل » و « فعِل » يقابله « يفعَل » بصفة تكاد تكون آليّة في الحالات العاديّة . والعربيّة تستغل هذه المقابلات الحركيّة في كثير من الأبنية الأخرى غير الفعليّة (كما في اسم الفاعل والمفعول من المزيد واسم المكان والزمان إلخ ...) .

ملحـــق

جـدول تصريـف وزن الثـلاثي المجـرد

الضمائر	الماضي		المضارع المرفوع		المضارع المنصوب	
	المعلوم	المجهول (1)	المعلوم	المجهول	المعلوم	المجهول
أنا	فَعلْتُ	فُعِلْتُ	أَفعلُ	أُفْعَلُ	أَفعلَ	أُفْعَلَ
نحن	فَعَلْنَا	فُعِلْنَا	نَفعلُ	نُفْعَلُ	نَفْعلَ	نُفْعَلَ
أنتَ	فَعلْتَ	فُعِلْتَ	تَفعلُ	تُفْعَلُ	تَفعلَ	تُفْعَلَ
أنتِ	فَعلْتِ	فُعِلْتِ	تَفْعلينَ	تُفعَلِينَ	تَفعَلي	تُفْعَلي
أنتما	فَعلْتُمَا	فُعِلْتُمَا	تَفعلانِ	تُفْعَلانِ	تَفعَلا	تُفْعَلا
أنتم	فَعلْتُم	فُعِلْتُم	تَفْعلُونَ	تُفْعَلُون	تَفْعَلُوا	تُفْعَلُوا
أنتن	فَعلْتُنَّ	فُعِلْتُنَّ	تَفْعلْنَ	تُفْعَلْنَ	تَفْعَلْنَ	تُفْعَلْنَ
هو	فَعلَ	فُعِلَ	يَفْعلُ	يُفْعَلُ	يَفْعلِ	يُفْعَلَ
هي	فَعلَتْ	فُعِلَتْ	تَفْعلُ	تُفْعَلُ	تَفْعلَ	تُفْعَلَ
هما	فَعلا	فُعِلا	يَفْعلان	يُفْعَلان	يَفْعلا	يُفْعَلا
هما	فَعلَتَا	فُعِلَتَا	تَفْعلان	تُفْعَلان	تَفْعَلا	تُفْعَلا
هم	فَعلُوا	فُعِلُوا	يَفْعلُون	يُفْعَلُون	يَفْعلُوا	يُفْعَلُوا
هن	فَعلْنَ	فُعِلْنَ	يَفْعلَنْ	يُفْعَلْنَ	يفعلْنَ	يُفْعَلْنَ

(1) لا يصرف المجهول إلا من الأفعال المتعدية. وحركة العين لا تتغير مع جميع الأفعال: **كسرة** في الماضي **وفتحة** في المضارع.

الضمائر	المضارع المجزوم		المضارع المؤكّد		الأمر (3)
	المعلوم	المجهول	الثقيل	الخفيف	
أنا	أَفْعلْ	أُفْعَلْ	أَفْعلَنَّ	أَفْعلَنْ	
نحن	نَفْعلْ	نُفْعَلْ	نَفْعلَنَّ	نَفْعلَنْ	
أنتَ	تفعلْ	تُفْعَلْ	تَفْعلَنَّ	تَفْعلَنْ	افْعلْ
أنتِ	تَفْعلي	تُفْعَلي	تَفْعِلنَّ	تَفْعلِنْ	افْعلي
أنتما	تَفْعَلا	تُفْعَلا	تَفْعلانِّ	(2)	افْعلا
أنتم	تَفْعلُوا	تُفْعَلُوا	تَفْعلُنَّ	تَفْعلُنْ	افْعلُوا
أنتن	تَفْعلْنَ	تُفْعَلْنَ	تَفْعلْنانِّ	(2)	افْعلْنَ
هو	يَفْعلْ	يُفْعَلْ	يَفْعلَنَّ	يَفْعلَنْ	
هي	تَفْعلْ	تُفْعَلْ	تَفْعلَنَّ	تَفْعلَنْ	
هما	يَفْعلا	يُفْعَلا	يَفْعلانِّ	(2)	
هما	تَفْعلا	تُفْعَلا	تَفْعلانِّ	(2)	
هم	يَفْعلوا	يُفْعَلُوا	يَفْعلُنَّ	يَفْعلُنْ	
هن	يَفْعلْنَ	يُفْعَلْنَ	يَفْعلْنانِّ	(2)	

(2) صيغة التأكيد الخفيف لا توجد لالتقاء الساكنين (أي وجود مقطع منغلق طويل الحركة آخراً).

(3) حركة الألف في الأمر **ضمة** مع العين المضمومة **وكسرة** مع العين المكسورة أو المفتوحة.

الباب الثالث

خلاصة البحث في خصائص النظام الصرفي العربي

(في مستوى الفعل المجرد)

خلاصة الاحصائيات

جدول إحصائي عام للأفعال العربية

الماضي			المضارع						
الصّيغة	حركة ع	التواتر	ض	ف	ك	ض ف ك	ض ف	ض ك	ف ك
1. ف ع ل	ض	298	298						
	ف	1391	802	679	516	15	60	284	35
(3700)	ك	1011	1	1005	4				1
2. ف ـّـ		403	212	28	61	10	20	60	12
(416)	ض	13	13						
3. ف ع ء	ف	94	1	91			1		1
(122)	ك	28		28					
4. ف ع و	ض	7	7						
(248)	ف	241	235	1		1	4		
5. ف ع ى	ف	158		15	143				
	ك	108		108					
(278)	ض	12	12						
6. ف ء ل	ف	81		79					2
(118)	ك	37		37					
7. ف ء و (3)	ف	3	3						
8. ف ء ى (12)	ف	12		11	1				
9. ف و ل	ف	200	200						
(220)	ك	20		20					
10. ف و ء (6)	ف	6	6						
11. ف و ى	ف	18			18				
(34)	ك	16		16					
12. ف ى ل	ف	144			144				
(151)	ك	7		7					
13. ف ى ء	ف	4			4				
(5)	ك	1		1					
14. ف يّ (1)		1		1					
15. ف(2) ى ى	ك	2		2					
16. ف ـــ ل (88)		88		8		6	12	58	4
17. ف ـــ ء (5)		5		2			1	2	

الصيغة	حركة ع	التواتر	ض	ف	ك	ض ف ك	ض ف	ض ك	ف ك
		الماضي		المضارع					
.18 ء ع ل	ض	11	11						
	ف	67	13	2	30	2		20	
(121)	ك	43		42	1				
.19 ء ـــّ		16	8		3	1		4	
(16)									
.20 ء ع ء (1)	ف	1		1					
.21 ء ع و	ف	8	8						
(8)									
.22 ء ع ى	ف	7			6				1
(14)	ك	7		7					
.23 ء و ل	ف	9	9						
(11)	ك	2		2					
.24 ء ى ل	ف	4			4				
	ك	2		2					
(38)	ض	32	32						
.25 و ع ل	ف	188	2	14	170				2
(277)	ك	89		67	16				8
.26 و ـــّ		5	4	1					
(9)	ض	4	4						
.27 و ع ء	ف	12		12					
(18)	ك	6		6					
.28 و ع ى	ف	17			17				
(24)	ك	7		3	4				
.29 و ء ل	ف	6			6				
(7)	ك	1		1					
.30 و ء ى	ف	1			1				
(5)	ض	4	4						
.31 ى ع ل	ف	7		2	2	1			2
(15)	ك	8		7					1
.32 ى ـــّ		2		2					
(2)									
.33 ي ع ي	ف	1			1				
(2)	ك	1		1					
.34 ى ء ل	ك	1							1
(1)									
الجملة		5978	1885	2311	1152	36	9.8	428	68

التّعليق على الجدول

نلاحظ أنّه يوجد 34 صنفا من الأفعال العربيّة حسب تركيبها الحرفي وهي ترجع إلى صنفين كبيرين :

1 ــ **الأفعال العادية** : وتضمّ ما اصطلع قديما على تسميته بالسّالم . وهذه الأفعال لا تطرأ علي صيغها المثلى تغييرات من شأنها أن تغيّر أوزانها . وتمثّل هذه الأفعال النّسبة الغالبة : حوالي ستّين في المائة من الأفعال العربيّة .

2 ــ **الأفعال الخاصّة** : أو غير العادية : وهي تضم المضاعف والمهموز والمعتلّ بأنواعها المختلفة . وإذا اعتبرنا وقوع الهمز والاعلال في الفاء والعين واللّام ، واعتبرنا كذلك اجتماع خاصيتين كعلّتين في اللّفيف أو علّة وهمز إلخ ، فإنّنا نتحصّل على 33 تركيبا حرفيّا مستعملا .

ويمثل هذا الصّنف الخاص أربعين في المائة من الأفعال العربيّة وهي نسبة هامّة جدّا إذا اعتبرنا ناحية الخصوص فيها أو الاعتلال إن شئنا توسيع معنى الاعتلال ، باعتباره تغييرا يطرأ على الصّيغة الأصليّة . ونجد تقريبا نفس النّسبة في الاستعمال القرآني (629 مادّة فعليّة سالمة ، مقابل 556 مادّة فعليّة غير سالمة . انظر الشويمي ص 5) .

وإذا أخذنا الاعتلال بهذا المعنى الواسع فيشمل المضاعف والمهموز والمعتلّ ، فإنّنا نتبيّن صنفين هامّين من هذه الأفعال .

أ ـــ **الأفعال ذات العلّة الواحدة** : وهي بالتّرتيب النّازل (حسب عدد الأفعال) :

(1)	المضاعف	403
(2)	المثال الواوي	309
(3)	الناقص اليائي	266
(4)	الناقص الواوي	248
(5)	الأجوف الواوي	220
(6)	الأجوف اليائي	151
(7)	المهموز اللّام	135
(8)	المهموز العين	130
(9)	المهموز الفاء	121
(10)	الأجوف المشترك	88
(11)	المثال اليائي	19
	الجملة	2090

وممّا يلاحظ أنّ الاعتلال أهمّ بكثير من الاصناف الأخرى ولا سيّما بالنّسبة للهمز ، وأنّ الاعتلال بالواو يبدو أهمّ أيضا من الاعتلال بالياء وإن كانت النّسب لا تتفاوت كثيرا في مجموعها وأهمّية الاعتلال هي الّتي تجعل هذه الظاهرة أهمّ الظواهر الصّرفية في اللّغة العربيّة لما ينتج عنها من تغييرات عديدة متنوّعة في صلب الصّيغة الأصليّة .

ب ـــ **الأفعال ذات العلّتين** : (أو الثّلاث في بعض الأحيان) :

وهي بقية الحالات الاثنتين والعشرين . وليست لها أهمّيّة كبرى من النّاحية الكمّية إذ أنّها لا تعدّ بالمئات كالسابقة لكنّ بالعشرات أو بالآحاد في كثير من الأحيان كما يظهر ذلك بوضوح في الجدول. وفي أغلب الأحيان تتغلّب احدى العلّتين على الأخرى إذا كان مكانها أهمّ من ناحية قابليته للتغيّر ، فيعامل الفعل في أغلب حالات تصريفه معاملة مقابله من ذات العلّة الواحدة كما يظهر لنا من المقارنة التّالية :

1 ــ المضاعف : يعامل كالمضاعف العادي سواء أكان إلى جانب تضيعفه مهموز الفاء أم معتلها .

2 ــ المثال المهموز : يعامل معاملة المثال العادي .

3 ــ الأجوف المهموز : يعامل معاملة الأجوف .

4 ــ النّاقص المهموز : يعامل معاملة النّاقص .

5 ــ اللّفيف المقرون : يعامل معاملة النّاقص . فاعتلال اللّام يتغلّب على اعتلال العين وذلك أنّ العين أهمّ من اللّام في الفعل لأنّها تتبع بالحركة الأساسيّة المميزّة للصّيغة ولأنّها في الوسط تمثّل عماد الصّيغة وعنصر استقرارها .

6 ــ اللّفيف المفروق : يعامل معاملة المثال والنّاقص معا ولذلك فهو النّوع الّذي تطرأ عليه أكثر التّغييرات حتّى أنّه لا يبقى منه إلّا حرف واحد أحيانا كما هو الشّان في الأمر مع ضمير المخاطب . ويرجع ذلك إلى تعادل الفاء واللّام بالنّسبة للعين وهو ما يؤكّد أنّ العين هي عنصر الاستقرار الأساسية .

ملاحظة :

بعض الأفعال الكثيرة الاستعمال تطرأ عليها تغييرات خاصة شبيهة بالتّغييرات الّتي نجدها في اللّفيف المفروق . وهذه الأفعال قليلة جدّا مثل رأى الّذي تصبح فاؤه عنصر الاستقرار لسقوط الهمزة إلى جانب نقصه فيعطي في الأمر مثلا / رَ ، رَيْ ، رَيَا ، رَوْا ، رَيْنَ / . ولكنّ الالتباس الظاهري باللّفيف المفروق غير موجود في الواقع لأنّ جميع الأفعال المستعملة من صنف اللّفيف المفروق مكسورة العين في المضارع فيكون الأمر منها مثلا :
/ عِ ، عِي ، عِيَا ، عُوا ، عِينَ /

الفصل الثاني

التقابل في النظام الصرفي العربي

(في مستوى الفعل المجرّد)

أوّلا : التّقابل في الفعل الماضي :

1 ــ إنّ أبرز ما يلفت الانتباه في تمييز معاني الماضي بفضل حركة العين في الفعل الثّلاثي المجرّد ، هو أنّ فتح العين يدلّ عادة على تعدية الفعل وعلى القيام بعمل «خارجي» **فيه انفتاح على الخارج مناسب لانفتاح حركة العين** . بينما ضمّ العين أو كسرها يدلّ عادة على اللّزوم بمعناه الواسع ، وذلك بأن يتّصف الفاعل بصفة أو أن تطرأ عليه حالة ، أو أن يقوم بعمل «داخلي» يتعلّق بشخصه أو لفائدته وإن تعدّى . فهذا الصّنف من الأفعال ، **فيه انغلاق على النّفس مناسب لانغلاق حركة العين** (إذ الضمّة والكسرة منغلقتان) .

2 ــ رغم وجود صيغ شاذة متفرّعة عن فَعِل ، مثل فَعْل (حيث التّمييز باسقاط حركة العين) وفِعِل وفِعْل (حيث التّمييز بكسر الفاء والعين في الأولى وكسر الفاء وإسقاط حركة العين في الثّانية) ، فإنّ اللّغة العربيّة لم تحتفظ بهذه الطّريقة في التّمييز إلّا في أفعال شاذة جامدة (نِعْم ، بِئس ...) ولم تعمّم استعمالها ، وفضلت عليها طريقة التّمييز بحركة العين وحدها ، وفي هذا نزعة واضحة إلى **الانسجام الحركي المقطعي** (بالمحافظة على نفس

الكميّة المقطعية في كلّ الصّيغ) **والاقتصاد في التمييز** (بالاقتصار على علامة تمييزيّة واحدة : اختلاف حركة العين) .

3 — في الفعل المضاعف ، نلاحظ تخلّي العربيّة عن تمييز قديم كان مطّردا وهو تمييز الماضي المجهول من الأمر (رِدّ / رُدّ) (أنظر تحليل هذه الظاهرة في الملاحظة الثّانية من المضاعف).

وهذا التّمييز طبيعي ، منطقي ، يندرج في نطاق النّظام الصّرفي العربي من جميع النّواحي (ولا سيّما النّاحية التّمييزية وتغليب حركة العين) فاضمحلاله ، الرّاجع إلى تغلّب النّطق الحجازي وتغليب النّحاة له بصفة عاطفيّة ، يمكن اعتباره **خللا** في النّظام الفعلي العربي القائم على التّمييز الحركي في الماضي .

ثانيا : التقابل في الفعل المضارع

1 — من أهمّ ما نخرج به من تحليل الفعل السّالم ولا سيّما فعَل وتصرفه في المضارع ، **نزعة العربيّة إلى التّنويع الحركي من الماضي إلى المضارع تنويع تجاور ، لا تنافر** . لذلك لا نجد مبدئيا فعُل يفعِل أو فعِل يفعُل وإنّما نجد :

— فعُل يفعُل : شاذ لأنّه ليس فعلا بل صفة شبيهة بالفعل ، فلم يطبق عليه ما يطبق على الأفعال الحقيقية أي تنويع الحركة .

— فعِل يفعَل : يمثل هذا الوزن مقياس هذه الظّاهرة الهامّة .

— فعَل يفعَِلُ : أي الحركات الثّلاث . يجب إخراج الفتحة هنا لأنّها مقيّدة بوجود حرف حلقي عينا أو لاما بصفة عامّة

مبدئية . فالحركتان الطّبيعيتان إذا هما الضمّة والكسرة ، لأنّهما المجاورتان لفتحة الماضي (الفتحة تقع بين الضمّة والكسرة مخرجا) .

« فاضطراب » اللّغة بين هاتين الحركتين وانعدام كلّ قاعدة للاختيار بينهما داخل في منطق اللّغة ومظهر من مظاهر نظامها الصّرفي وليس شذوذا أو اضطرابا اعتباطيا .

2 ـــ إنّ ما احتفظت به اللّغة العربيّة من تقابل بين الأفعال في مستوى المضارع ، مقصور على حركة العين .

لكنّ من الهام أن نتذكر أنّ كلّ العرب ـــ باستثناء الحجازيّين ـــ كانوا يميّزون يفعَل إذا كان ماضيه فعِل وذلك بكسر حرف المضارعة ـــ باستثناء الياء كما رأينا ـــ (انُظر الملاحظة في الفقرة الخاصة بهذا الفعل) .

فانتشار هذه الظّاهرة يدلّ على ميل العربيّة إلى التّقابل الحركي بالتّجاور (كسرة حَرف المضَارعة وفتحة العين) . كما يدلّ على نزعة العربيّة إلى استغلال هذا التّقابل الحركي في مستوى التّمييز بين مختلف الصّيغ ، وذلك حتّى يختص المضارع المفتوحُ العينِ وحرف المضارعة بفعَل ويختص المضارع المفتوح العينِ ، المكسورُ حرف المضارعة بفعِل .

وقد يبدو من الغريب أنّ هذا التّمييز الهام لم يبق في الاستعمال ، رغم انتشاره قديما . وقد يرجع ذلك إلى أسباب ظرفية : تتمثّل في غلبة النّطق الحجازي عبر الزّمن لغلبة قريش بعد الاسلام ، وما نتج عن ذلك من تفضيل النّحاة لهذا النّطق

واعتباره أفصح . كما يرجع أيضا إلى أسباب لغوية موضوعية تتمثّل في **الاقتصاد في وسائل التّمييز**، لأنّها إن تكاثرت أدّت إلى الغموض ، وعسر على الذّاكرة استيعابها . وتتمثّل كذلك في أنّ ظاهرة كسر حرف المضارَعة لا تشمل الياء . والوزن القياسي عند العرب هو المسند إلى الغائب ماضيا ومضارعا . فليس غريبا أن يؤثّر الوزن القياسي في البقية ــ بحكم القياس ــ فيعمّم فتح حرف المضارعة . هذا بالاضافة الى أنّ النّاطق ، يميّز هاتين الصّيغتين المتماثلتين في المضارع بفضل تمييز الماضي .

لكنّ وجود مجموعة هامّة نسبيا من الأفعال الماضية الّتي يكون فيها فعِل متعديّا (وإن كانت تعديته من نوع خاص «داخليّة» كما رأينا) يجعل مواطن الالتباس أو الخلط غير قليلة (وهي ظاهرة في حاجة إلى بحث يعتمد الاحصاء والاستقصاء) .

لذلك فإنّ عدم الاحتفاظ بهذا التّمييز الطّريف بين الفعلين في مستوى المضارع ــ حسب نطق عامّة العَرب من غير أهل الحجاز ــ يبدو **خللا محدودا** في النّظام الصّرفي العربي ، لكنّه وإن أنقص وحدة من وحدات التّقابل ، فإنّه لا يترك في هذا النّظام فراغا مخلّا بهيكله العام .

ونجد نفسَ النّزعة إلى الاقتصاد في وسائل التّمييز في مستوى الفعل المضاعف . فقد كان بعض العرب يميّز فعَل من فعِل في الماضي (أنظر التّعليق (7) الباب الثّاني) لكن عدم وضوح الصّيغة في الماضي وامكانية التّمييز بين المتعدّي (تضمّ عينه) واللّازم (تكسر عينه) في المضارع جعل تمييز الماضي يضمحل

من اللّغة .

3 ـــ نلاحظ أنّ التّمييز الحركي الّذي هو أساسي في الفعل العربي ، قد يصحبه تمييز آخر طريف جدّا ، يتمثّل في سقوط الواو والياء أو ثبوتها لأسباب تمييزية في الفعل المثال (إلى جانب الأسباب الصّوتية الّتي نجدها في الأجوف والنّاقص أيضا) .

فأوّل ما يتبادر إلى الذّهن هو أن سقوط الواو والياء يرجع إلى ظاهرة الاعلال أي إلى ضعف الواو والياء في بعض المواطن الّتي حلّلناها في الباب الأوّل .

لكنّنا قد رأينا أن اطّراد ثبوت الياء في المثال تمييزي ، بالنّسبة للواو ، وأنّ ثبوت الواو في حالات قليلة تمييزي بالنّسبة لاطّراد سقوطها . وهو ما يكشف سرّ ثبوتها أحيانا في جوار صوتي مماثل تماما لبعض حالات السّقوط ويبرز بوضوح استغلال العربيّة **لتقابل الاثبات والحذف** في مستوى أنصاف الحركات استغلال منظّما منسجما إلى أبعد حدود النّظام والانسجام (راجع تفصيل ذلك في خاتمة المثال الواوي وخاتمة المثال عامّة) .

4 ـــ المقابلة بين المضارع المنصوب والمجزوم في الفعل المضاعف تضمحلّ لغاية الحصول على صيغة أخف ، وأكثر انسجاما مقطعيّا . ويستنتج من هذه الظاهرة أمران :

أ ـــ تغلب نطق تميمي في لم يشُدّ على نطق حجازي في لم يشّدُدْ ، وهو أمر نادر .

ب ـــ قبول اللّغة نسبة محدودة من الالتباس ، بخلط المجزوم

بالمنصوب في سبيل الحصول على صيغة قويّة التّركيب ، حسنة الايقاع .

ثالثا : التّقابل في الفعل الامر :

1 ـــ ما يقال عادة في المضارع ، يقال في الأمر ـــ فيما يتعلّق بالحروف الأصليّة ـــ لأنّ الأمر متفرّع عن المضارع .

2 ـــ إلّا أن للأمر تقابلا خاصا ، إذا كانت فاؤه ساكنة فاستوجب الاعتماد على حركة حتّى لا يبدأ بساكن ، ومعلوم أنّ حركة الاتّكاء في الأمر من الفعل الثّلاثي المجرّد ، لا تكون إلّا ضمّة أو كسرة . وتميل النّظريات الصّرفيّة القديمة إلى اعتبار هذه الحركة مرتبطة بحركة العين ارتباط شبَه :

ـــ فالعين المضمومة تتطلب ضمّة
ـــ والعين المكسورة تتطلب كسرة
ـــ أمّا العين المفتوحة فتتطلب أيصا كسرة بصفة شاذّة .

لكنّ ، إذا ما فهما جيّدا **نزعة التّقابل الحركي بالتجاور** ، الّتي حللّناها في المضارع بالنّسبة لماضيه ، وطبقنا هذا المبدأ على الأمر ، أمكن لنا أن نستنتج ما يلي :

أ ـــ الحالة الطّبيعية الملائمة للنّظام الصّرفي العربي هي اِفعَل / حيث يوجد تقابل حركي مبني على **تباين جواري** .

ب ـــ الحالتان الباقيتان تخرجان عن نظام التّقابل الحركي ضرورة :

— أُفعُل = تتماثل فيها الحركتان لأنّها صيغة خاصة لتفرّعها في الأصل عن فعُل يفعُل . فقيس عليه فعَل يفعُل .

— اِفعِل = تتماثل فيها الحركتان ضرورة ، لأنّ الصّيغة المتوقعة حسب مبدإ التّقابل هي افعِل . لكنّ هذه الصّيغة تلتبس صوتيا فأفعِل من المزيد أفعَل حيث تكون الهمزة قطعية .

وهكذا ، فإنّنا إذا قارنا هذه الظّاهرة بما رأيناه في حركة عين المضارع ، أمكن لنا أن نستنتج أنّ **الخلل** الموجود في نظام التّقابل الحركي في الفعل العربي (حتّى أنّنا نجد صيغة عادية على ثلاث ، بينما الأخريان شاذّتان) ، يرجع إلى نظام الحركات العربيّة ذاته ، إذ هو نظام ثلاثي ، فلا يمكن أن يتمّ التّقابل بين الحركات بصفة تامّة أو متوازية . لذلك نجد أنّ هذا التّقابل التّجاوري يقع بصفة مطّردة بين الفتحة والكسرة ، فتبقى الضمّة في الغالب وحدها **فالتّقابل بين الفتحة والكسرة هو محور التّقابل الحركي في النظام الصّرفي العربي** كما يظهر بوضوح في حركة عين المضارع بالنّسبة لعين الماضي من ناحية وحركة ألف الاتّكاء في الأمر من ناحية أخرى .

رابعا : التقابل في أهم مشتقات الفعل المجرد

يظهر التّقابل الحركي بوضوح تام في اسم المفعول من الأجوف والنّاقص لتمييز الواوي عن اليائي :

1 ــــ في **الاجوف** يحصل التّقابل بالضمّة الطّويلة والكسرة الطّويلة :

مَقُوُول ← مَقُول / مَبْيُوع ← مَبِيع

2 ــــ في **النّاقص** : يحصل التّقابل بمجموعة حركيّة كاملة تنزع نحو الاستقرار والانسجام انطلاقا من التّقابل بين الضمّة الطّويلة والكسرة الطّويلة :

أ ــــ في النّاقص الواوي :

مَدْعُووٌ ← مَدْعُوْوٌ = مَدْعُوٌّ

ب ــــ في النّاقص اليائي :

مَبْنُويٌ ← مَبْنِيِيٌ ← مَبْنِيْيٌ = مَبْنِيٌّ

وهكذا تصبح المقابلة بين الواوي واليائي من النّاقص كما يلي :
ضمّة ــــ واو ــــ واو ــ(ضمّة) / كسرة ــــ ياء ــــ ياء ــــ (ضمّة)
مع ملاحظة أنّ الضمّة الأخيرة لا قيمة لها من حيث نوعها لأنّها حركة إعراب متغيّرة ، والمهمّ هو أنّها حركة قصيرة .

فالهيْكل المقطعي متماثل ، لكن الجروس الحركيّة متقابلة تماما .

الفصل الثالث

أهم التغييرات الطارئة على صيغ الفعل الثلاثي المجرد

أوّلا : أنواع التّغييرات :

أ ـــ حذف صوت :

1 ـــ حذف حركة العين : في ماضي المضاعف (شدّ) .
2 ـــ حذف الهمزة : في أمر المهموز الفاء (كل ، مر ، خذ)
3 ـــ حذف الهمزة : في مضارع المهموز العين (يَرى ، لم يسل) (وهو شاذ ، يرجع إلى كثرة الاستعمال لا إلى أسباب صوتية مطّردة) .

4 ـــ حذف الواو والياء باطّراد : في الأفعال المعتلّة بأنواعها (ولا تبقى إلّا لأسباب تمييزية) .

ب ـــ إدغام صوت في آخر :

1 ـــ إدغام الهمزة السّاكنة في الحركة السّابقة لها (اِيسِرْ ، اِيمَن) .

2 ـــ إدغام الواو والياء بعد ساكن ، في حركتهما (أقُول ، أسِير) .

ج ـــ تقصير حركة طويلة في مقطع منغلق : في الأجوف (يَقُلْ ، يَسِرْ) .

د ــ **تبادل بين العين وحركتها** ، في مضارع المضاعف (يشُدّ) .

ثانيا : أسباب التّغييرات :

ترجع هذه التّغييرات إلى أسباب صوتية تتمثّل في ثقل يستوجب تخفيف الصّيغة بشكل من الأشكال المذكورة أعلاه . وهذا الثّقل يتلخّص في ثلاثة أنواع أساسيّة مطّردة :

أ ــ ثقل راجع إلى وجود مجموعة حركيّة مثل نصف حركة بين حركتين فتسقط نصف الحركة (اَنظر تفصيل ذلك في جدول سقوط الواو والياء في الباب الأوّل) .

ب ــ ثقل راجع إلى وجود الهمزة أو الواو أو الياء في نهاية مقطع فتدغم في حركة المقطع (إِيسِر ، يَرْمِين) ، وذلك لشدة ضعفها في نهاية المقطع ، أو إثر مقطع منغلق فتدغم في حركتها (أَقول ، أسِير) .

ج ــ ثقل تتابع مقاطع متماثلة في حروفها خاصة فتتقدّم حركة أوّلهما على الحرف ممّا ينتج عنه صيغة أكثر انسجاما واستقرارا من حيث نظامها المقعطي (اَنظر تفصيل ذلك في المضاعف : يشْدُد ← يشُدّ) .

د ــ ثقل الحركة الطّويلة في مقطع منغلق ، فتقصّر عادة (المضارع المجزوم من الأَجوف) .

ثالثا : حدود التّغييرات :

أ ــ **كثرة التّغيّر مرتبطة بكثرة الاستعمال** ، لذلك نجد

تغييرات غير مطّردة بصفة قياسيّة مثل حذف الهمزة في :
ــ خُذ ، كُلْ ــ مُر
ــ يَرَى ، يَسَلْ

ب ــ التّغييرات المطردة تقف إذا اصطدمت بخطر الالتباس (1) .

1 ــ جوِف يجوَف ، لا تصبح حسب العادة يجَاف حتّى لا تختلط بمثل نال ينال (وذلك لتمييز : فعِل من فعَل) .
وكذلك الأمر في الأجوف اليائي : غيِد يغيَد .

2 ــ سقوط الواو أو ثبوتها في نفس الحالة أحيانا ، من المثال الواوي ، ذو قيمة تمييزية تبعد عن الالتباس .

3 ــ ثبوت الياء باطّراد في مضارع المثال اليائي تمييزي ، حتّى لا يلتبس بالواوي .

ملاحظة :

تقبل اللّغة نسبة محدودة من الالتباس ولا سيّما إذا كانت لها وسائل تمييز أخرى كالسيّاق وما إليه :
ــ أنتم وأنتن تدنُون ، أنتِ وأنتن ترمِين
ــ لا فرق بين اسم الفاعل الواوي واليائي : داعٍ / رامٍ ..

(1) الالتباس والخروج عن نظام الأبنية الصرفية العربية هو ما سماه ابن يعيش فسادا وفسر ذلك بقوله « الاحكام الموضوعة للتخفيف اذا أدت الى نقص أغراض مقصودة تركت».
شرح المفصل ج 10/ص 122 .

ج ــ **التّغييرات المطّردة لا تؤدي إلى صيغ تخرج عن النظام الصّرفي العربي** (1)َ : دنَوَتَا ، يصبح بسقوط الواو دنَاتا ، وهو وزن لا يوجد في النّظام الفعلي العربي لذلك تقصّر الحركة فتصبح الصّيغة دنَتا (على وزن فعَلا الموجود) .

رابعا : درجات الثّقل في المركّبات الحركيّة :

أ ــ يكون **التّماثل أثقل من التّباعد** عندما يحرّك نصف الحركة بغير الفتحة لأن الصوتين في نفس المقطع :

/ وُ / أثقل من /يُ/ ، و / يِ / أثقل من / وِ /

ب ــ يكون **التّباعد أثقل من التّماثل** في حالة نصف الحركة المفتوح ، إذا سبق بحركة غير الفتحة لأن الصوتين في مقطعين فيخفف الفصل بينهما من ثقل تماثلهما :

/ِيَ/ أخف من /ِوَ/ ، و/ُوَ/أخف من/ُيَ/.

وبذلك نرى ، أنَ أغلب حالات الاعلال ، يكون فيها التّماثل في المركّبات الحركيّة أثقل من التّباعد . وهو أمر طبيعي ، لأنّ التّماثلَ يحتّم التزام نفس الموضع عند النّطق ، واللّغة تنزع عندَ ذلك إلى الادغام اقتصادا في المجهود النّطقيّ ، بينمَا يمثل التّباعد ضربا من التّباين والتّنويع النّطقي . ويمكن أن نعمّم فنقول إنّ **التّماثل بين نصف الحركة والحركة المجاورة أثقل إذا كانت الحركة موالية والتباعد أثقل إذا كانت الحركة سابقة .**

---

(1) نفس التعليق في الصفحة السابقة .

الفصل الرابع

أهمية العين في الصيغة الفعلية العربية

أشرنا في كثير من المواطن ، في غضون البحث ، إلى أهمّيّة العين في الصّيغة الفعليّة العربيّة ، ويمكن أن نلخّص هذه الأهمّيّة في مستوى العين حرفا وحركة كما يلي :

1 ــ العين حرفا :

تمثّل عنصر الاستقرار في الصّيغة .. ولا غرابة في ذلك فهي في الوسط ، فمن الطبيعي أن تمثّل في الصّيغة الثّلاثية قمة هرميّة تكون عامل انسجام واستقرار في الصّيغة . ويكفي هنا أن نقارن بين اللّفيف المقرون واللّفيف المفروق لنتبيّن هذه الظّاهرة بوضوح :

أ ــ اللّفيف المقرون : عينه ولامه نصفا حرف. ومع ذلك لا يعامل إلّا معاملة النّاقص . ولا صلة له بالأجوف . وذلك أنّ الفاء وحدها لا يمكن أن تمثّل عنصر الاستقرار . لذلك فإنّ العين لا يطرأ عليها أي تغيير رغم إعلالها فتبقى على حالها في جميع الأحوال حفاظا على استقرار الصّيغة .

ب ــ اللّفيف المفروق : فاؤه ولامه نصفا حرف . بخلاف السّابق ، تطرأ عليه في نفس الوقت تغييرات المثال والنّاقص ؛

فالعين وحدها ، يمكن أن تقوم عليها الصّيغة كما يظهر ذلك بوضوح في الأمر منه .

2 ــ العين حركة (أو حركة العين عامة) :

تمثّل **عنصر التّمييز في الصّيغة** . وقد حلّلنا ذلك في الصّفحات الأولى من هذه الخلاصة في نطاق مبدإ التّقابل الحركي .

الفصل الخامس

أهمية اللهجات في فهم النظام الصرفي العربي

لقد أشرنا في كثير من الأحيان في غضون البحث وتعاليقه وملاحظاته إلى اختلاف اللّهجات العربيّة القديمة . ورغم ضآلة ما بقي لنا من معلومات عَنها ، فإنّ دراستها دراسة عصريّة ، وذلك بوضعها في إطار الأنظمة العربيّة أمر متحتّم لفهم خصائص هذا النّظام وتطوره . فقد تبيّنا مثلا في بعض الأحيان أنّ بعض أوجه النّطق غير الحجازيّة قد تغلّبت لأنّها أكثر ملاءمة للنّظام الصّرفي من غيرها ، (انظر المضاعَف) .

إلّا أنّنا تبيّنا أيضا أنّ بعض أوجه النّطق الحجازيّة غير النّظامية تغلّبت لأسباب عَديدة سبق ذكرها .

وفي كلتا الحالتين ، لا بد من الاستفادة من المعطيات اللّهجية الّتي بقي لنا القليل منها بفضل القراءات القرآنيّة ، وبعض الكتب النّحويّة وكذلك كتب اللّحن ، لحن خاصّة كان أو عامّة .

لكنّ صورة التطوّر لا تظهر مكتملة إلّا بدراسة اللّهجات الحديثة باعتبارها امتدادا للعربيّة القديمة وتطوّرا لها . وهيَ توضّح إلى حدّ بعيد أحيانا ، بعض الحالات اللّغويّة القديمة الّتي لا نجد عنها ما يكفي من الوثائق .

ولعلّ دراسة اللّهجات الحديثة في مستوى الأبنية الصّرفية أكثر ما تفتقر إليه الدّراسات اللّغوية العربيّة .

وإنّ ما ألّف من كتب عن اللّهجات العربيّة القديمة لا يتجاوز في اعتقادنا الجمع والتّنظيم ــ وهو بعد أمر هام ــ ولكنّه في حاجة الى أن يدرس في ضوء العلوم اللّسانيّة الحديثة الّتي تمكّن من إعطائه كلّ أبعاده ولا سيّما من حيث تصوير الأنظمة اللّغويّة العربيّة الصّوتيّة والصّرفية خاصة . وإنّ ما نجده في بعض عناوين هذه الكتب من إشارة إلى ذلك لا يخلو من الادّعاء (أنظر مثلا عبد الصبور شاهين : القراءات القرآنيّة في ضوء علم اللّغة الحديث ــ دار القلم 1966) فنحن لا نجد فيها من الألسنيّة الحديثة إلّا بعض المصطلحات والمفاهيم الثّانويّة أمّا المبادىء الأساسيّة ، كالنّظام ووظائف وحداته وعلاقة بعضها بالبعض فإنّنا لا نجد فيها أثرا لذلك . وهو ما يستوجب إعادة النّظر فيها بصفة أعمق ، وأحدث ، مع إثرائها وإنارتها بنتائج البحوث في اللّهجات العربيّة العصريّة على اختلافها .

ثبت في أهم المصلحات

المراجـــع

(مرتّبة حسب أهمّيّة الاستعمال)

I ــ المعاجـم :

ــ لويـس معلـوف : المنجـد .

ــ ابـن منظـور : لسان العرب ، ط . دار لسان العرب وهي طبعة حديثة في ثلاثة مجلّدات كبرى رتبت موادها على حروفها الأوائل لا الأواخر .

II ــ المراجع الّتي استعملت بصفة أساسيّة :

ــ سيبويـه : الكتاب ط . بولاق جزءان في مجلّد .

ــ صالـح القرمـادي : دروس في علم أصوات العربيّة ، نشريات مركز الدّراسات والبحوث الاقتصاديّة والاجتماعيّة تونس 1966 . وهو تعريب كتاب Jean Cantineau, cours de phonétique arabe (استعمل خاصّة في الباب الأوّل) .

ــ ابـن جنّـي : الخصائص ط . م. ع. النّجار . القاهرة 1956 ــ 3 مجلّدات (استعمل خاصّة في الباب الثّاني) .

ــ ابـن يعيـش : شرح المفصّل للزّمخشري . ط . القاهرة (استعمل خاصّة في الباب الأوّل تكملة لكتاب سيبويه وترجمة القرمادي) .

ــ السّيوطـي : المزهر ... دار احياء الكتب العربيّة ط . 4 ــ 1958 ــ جزءان (استعمل في الباب الثّاني) .

III ـ المراجع الّتي استعملت بصفة عرضية :

* Mustapha Chouemi, le verbe dans le Coran. Paris 1966.

(استعمل خاصّة في مقارنات بعض الإحصائيات) .

* R. Blachère et M. Gaudefroy-Demombynes, Grammaire de l'arabe classique, Maison neuve, Paris 1952.

* Abderrahman Hadj-Salah, La notion de Syllabe et la théorie Cinético-impulsionnelle des phonéticiens arabes. Al-Lisâniyyât, revue algérienne de linguistique, N° 1, 1971 p. 63-78.

* Andrei Avram, sur la classification des phonèmes notés'alif et ayn en arabe classique, Revue Roumaine de linguistique, Tome XVI, 1971, N°6 p. 459-468.

ـ ابن جنّي : سرّ صناعة الإعراب : القاهرة 1954 ج 1 ـ المنصف، مصر، ط 1 . 1954 .

IV ـ ما ذكر عرضا دون أن يستعمل :

ـ عبده الرّاجحي : اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة، دار المعارف بمصر 9ـ1968 .

ـ عبد الصّبور شاهين : القراءات القرآنية (في ضوء علم اللّغة الحديث). دار القلم، القاهرة 1966 (ذكر في آخر الباب الثّالث) .

الفهـــرس

سحب من هذا الكتاب 5.000 نسخة

المطبعة العربية . تونس